

الفصل الخامس

معالجات الزركشي (البلاغية للنص القرآني)

بيننا في الفصل الرابع أساليب فهم الزركشي للنص القرآني، وفي هذا الفصل نقف على معالجات الزركشي البلاغية للنص القرآني والتي اقتضت بنا طبيعة البحث أن تكون معرفة إعجاز القرآن المدخل الطبيعي لمعالجات الزركشي البلاغية للنص القرآني. أولاً: معرفة إعجازه:

تناول الزركشي الإعجاز القرآني من جوانب ثلاث:

أ - قضية الإعجاز القرآني:

من البداية يبين الزركشي أن نبوة النبي ﷺ معجزتها الباقية القرآن^(١)، وأن الكتاب آية من آياته، وأنه كاف في الدلالة، قائم مقام معجزات غيره وآيات سواه من الأنبياء^(٢)، فإن الله حين ابتعث الرسل بآيات تدل على صدق نبوتهم، وأنهم مصطفىون من قوة فوق قوى البشر وكانت هذه المعجزات المناصرة للأنبياء من جنس ما برع فيه قومهم، فموسى كانت معجزته من جنس السحر الذي برع فيه قومه، وعيسى كانت معجزته الطب لبراءة قومه فيه، ومحمد معجزته البيان لأنه مبعوث إلى قوم فسحاء أبيناء^(٣). وأن النبي ﷺ تحدى العرب قاطبة بهذا البيان حين قالوا:

﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ فَاتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَتٍ... ﴾^(٤)

فلما عجزوا عن الإتيان بعشر سور تحداهم فقال تعالى: ﴿ فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ... ﴾^(٥)، فلما عجزوا أخبرهم بأن العاقبة الإخفاق فإن قوى الثقلين مجتمعة

(١) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٩٠.

(٢) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٩١.

(٣) د. الجويني: منهج الزمخشري ص ١٩٦.

(٤) سورة هود، آية ١٣.

(٥) سورة البقرة، آية ٢٣.

لتنقطع دون هذا القرآن: ﴿ قُلْ لَيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾^(١)، فقد ثبت أنه تحداهم به وأنهم لم يأتوا بمثله لعجزهم عنه، لأنهم لو قدروا على ذلك لفعلوا ولما عدلوا إلى العناد والاستهزاء^(٢).

لقد كان موقف العرب من هذا القرآن موقف المبهور المتحير الذى لا يدرك إلا أنه أمام قوة فوق قواه ونصب طاقة معجزة^(٣)، ولا خلاف بين العقلاء أن كتاب الله معجز واختلفوا فى إعجازه فقيل: إن التحدى وقع بالكلام القديم الذى هو صفة الذات وأن العرب كلفت فى ذلك مالا تطيق، وفيه وقع عجزهم، والجمهور على أنه إنما وقع بالبدال على القديم وهو الألفاظ ورأى الزركشى فى ذلك أنه لو كان الإعجاز راجعاً فى الإعراب والتأليف المجرد لم يعجز صغيرهم عن تأليف ألفاظ معربة فضلاً عن كبيرهم ولا جاز أن يقع بالنسبة إلى المعانى فقط، لأنها ليست من صنيع البشر، وليس لهم قدرة على إظهارها، من غير ما يدل عليها ولا جاز أن ترجع إلى المجموع لأن الإعجاز فى القرآن الكريم إما أن يعنى بالنسبة إلى ذاته، أو إلى عوارضه من الحركات والتأليف، أو إلى مدلوله، أو إلى المجموع أو إلى أمر خارج عن ذلك^(٤).

وما دمنا قد تطرقنا إلى بيان وجوه إعجازه فإن الواجب علينا أن نبين ما جاء من الأقوال فى وجوه إعجازه.

ب- الأقوال التى جاءت فى وجوه الإعجاز ورد الزركشى عليها:

ظل باحثوا الإعجاز يدورون حول أن إعجاز القرآن فى النظم أو الصرفة أو بهما معاً وقد بين الزركشى الأقوال التى جاءت فى ذلك وحددها باثنى عشر قولاً:

(١) سورة الإسراء، آية ٨٨.

(٢) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٩١.

(٣) د. الجوينى: منهج الزمخشري فى تفسير القرآن وإعجازه، ص ١٩٧.

(٤) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٩٣.

القول الأول: من قال بالصرفة: أى صرف الله العرب عن معارضته وسلب عقولهم وكان مقدوراً لهم، لكن عاقهم أمر خارجي، فصار كسائر المعجزات وهو قول النظام أن الآية والأعجوبة فى القرآن ما فيه من الأخبار عن الغيوب، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيه (١).

ردو (الزركشى هذا القول من جانبين)

الأول: قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِيِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ (الإسراء من الآية: ٨٨) الآية دليل على عجزهم مع بقاء قدرتهم (٢).

الثانى: زوال الإعجاز بزوال زمن التحدى، ولما كان القرآن باقياً كان ذلك دليلاً على بقاء المعجزة، وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة (٣)، واستند فى منع هذا القول إلى ما قال به الباقلانى (٤)، مما يبطل القول بالصرفة أنه لو كانت المعارضة ممكنة وإنما منع منها بالصرفة، لم يكن الكلام معجزاً وإنما يكون المنع فلا يتضمن الكلام فضيلة على غيره فى نفسه.

القول الثانى: ما اختاره ابن الزمكاني فى البرهان: من أن وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به لا مطلق التأليف (٥).

القول الثالث: إعجازه من ناحية إخباره عن الغيوب المستقبلية من نحو قوله تعالى ﴿... سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبْرَ﴾ (٦)، وغيره ورد الزركشى على ذلك

(١) د. الجوينى: منهج المخشى، ص ٢٠٤.

(٢) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٩٤.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٩٤.

(٤) الباقلانى: إعجاز القرآن ص ٤٣، ص ٤٤.

(٥) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٩٥.

(٦) سورة القمر، آية ٤٥.

بأنه يستلزم أن الآيات التى لا خبر فيها بذلك لا إعجاز فيها وهو باطل فقد جعل الله كل سورة معجزة بنفسها^(١).

القول الرابع: إعجازه من ناحية إخباره عن قصص الأولين وسائر المتقدمين وهو مردود بنفا سبق.

القول الخامس: إخباره عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل.

القول السادس: من قال أن التحدى وقع بنظمه وصحة معانيه وتوالى فصاحة ألفاظه ووجه إعجازه أن الله أحاط بكل شئ علماً وأحاط بالكلام كله علماً، فإذا ترتبت اللفظة من القرآن علم بإحاطته أى لفظة تصلح أن تلى الأولى، ويتبين المعنى بعد المعنى، ومعلوم أن البشر لا تحيط بذلك وهذا يبطل قول من قال: إن العرب كان فى قدرتها الإتيان به وإنما صرفوا عن ذلك إذ الإتيان بمثل القرآن لمي كن فى قدرة أحد من المخلوقين^(٢).

القول السابع: ما اختاره الرازى من أن وجه الإعجاز الفصاحة وغرابة الأسلوب والسلامة من جميع العيوب وغير ذلك مقترناً بالتحدى، والزركشى يرى أن ذلك قريب مما سبق^(٣).

القول الثامن: ما اختاره الباقلانى من أن وجه الإعجاز ما فيه من النظم والتأليف والترصيف وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتادة فى كلام العرب ومباين لأساليب خطاباتهم ولهذا لم يمكنهم معارضته^(٤).

القول التاسع: ما اختاره السكاكى من أن شأن الإعجاز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفهما وخص أن ذلك لا يمكن تحصيله لغير

(١) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٩٦.

(٢) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٩٧.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٩٨.

(٤) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٩٨ وراجع إعجاز القرآن الباقلانى، ص ٥٤.

ذوى الفطر السليمة ولا يكون ذلك إلا باتفاق علمى المعانى والبيان والتمرن
فيهما^(١).

القول العاشر: ما قاله حازم فى منهاج البلغاء: إن الإعجاز فيه من حيث استمرت
الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحاءها فى جميعه استمر لا توجد له فترة ولا
يقدر عليه أحد من البشر^(٢)، ويرى الزركشى أن هذا الكلام قريب من قول ابن
الزملكانى وابن عطية.

القول الحادى عشر: ما قال به الخطابى: من أن الوجه الأول فى الإعجاز القرآنى هو
الإحاطة الإلهية بأسرار اللغة حتى جاء القرآن معجزاً لفظاً ومعنى ونظماً يقول
وإنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمر فيها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء
اللغة العربية وبأوضاعها التى هى ظروف المعنى والحوامل لها، ولا تدرك
أفهامهم جميع معانى الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ ولا تكمل معرفتهم
لاستيفاء جميع وجوه النظم التى بها يكون ائتلافها وارتباطها بعضها ببعض
فيتوصلون باختيار الفضل عن الأحسن من وجوهها إلى أن يأتوا بكلام مثله
وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل ومعنى به قائم، ورباط لهما
ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه فى غاية الشرف والفضيلة
والوجه الثانى أن الإعجاز عنده هو ما للقرآن من اثر نفسى يقول: قلت فى
إعجاز القرآن وجه آخر ذهب عنه الناس فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ من أحادهم
وذلك صنعة بالقلوب وتأثيره فى النفوس.

فإنك لا تسمع كلاماً غير القرآن منظوماً ولا منثوراً إذا قرع السمع خلص له
القلب من اللذة والحلاوة فى حال ومن الردعة والمهابة فى أخرى ما يخلص منه إليه

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٩٨ وراجع مفتاح العلوم للسكاكى ص ٢٢١.

(٢) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٩٩.

تستبشر به النفوس وتنشرح له الصدور حتى إذا أخذت حظها منه عادت مرتاعة قد عراها من الوجيب والقلق وتغشاها من الخوف ما تقشعر ما منه الجلود وتنزع له القلوب يجول بين النفس وبين مضمراتها وعقائدها الراسخة فيها^(١).

وهو يرى أن عمود البلاغة التي تجتمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه، إما تبدل المعنى الذي يفسد به الكلام أو إذهاب الرونق الذي تسقط به البلاغة وذلك أن في الكلام ألفاظاً مترادفة متقاربة المعاني في زعم أكثر الناس، كالعلم والمعرفة والشح والبخل، والنعت والصفة وكذا بلى ونعم، ومن وعن ونحوها من الأسماء والأفعال والحروف والأمر فيها عند الحداق بخلاف ذلك لأن كل لفظة منها خاصة تميز بها من صاحبتيها في بعض معانيها وإن اشتركا في بعضها^(٢)، على ما سنبينه عند معالجة الزركشي البلاغية.

القول الثاني عشر: يرى الزركشي أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال، وهو قول أهل التحقيق وهو بهذا يقر من قال بذلك، إذ يقول: فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده، مع اشتماله على الجميع، ويزيد على ما تقدم وجوهاً منها:

- ١- الروعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم.
- ٢- أنه لم يزل غصاً طرياً في أسماع السامعين.
- ٣- ما ينتشر فيه عند تلاوته من إنزال الله إياه في صورة كلام هو مخاطبة من الله لنبيه وإخلاقه لا في صورة كلام يستميله من نفسه، كما هو الحال في الكتب المتقدمة.

(١) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ١٠١ وما بعدها، وراجع د. الجويني: منهج الزمخشري ص ٢٠٦ ص ٢٠٧.

(٢) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ١٠٥.

٤- جمعه بين صفتى الجزالة والعذوبة وهما كالمتضادتين، لا يجتمعان فى كلام البشر.

٥- جعله آخر الكتب غنياً عن غيره وجعل غيره من الكتب المتقدمة عليه قد تحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه.

لكن يجب أن يلاحظ فيما أحصاه الزركشى أمران:

الأول: أن الأقوال التى ذكرها يتداخل بعضها فى بعض، أو أنه جعل ما يتعلق بالنظم جزءاً منه خاصاً بفصاحة القول وجزءاً يتعلق بالنظم، وجزءاً يتعلق بالأسلوب وجزءاً يتعلق بالجزالة، وجزءاً يتعلق بالتصرف فى القول وكل ذلك يتعلق بالمنهج البيانى القرآنى، وهذه الكلمة تجمع تلك الأقسام كلها فلا تخرج من عمومها خارجة.

الثانى: أن بعض هذه الوجوه تحدى بها القرآن الكريم، فقد تحداهم الله تعالى أن يأتوا بمثله ولو عشر سور مفتریات، والوجوه الأخرى لم يتحد بها القرآن الكريم مثل إخباره عن أمور مغيبة فى المستقبل، ثم وقوعها وإخباره عن الأمم السابقة إلى جانب الأحكام الشرعية التى اشتمل عليها القرآن، فإنها لا يمكن أن تكون من عند محمد ﷺ، بل هى من عند الله.

وإن القرآن فيه الشريعة الباقية الخالدة، وهو يخاطب الأجيال كلها، والأجناس كلها العرب والعجم والبيض والسود والأحمر والأصفر فليس ما فيه من الإعجاز خاصاً بالعرب، وإنما إعجازه يعم الجنس البشرى كله لأنه يخاطب الجميع ويطالب الناس قاطبة بأحكامه.

وعلى ذلك نقسم وجوه الإعجاز التى اشتمل عليها القرآن قسمين:

١- ما يتعلق بالمنهاج البيانى، وهذا النوع من الإعجاز أول من يخاطب به العرب لأنه جاء بلغتهم وهو بمقتضى ثقافتهم اللسانية وعنايتهم بلغتهم كانوا أكثر الناس إدراكاً لمعنى

الإعجاز في القرآن من ناحية بيانه ونغمه وجزالته، وكذلك كان الأمر منهم وكانوا هم المخاطبين أولاً به، وبعجزهم قام البرهان الأول.

ب- الإعجاز بما اشتمل عليه من ذكر لأخبار السابقين، ولأخبار مستقبله واشتماله على علوم كونية وحقائق لم تكن معروفة في عصر محمد ﷺ، وقد أتى بها القرآن وتقررت حقائقها من بعد وما اشتمل عليه من شرائع أثبت الوجود الإنساني أنها أصلح من غيرها وأنها وحدها العادلة وأن هذا النوع معجزة للأجيال كلها.

نرى الزركشي قصد في معالجته البلاغية للنص القرآني القسم الأول غير أنه حدد عدة اعتبارات اتضحت منها رؤيته لقضية الإعجاز تلك الاعتبارات هي:

أ- نبه أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة: يرى أن الأعجمي لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالاً وكذلك من ليس بليغ فأما البليغ الذي أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة فإنه يعلم من نفسه ضرورة عجزه وعجز غيره من الإنثيان بمثله (١).

ب- في قدر المعجز من القرآن: اتفق العلماء منهم الباقلاني والأشعري وغيرهما على أن أقل ما يعجز عنه من القرآن السورة قصيرة كانت أو طويلة أو ما كان بقدرها (٢).

ج- في تنزيه القرآن عن أن يكون شعراً: أن الله سبحانه وتعالى نزه القرآن عن نظم الشعر والوزن بقوله: ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ ﴾ (٣)، لأن القرآن مجمع الحق ومنبع الصدق، والشعر غير ذلك لقوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ... ﴾ (٤)، والشاعر أي الكاذب، وهو بهذا لم يعن أنه ليس بشعر فإن وزن الشعر أظهر من أن يشبه عليهم حتى يحتاج إلى أن ينفي عنه ويبين ما قيل من أنه قد وجد القرآن ما وافق شعراً موزوناً ويضرب لذلك أمثلة كقول القائل:

(١) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ١١٢.

(٢) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ١٠٨.

(٣) سورة يس، آية ٦٩.

(٤) سورة الحاقة، آية ٤٣.

وقلت لما حاولوا سلوتي هَيَّاتْ هَيَّاتْ لِمَا تُوعَدُونَ (١)

وما قالوه عن قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ﴿٦١﴾ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴿٢﴾﴾

والزركشى يستند على أدلة الباقلانى التى أوردها فى نفس الشعر عن القرآن والتى تتلخص فى:

- ١- أن الفصحاء من العرب لم يروه كشعرهم ولذا لم يعارضوه كما كانت عاداتهم فى معارضة الشعر، هذا مع سهولة نظم الشعر عليهم والتفنن فى نواحيه، وإذا كان وزن القرآن لم يظهر لأصحاب الشعر ممن يحتج بهم فكيف يدعى المتأخرون أنه ظهر لهم فى آياته وزن كوزن الشعر؟
- ٢- أن أهل العروض يجمعون على أن أقل الشعر ما تكون من بيتين، وقال آخرون إن أقل الشعر ما تكون من أربعة أبيات مقفاة، ولم يرد مثل هذا فى القرآن الكريم.
- ٣- أن ما اختلف رويّه من الأبيات لا يعد شعراً عند بعض العلماء، ولذا أنكروا أن الرجز ولا سيما المشطور المنهوك منه يسمى شعراً.
- ٤- أن الشعر لا يكون شعراً إلا إذا قصد إليه قصداً، وأريد به أن يكون شعراً، أما ما يجئ موزوناً بمحض المصادفة فليس شعراً، وإلا كان الناس كلهم شعراء، لاحتمال ورود مثل هذا الكلام للناس جميعاً (٣).

والزركشى عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ...﴾ (الحاقة من الآية: ٤١)، بين أن هذا لم يعن أنه ليس بشعر فإن وزن الشعر أظهر من أن يشتبه عليهم حتى يحتاج

(١) سورة المؤمنون، آية ٣٦.

(٢) سورة الماعون، آية ٢-١.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ١١٦، راجع: الباقلانى: إعجاز القرآن ص ٥١-٥٦، د. إبراهيم أنيس موسيقى الشعر ص

إلى أن ينفي عنه^(١)، وبين أحد الباحثين: أن نفى الشعر عن القرآن ليس المراد منه إلا نفى معانيه وأخيلته، تلك التي قد تصور الأمور على غير حقيقتها ولا يسلك فيها الشاعر إلا مسلك العاطفة، وقد يصور الحق باطلاً والباطل حقاً... أما من ناحية الموسيقى وتردد القوافي فلا ضير ولا غضاضة من أن نصف القرآن بها فليس بعيب القرآن أن نحكم على أن في ألفاظه موسيقى كموسيقى الشعر، وقوافي كقوافي الشعر أو السجع بل تلك ناحية من نواحي الجمال فيه^(٢)، بل هو يؤكد: أن ما وقع في القرآن من آيات موزونة أو مقفاه لم يكن عن عمد أو قصد، وإنما هو الكلام العربي الموسيقي في أكثر نواحيه، وأن الجمال في أسلوب القرآن أن معظمه جاء متناسق المقاطع يصلح أن يضمن في شعر الشاعر دون مشقة أو عنت^(٣).

وينبه الزركشي على أن الكلام لا يعرف إلا بالتذوق ويبين أنه ليس كل من اشتغل بالنحو أو باللغة أو بالفقه كان من أهل الذوق وإنما أهل الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان وراضوا أنفسهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر، وصارت لهم بذلك دربة ومملكة تامة.

ومن هذا المنطلق عالج الزركشي النص القرآني بلاغياً حيث راح يعرف أقسام البلاغة ويمثل لها من القرآن وبذلك وضع أيدينا على رأيه في الإعجاز القرآني ثم بين لنا فيم هذه البلاغة من القرآن.

وستتبع الزركشي في معالجاته البلاغية للنص القرآني متأثرين في ذلك بما استقر عليه الاصطلاح في الدرس البلاغي من تقسيمات ثلاثة هي: "المعاني - البيان - البديع".

وليكن أول ما نعرض له:

أ. صيحت الزركشي في علم المعاني:

(١) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ١١٢.
(٢) د/ إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر ص ٣٠٣ وما بعدها.
(٣) د/ إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر ص ٣٠٤ وما بعدها.

علم المعانى هو قواعد يعرف بها كيفية مطابقة الكلام مقتضى الحال حتى يكون وفق الغرض الذى سيق له، فبه تحترز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فتعرف السبب الذى يدعو إلى التقديم والتأخير والحذف والذكر والإيجاز حيناً والإطناب آخر، والفصل والوصل إلى غير ذلك وفائدته الوقوف على أسرار البلاغة فى منشور الكلام ومنظومه ومعرفة وجه إعجاز القرآن من جهة ما خصه الله من حسن التأليف، وبراعة التركيب وما اشتمل عليه من عذوبة وجزالة وسهولة وسلاسة فنقتنع ببلاغته وندرك السرفى فصاحته^(١).

ولذلك نرى الزركشى ينبه على أن الموضوع مجموع المعانى والألفاظ إذ اللفظ مادة الكلام الذى منه يتألف ومتى أخرجت الألفاظ عن أن تكون موضوعاً خرجت عن جملة الأقسام المعتبرة، إذ لا يمكن أن توجد إلا بها^(٢)، وهو لا يفرق بين علوم البلاغة الثلاثة إنما جعل معظم أنواعها تحت عنوان: "فى أساليب القرآن وفنونه البليغة"^(٣) وحتى تكتمل فائدة هذا المبحث قسمناه تبعاً للأقسام الثلاثة وأدرجنا فى كل قسم ما هو أدخل فيه وتناولنا فى علم المعانى المباحث التالية:

١- فى أقسام معنى الكلام:

الذى ارتضاه الزركشى أن أقسام معنى الكلام: إما خبر أو استخبار أو شرط أو نفى والذى عليه العلماء أن الاستخبار بمعنى الاستفهام والاستفهام قسم من الإنشاء^(٤)، وهو يبين أقسام الكلام:

أولاً: الخبر:

والخبر عنده المقصود به إفادة المخاطب، ومن أقسامه:

(١) أحمد مصطفى المراغى: علوم البلاغة ص ٤٤.

(٢) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٨٢.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٨٢، النوع السادس والأربعون.

(٤) السيوطى: الإتقان ج ٢ ص ١٠١، وراجع عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية ص ١٣.

١- التعجب: بين الزركشي أن التعجب معناه تعظيم الأمر في قلوب السامعين، لأن التعجب لا يكون إلا من شئ خارج عن نظائره وأشكاله^(١).

وقال الرماني: إن أصل التعجب إنما هو للمعنى الخفى سببه والصيغة الدالة عليه تسمى تعجباً^(٢).

ووضعوا للتعجب صيغاً من لفظه وهي: "ما أفعله" و"أفعل به"، وصيغاً من غير لفظه نحو: "كبير" في نحو قوله تعالى: ﴿... كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ...﴾^(٣)، وقد قيل بالمنع لأن التعجب استعظام ويصحبه الجهل والله سبحانه منزّه عن ذلك ويرى الزركشي أنه لم يقع في القرآن من صيغة التعجب إلا قوله: ﴿... فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ...﴾ (البقرة من الآية: ١٧٥) وقوله: ﴿قِيلَ لِلنَّاسِ مَا أَكْفَرَهُ...﴾^(٤) لأن التعجب في هذا مصروف إلى المخاطبين وهذا الذي عليه المحققون^(٥).

٢- الأمر: كقوله تعالى: ﴿... وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَضَّضْنَ...﴾^(٦) ﴿... وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ...﴾^(٧) فإن السياق يدل على أن الله تعالى أمر بذلك، لا أنه خبر وإلا لزم الخلف في الخبر وسبق في المجاز^(٨).

ثانياً: الاستخبار:

وهو بمعنى الاستفهام، والاستفهام قسم من أقسام الإنشاء وعلى ذلك نبين الاستفهام من عدة جوانب:

(١) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣١٧.

(٢) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣١٧.

(٣) سورة غافر، الآية ٣٥.

(٤) سورة عبس آية ١٧.

(٥) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣١٧.

(٦) سورة البقرة، آية ٢٢٨.

(٧) سورة البقرة، آية ٢٣٣.

(٨) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣٢٠.

١- معنى الاستفهام: وهو طلب الفهم، أى طلب العلم بشئ لم يكن معلوماً بواسطة أداة من أدواته^(١).

٢- أقسام الاستفهام: وهو قسمان: بمعنى الخبر وبمعنى الإنشاء.

أ - الاستفهام بمعنى الخبر، وهو ضربان:

١- استفهام إنكار: وهو ما يرد للنفي، ويكون ما بعد الأداة منفيًا ومثاله قوله تعالى:

﴿... فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ...﴾^(٢)، ويأتى لأمرين:

أ - أن الإنكار قد يجيء لتعريف المخاطب: أى أن ذلك المدعى ممتنع عليه وليس من قدرته ومثاله قوله تعالى: ﴿... أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى...﴾^(٣)، وإنكار الاسم ابلغ كمن إنكار الفعل.

ب- أنه قد يصحب الإنكار التكذيب للتعريض بأن المخاطب ادعاه وقصد تكذيبه ومثاله: قوله تعالى: ﴿... أَلَكُمُ الذِّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى...﴾^(٤)، وهو يقسم استفهام الإنكار إلى قسمين: إبطالي وحقيقي.

١- الإبطالي: أن يكون ما بعدها غير واقع، ومدعيه كاذب.

٢- والحقيقي: يكون ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم، كقوله تعالى:

﴿... أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ...﴾^(٥).

٢- استفهام التقرير: والتقرير حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر

عنده واستفهام التقرير لا يكون بهل، إنما تستعمل فيه الهمزة وقد ذكر أبو حيان عن سيبويه أنه قد يكون بهل.

(١) عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية ص ١٨.

(٢) سورة الأحقاف آية ٣٥.

(٣) سورة الزخرف، آية ٤٠.

(٤) سورة النجم، آية ٢١.

(٥) سورة الصافات، آية ٩٥.

يرى الزركشي أن استفهام التقرير استفهام إنكار، والإنكار نفى، وقد دخل على المنفى، ونفى النفي إثبات، وبين في هذا ما قال به ابن السراج: من أنه إذا دخلت على "ليس" ألفت الاستفهام كانت تقريراً ودخلها معنى الإيجاب، ولذلك لا تحسن معها أحد، لأن أحداً إنما يجوز مع حقيقة النفي، ومثاله: ﴿... أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ...﴾ (١). وهو يرى في هذا القول إشكالاً بدليل قوله تعالى ﴿... أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ...﴾ (٢) فلو أوجب بنعم كفروا، ولهذا يرى أنه ليس بسؤال ويبين أن الاستفهام إذا أدخل على النفي يدخل بوجهين:

- ١- إما أن يكون الاستفهام عن النفي: هل وجد أم لا؟ فيبقى النفي على ما كان عليه ولا يجوز دخول "نعم" في جوابه، بل تدخل عليه "بلى"
 - ٢- أو يكون الاستفهام للتقرير: فللكلام حينئذ لفظ ومعنى فلفظه نفى داخل عليه الاستفهام، ومعناه الإثبات، فبالنظر إلى لفظه تجيبه ببلى، وبالنظر إلى معناه وهو كونه إثباتاً تجيبه بنعم (٣)، ومثاله قوله تعالى: ﴿الَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ (٤).
- ويبين الزركشي أن استفهام التقرير يأتي على وجوه: مجرد الإثبات، الإثبات مع الافتخار كما قال عن فرعون: ﴿... أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾ (٥)، الإثبات مع التوبيخ كقوله تعالى: ﴿... أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً...﴾ (٦) الإثبات مع العتاب كقوله تعالى:

(١) سورة الزمر، آية ٣٦.

(٢) سورة الأعراف، آية ١٧٢.

(٣) عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية ص ١٩، حيث عد أن جواب الاستفهام في هذه الحالة يكون بنعم إن أريد الإثبات وبلا إن أريد النفي وهذا في الاستفهام المثبت أما النفي يجاب فيه ببلى إن أريد الإثبات وبنعم إن أريد النفي.

(٤) سورة الانشراح، آية ١.

(٥) سورة الزخرف، آية ٥١.

(٦) سورة الأنبياء، آية ٩٧.

﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ... ﴾ ^(١) إلى غير ذلك من الوجوه التي بينها الزركشي ^(٢).

ب- الاستفهام معنى الإنشاء: وهو على ضروب:

- ١- مجرد الطلب، وهو الأمر: كقوله تعالى: ﴿ ... أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ ^(٣) أى اذكروا.
- ٢- النهى كقوله تعالى: ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ ^(٤) أى لا يغرك.
- ٣- التحذير كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ﴾ ^(٥).
- ٤- التذكير، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ ^(٦).
- ٥- التنبيه، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ ^(٧).
- ٦- الترغيب، كقوله تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ^(٨).
- ٧- التمنى، كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ﴾ ^(٩).
- ٨- الدعاء، وهو كالنهى إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى كقوله تعالى: ﴿ ... أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ ... ﴾ ^(١٠).
- ٩- العرض والتحضيض: والفرق بينهما، الأول طلب برفق، والثاني بشق ومثال الأول: ﴿ ... أَلَا حُجُبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ^(١١).
- ١٠- ومثال الثاني: ﴿ ... أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ... ﴾ ^(١٢).

(١) سورة الحديد، آية ١٦.
 (٢) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣٣٥.
 (٣) سورة يونس، آية ٣.
 (٤) سورة الانفطار، آية ٦.
 (٥) سورة المرسلات، آية ١٦.
 (٦) سورة يوسف، آية ٨٩.
 (٧) سورة البقرة، آية ٢٥٨.
 (٨) سورة البقرة، آية ٢٤٥.
 (٩) سورة الأعراف، آية ٥٣.
 (١٠) سورة الأعراف، آية ١٥٥.
 (١١) سورة النور، آية ٢٢.
 (١٢) سورة التوبة، آية ١٣.

١١- الاستبطاء، كقوله تعالى: ﴿... مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١).

١٢- اليأس: كقوله تعالى: ﴿... فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ...﴾ (٢).

وغير ذلك مما يقتضيه مقام الكلام.

ويبين أن الحروف الموضوعه للاستفهام ثلاثة: الهمزة، وهل، وأم وينبئ على أن غيرها مما يستفهم به كمن، ما، ومتى، وأين، وأنى، وكيف، وكم، وأبان، أسماء استفهام استفهم بها نيابة عن الهمزة وتلك الأدوات تنقسم من حيث ما يطلب بها إلى ثلاثة أقسام:

١- ما يطلب به التصور أو التصديق هو الهمزة خاصة.

٢- ما يطلب به التصديق هو هل خاصة.

٣- ما يطلب به التصور هو باقى الأدوات.

ولما كانت الهمزة هي أم الباب اختصت بأحكام لفظية ومعنوية منها:

١- أن الهمزة لا يستفهم بها حتى يهجس فى النفس إثبات ما يستفهم عنه.

٢- اختصاص الهمزة باستفهام التقرير.

٣- تأتى للاستنكار.

٤- اختصاص الهمزة بأى دون أدوات الاستفهام (٣).

٥- اختصاص دخولها على الشرط.

وهو ينبئ على أن الهمزة لها اختصاصات كثيرة فى هذا الباب (٤).

ثالثاً: الشرط:

صرو الزركشى للشرط تولد منها:

١- المجازاة: والمجازاة تنعقد بين جملتين، بين أن أولاهما تكون فعلية لتلائم الشرط كقوله

تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ...﴾ (الأنعام من الآية: ١٢٥)، والثانية قد تكون

(١) سورة يس آية ٤٨.

(٢) سورة التكوين، آية ٢٦.

(٣) الزركشى: البرهان، ج ٢ ص ٣٤٧، وراجع عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية ص ١٩.

(٤) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٤٧ وما بعدها، وراجع الإتقان للسيوطى والأساليب الإنشائية ص ١٩.

اسمية أو فعلية جازمة أو غير جازمة ظرفية، أو شرطية، ومثال قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ، يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾^(١)، فقد اتحدتا في جملة واحدة لأنه جمع بينهما وبين الشرط فإذا انحل الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان^(٢) وعلى ذلك تسمى الأولى من جملة المجازاة شرطاً والثانية تسمى جزءاً.

٢- أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول بمعنى أن الشرط إنما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه كقوله تعالى: ﴿... إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾^(٣) وهم عباده، عذبهم أو رحمهم، والزركشى يرى أن هذا ليس جواباً، إنما جاء عن جواب محذوف لكونه سبباً له.

وجوابه: فتحكم فيمن يحق لك التحكم فيه وذكر العبودية التي هي سبب القدرة، في حين يرى صاحب المستوفى أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزاء موقوفاً على الشرط أبداً، ولا يكون الشرط موقوفاً على الجزاء أبداً بل الواجب فيها أن يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصلًا لزم مع حصوله حصول الجزاء والزركشى يطبق ذلك مستدلاً بآيات القرآن وسواء كان الشرط سبباً في الجزاء أو كان الأمر عكس هذا أو كان لا هذا أو ذلك فلا يقع إلا مجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدَّعُهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾^(٤) إذ لا يجوز أن تكون الدعوة سبباً للضلال ومفضيه إليه، ولا أن يكون الضلال مفضياً إلى الدعوة.

٣- أنه لا يتعلق إلا بالمستقبل، فإن كان ماضى اللفظ كان مستقبل المعنى، كقولك "إن مت على الإسلام دخلت الجنة"، وللنحاة فيه تقديران:

(١) سورة الأنعام، آية ١٢٥.
(٢) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٥٢.
(٣) سورة المائدة، آية ١١٨.
(٤) سورة الكهف، آية ٥٧.

أ - أن الفعل يغير لفظاً لا معنى فكأن الأصل: إن تمت مسلماً تدخل الجنة فغير لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلاً له منزلة المحقق.

ب- أنه تغير معنى وإن حرف الشرط لما دخل عليه قلب معناه إلى الاستقبال وفى لفظه على حاله، والزركشى يرى أن الأول أسهل لأن تغيير اللفظ أسهل من تغيير المعنى (١).

أما البيانين، فذكروا أن فعل الشرط يجى ماضى اللفظ لأسباب منها إيهام جعل غير الحاصل كالحاصل كقوله تعالى: ﴿... وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا...﴾ (٢) ومنها: إظهار الرغبة من المتكلم فى وقوعه كقوله تعالى: ﴿... إِنْ أُرْدَنَّ تَخْصُنَا...﴾ (٣) ومنها التعريض بأن يخاطب واحداً ومراده غيره، كقوله تعالى: ﴿... لِيَنْ أَسْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (٤).

٤- جواب الشرط أصله الفعل المستقبل، وقد يقع ماضياً لا على أنه جواب على الحقيقة اكتفاء بالموجود عن المعدم، كقوله تعالى:

﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ...﴾ (٥).

٥- حدد أدوات الشرط أنها تكون: بحروف وأسماء وظروف ومشارك بينهم: فالحروف وهى: "إن" وأسماء مضمنة معناها، ثم منها ما ليس لظرف كمن، وما، وأى، ومهما وأسماء هى ظروف: أين وأينما، ومتى، وحيثما وإذا ما.

بين الزركشى أن أقواها على الشرط دلالة "إن"، ولهذا كانت أم الباب وما سواها فمركب من معنى "إن" وزيادة.

(١) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٥٦، ٣٥٧.

(٢) سورة الإنسان، آية ٢٠.

(٣) سورة النور، آية ٣٣.

(٤) سورة الزمر، آية ٦٥.

(٥) سورة آل عمران، آية ١٤٠.

ومما ضمن معنى الشرط "إذا" ويفترقان: فإن تستعمل فى المحتمل المشكوك فيه، وإذا تكون للجزم.

وتستعمل "إن" للجزم وعد لها أسباباً.

منها: أن تأتى على طريقة وضع الشرطى المتصل الذى يوضع شرطه تقديراً لتبين مشروطه تحقيقاً، كقوله تعالى: ﴿... قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ...﴾ (١).

ومنها: أن تأتى على طريق بيان الحال على وجه يأنس به المخاطب وإظهاراً للتناصيف فى الكلام كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحَىٰ إِلَىٰ رَبِّي﴾ (٢).

ومنها: القصد والتوبيخ، وتنبية المخاطب وتهيبه كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (٣).

نرى الزركشى يفرق بين استعمالات إن باعتبار آخر حيث يقول إن لما كانت

لا تستعمل إلا فى المعانى المحتملة كان جوابها معلقاً على ما يحتمل أن يكون وألا يكون، فيختار فيه أن يكون بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه ليطابق

اللفظ والمعنى، فإن عدل عن المضارع إلى الماضى لم يعدل إلا لنكتة كقوله تعالى

﴿إِنْ يَتَّقُوا اللَّهَ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ (٤)، فأتى الجواب مضارعاً وهو "يكونوا" وما عطف

عليه وهو "يبسطوا" مضارعاً أما عطفه وهو بلفظ الماضى، كان قياسه المضارع لأن

المعطوف على الجواب جواب (٥)، أما "إذا" لما كانت فى المعانى المحققة غلب لفظ

الماضى معها لكونه أدل على الوقوع باعتبار لفظه فى المضارع.

(١) سورة الزخرف، آية ٢٨١.

(٢) سورة سبأ، آية ٥٠.

(٣) سورة البقرة، آية ١٧٢.

(٤) سورة الممتحنة، آية ٢.

(٥) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٦٢.

- ٦- قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر، وتصدق الشرطية دون مفرديهما أما صدقها فلاستلزام المحال، وأما كذب مفرده بها فلا استحالتهم كقوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾^(١)، وهو بهذا يرى أن الشرطي علق به محقق الثبوت وممتنع الثبوت وممكن الثبوت^(٢).
- ٧- إذا دخل الاستفهام على الشرط، كقوله تعالى: ﴿... أَفَلَا يَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أُنْقَلَبْتُمْ...﴾^(٣) فالفعل الثاني ليس جزاء للشرط وإنما هو المتفهم عنه والهمزة داخلة عليه تقديرًا فينوي به التقديم فلا يكون جواباً بل الجواب محذوف والتقدير: أنقلبتم على أعقابكم إن مات محمد"، لأن الغرض إنكار انقلابهم على أعقابهم بعد موته^(٤).
- ٨- إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء، ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جواب، فلا تقدير عند الكوفيين، بل المقدم هو الجواب، وعند البصريين دليل الجواب والزركشي يرجع الأول^(٥).
- ٩- إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب^(٦).
- ١٠- الشرط والجزاء لا بد أن يتغيرا لفظاً وقد يتحدان فيحتاج إلى تأويل كقوله تعالى ﴿...إِلَّا مَنْ تَابَ وَءَامَنَ﴾^(٧)، وقوله: ﴿... وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾^(٨).
- ١١- في اعتراض الشرط على الشرط، يبين الزركشي أنهم عدوا من ذلك آيات شريفة منها مستقيم وبعضها خلافه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾^(٩)

(١) سورة الزخرف، آية ٨١.
 (٢) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣٦٥.
 (٣) سورة آل عمران، آية ١٤٤.
 (٤) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣٦٥.
 (٥) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣٦٦.
 (٦) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣٦٧.
 (٧) سورة الفرقان، آية ٧٠.
 (٨) سورة الفرقان، آية ٧١.
 (٩) سورة الواقعة، آية ٨٨، ٨٩.

ويضع ضابطاً لاعتراض الشرط على الشرط وهو: أنه إذا دخل الشرط على الشرط فإن كان الثاني بإلغاء فالجواب المذكور جوابه وهو وجوابه جواب الشرط الأول كقوله تعالى: ﴿فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾^(١) فإن كان بغير الغاء، فإن كان الثاني متأخراً في الوجود عن الأول، كان مقدراً بإلغاء وتكون الغاء جواب الأول والجواب المذكور جواب الثاني، وإن كان الثاني متقدماً في الوجود على الأول فهو في نية التقديم وما قبله جوابه وإلغاء مقدره ففيه كقوله تعالى: ﴿... وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي...﴾^(٢)، تقديره: إن أراد الله أن يغويكم فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي. وأما إن لم يكن أحدهما متقدماً في الوجود وكان كل واحد منهما صالحاً لأن يكون هو المتقدم والآخر متأخراً كقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتِ...﴾^(٣) كان الحكم راجعاً إلى التقدير والنية فأيهما قدرته الشرك كان الآخر جواباً له^(٤).

رابعاً: القسم:

بين أن القسم لفظه لفظ الخير ومعناه الإنشاء والالتزام بفعل المحلوف عليه أو تركه وليس بإخبار عن شيء وقع أو لا يقع، إن كان لفظه الماضي أو الاستقبال وفائدته تحقق الجواب عند السامع وتأكده ليزول عنه التردد^(٥).

خامساً: الأمر:

حدد أن الأمر حيث وقع في القرآن كان بغير الحرف كقوله تعالى: ﴿... وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ...﴾^(٦)، وقد جاء في مواضع يسيرة في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا...﴾^(٧)

(١) سورة البقرة، آية ٣٨.

(٢) سورة هود، آية ٣٤.

(٣) سورة الأحزاب، آية ٥٠.

(٤) الزركشي: الدرهمان ج ٢ ص ٣٧٣.

(٥) الزركشي: الدرهمان ج ٢ ص ٣٧٤.

(٦) سورة البقرة، آية ٤٣.

(٧) سورة يونس، آية ٥٨.

ووجهه أنه من باب حمل المخاطب على الغائب إلى الخطاب، فكأنه لا غائب ولا حاضر^(١)، ونظيره قوله تعالى: ﴿... اللَّهُ وَلَتَنْظُرَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ...﴾^(٢)
سادساً: النفي:

بين الزركشي أن الكلام إما إثبات أو نفي وبذلك يعتبر النفي شطر الكلام وحدد فيه قواعد:

١- في الفرق بينه وبين الجحد: واستند في ذلك على ما قال به ابن الشجري أنه إن كان النافي صادقاً فيما قاله سمي كلامه نفيًا، وإن كان يعلم كذب ما نفاه كان جحدًا لأن النفي أعم، وذلك لأنه كل جحد نفي وليس كل نفي جحد، ومن النفي قوله تعالى:

﴿... مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ...﴾^(٣)

ومثال الجحد قوله تعالى: ﴿... تَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا...﴾ (التوبة من الآية: ٧٤)
فأكذبهم الله بقوله: ﴿... وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ...﴾^(٤)

٢- يبين أن من قال إن من شرط صحة النفي عن الشيء صحة إتصاف المنفي عنه بذلك الشيء، وهو يبطل هذا ويصوبه بقوله: والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه فنفي الشيء عن الشيء لا يستلزم إمكانه^(٥).

٣- يبين أن المنفي ما ولي حرف النفي سواء أكان فعلاً أم اسماً فإذا قلت: "ما ضربت زيداً" كنت نافية للفعل الذي هو ضربك إياه وإذا قلت: "ما أنا ضربته" كنت نافية لفاعليتك للضرب^(٦).

٤- إذا كان الكلام عاماً ونفيته، فإن تقدم حرف النفي أداة العموم، كان نفيًا للعموم وهو لا ينافي الإثبات الخاص ومثاله: لم أفعل كل ذا وإن تقدم صيغة العموم على النفي كان نافيًا عاماً ومثاله كل ذا لم أفعله^(٧).

(١) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣٧٥.

(٢) سورة الحشر، آية ١٨.

(٣) سورة الأحزاب، آية ٤٠.

(٤) سورة التوبة، آية ٧٤.

(٥) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣٧٧.

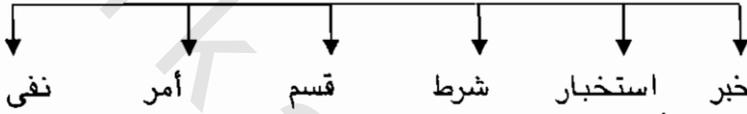
(٦) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣٧٧.

(٧) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣٧٨.

النص القرآني عند الزركشي بين الفهم والتدوق

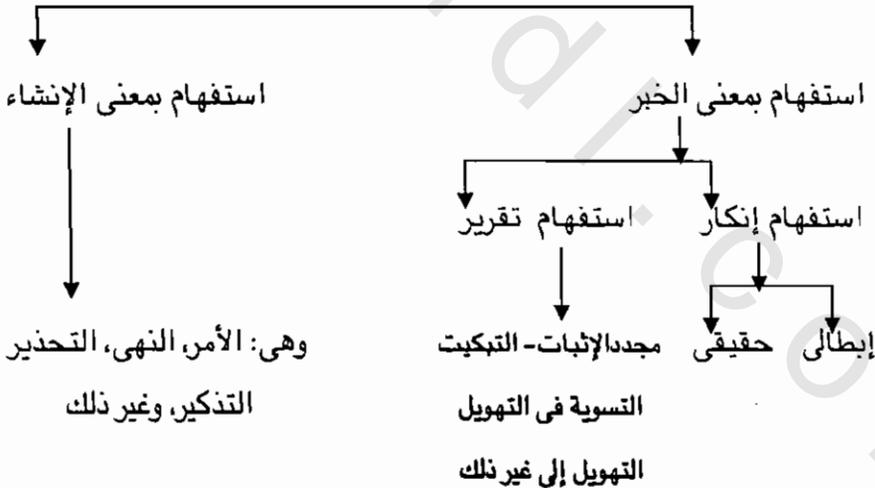
٥- قسم أدوات النفي إلى أربعة أقسام واختار له أربع كلمات: ما، لم، لن، لا، وحدد أن أن أو لما ليس بأصليين: فما، لا: في الماضي والمستقبل متقابلان، ولم ولن: في الماضي والمستقبل متقابلان، وبين تركيب تلك الحروف وعملها^(١)، ثم يأتي دور التطبيق عنده حيث يبين بقوله: تأمل السرفى قوله تعالى: ﴿... لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا...﴾^(٢) وقوله: ﴿... مَا آخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ...﴾^(٣)، فالأول فى مقام طلب الذكر والتشريف للثواب والثانى فى مقام التعلیم وهو لا يفيد إلا بالنفى فى جميع الأزمنة.

أقسام معنى الكلام عند الزركشى



ومن أقسامه: التعجب، الأمر، النهى، الوعيد، والوعد، الإنكار- التبيكيت.

وهو بمعنى الاستفهام



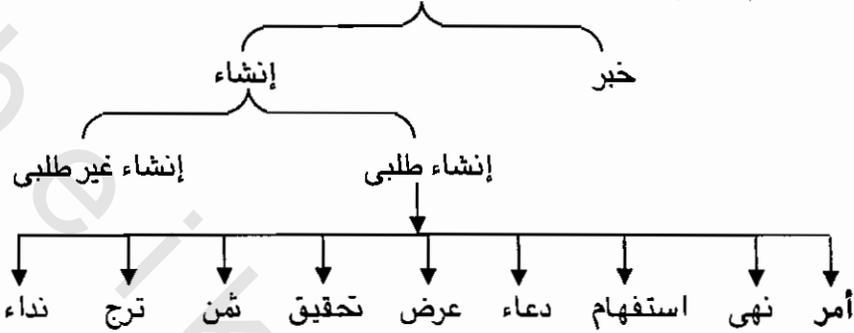
(١) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٧٩.

(٢) سورة الإسراء، آية ١١١.

(٣) سورة المؤمنون، آية ٩١.

النص القرآني عند الزركشى بين الفهم والتذوق

وهذا التقسيم جاء نتيجة أن الاستخبار يعنى الاستفهام والاستفهام إما أن يكون بمعنى الخبر، أو بمعنى الإنشاء ولهذا جعله الزركشى قسماً مستقلاً ولعل هذا التقسيم أوفى من تقسيم الكلام (١)



٢- (التعريف والتذكير):

بين الزركشى أن لكل واحد منهما مقاماً لا يليق بالآخر، وأن للتعريف أسباباً وللتذكير أسباب، وهو فى بيانه لتلك الأسباب أوفى مادة مما اقتصر عليه الجرجانى فى دلائل الإعجاز (٢).

أ - فمن أسباب التعريف:

١- الإشارة إلى معهود خارجى، كقوله تعالى: ﴿... يَا تُولَك بِعُكْلٍ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ (٣) فجمع السحرة... (٣)، فإنه أشير بالسحرة إلى ساحر مذكور

٢- الإشارة إلى معهود ذهنى، أى فى ذهن مخاطبك كقوله تعالى:

﴿... إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ...﴾ (٤)

٣- الجنس: وهو الذى اقتصر عليه الجرجانى فى دلائله والزركشى يقسمه إلى أقسام:

(١) الأساليب الإنشائية ص ١٣.

(٢) عبد القاهر الجرجانى: دلائل الإعجاز ص ١٢٥، وما بعدها.

(٣) سورة الشعراء، آية ٣٧-٣٨.

(٤) سورة التوبة، آية ٤٠.

أ - أن يقصد المبالغة فى الخير، فيقصر جنس المعنى على الخير عنه، نحو، زيد الرجل، أى الكامل الرجولة.

ب- أن يقصره على وجه الحقيقة لا المبالغة ويسمى تعريف الماهية نحو قوله تعالى:

﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾^(١)، أى جعلنا مبتدأ كل حى هذا

الجنس، الذى هو الماء^(٢).

٤- أن يقصد بها الحقيقة، باعتبار كلية ذلك المعنى، وتعرف بأنها إذا نزعنا حسن أن

يخلفها "كل" وتفيد معناها الذى وضعت له حقيقة، ويلزم من ذلك الدلالة على شمول

الأفراد وهى الاستغراقية ويظهر أثره فى صحة الاستثناء منه مع كونه بلفظ الفرد نحو

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴾^(٣) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا...^(٤)، وفى صحة

وصفه بالجمع كقوله تعالى ﴿... أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا... ﴾^(٥).

ب- أما أسباب التنكير فهى:

١- إرادة الواحدة كقوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى... ﴾^(٦).

إرادة النوع: كقوله تعالى: ﴿... هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لِحُسْنِ مَّآبٍ... ﴾^(٧)

أى نوع من الذكر^(٨).

٢- التعظيم: كقوله تعالى: ﴿... فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ... ﴾^(٩)

أى بحرب أى حرب.

(١) سورة الأنبياء، آية ٣٠.

(٢) الزركشى: البرهان ج ٤ ص ٨٨.

(٣) سورة العصر، آية ٢-٣.

(٤) سورة النور، آية ٣١.

(٥) سورة القصص، آية ٢٠.

(٦) سورة ص، آية ٤٩.

(٧) الزركشى: البرهان ج ٤ ص ٩١.

(٨) سورة البقرة، آية ٢٧٩.

- ٣- التكرير كما فى قوله تعالى ﴿... وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ...﴾ (١) فقد أفادت التكرير والتعظيم أى رسل ذوو عدد كثير وذلك لأنه وقع عوضاً عن قوله: "فلا تحزن وتصبر" وهو يدل على عظم الأمر وتكاثر العدد.
- ٤- التحقير كقوله تعالى: ﴿... مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ...﴾ (٢)، قال الزمخشري أى من شئ حقيق مهين ثم بينه بقوله: ﴿... مِنْ نَظْفَةٍ خَلَقَهُ...﴾ (عبس من الآية: ١٩) (٣).
- ٥- التقليل: كقوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ...﴾ (٤)، أى رضوان قليل من بحار رضوان الله الذى لا يتناهى أكبر من الجنات، لأن رضا المولى رأس كل سعادة (٥)، وينبه أن كل هذا يعلم من القرائن والسياق.
- ويبين أصول الاسم (وَأَوْلَىٰ مَرَّتَيْنِ نِقْدُونَ: له أربعة أصول):
- أ - إما أن يكونا معرفتين: وفى هذه الحالة يكون الاسم الثانى هو الأول غالباً، حملاً على المعهود الذى هو الأصل فى اللام أو الإضافة كـ "العسر" فى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (٦) ويطبق الزركشى أمثلة كثيرة من القرآن على تلك الحالة، إلا أنه نبه أن هذه القاعدة غير مطردة فقد يكونان معرفتين وهما غير إن ومثاله قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ (٧) فالأول هو العمل والثانى هو الثواب (٨).

(١) سورة فاطر، آية ٤.
 (٢) سورة عبس، آية ١٨.
 (٣) الزمخشري: الكشاف ج ٤ ص ٥٦٢.
 (٤) سورة التوبة، آية ٧٢.
 (٥) الزركشى: البرهان ج ٤ ص ٩٣.
 (٦) سورة الشرح، آية ٥، ٦.
 (٧) سورة الرحمن، آية ٦٠.
 (٨) الزركشى: البرهان ج ٤ ص ٩٤.

ب- وإما يكونا نكرتين: وعلى ذلك يكون الثانى غير الأول، ويشترط الزركشى على ذلك قوله: وإلا لكان المناسب هو التعريف وينبى على أن المعنى فى هذا والذي قبله أن النكرة تستغرق الجنس والمعرفة تتناول البعض فيكون داخلاً فى الكل سواء قدم أو أخر ويمثل له بقوله تعالى: ﴿... اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ...﴾ (١)، فإن كلا من المذكور غير الآخر فالضعف الأول النطفة أو التراب والثانى الضعف الموجود فى الطفل والجنين، والثالث فى الشيخوخة والقوة الأولى التى تجعل للطفل حركة وهداية لاستدعاء اللبن والدفع عن نفسه بالبكاء والثانية بعد البلوغ (٢).

ج- أن تكون الأولى نكرة والثانية معرفة فهو كالقسم الأول، يكون الثانى فيه هو الأول كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ ﴿١١٠﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ...﴾ (٣).

د- أن تكون الأولى معرفة والثانية نكرة، فلا يطلق القول به بل يتوقف على القرائن فتارة تقوم قرينة على التغاير، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (٤).

وهو بهذا قد بين لنا مواطن الجمال للتعريف والتنكير فى القرآن من حيث إفادة المعنى

٢- التوكيد والتأثير:

بينه الزركشى أن المقصود منه الحمل على ما لم يقع، ليصير واقعاً وحدد المستقبل هو الذى يؤكد، أما غير ذلك من الماضى والحاضر فلا يؤكد حتى لا يلزم تحصيل الحاصل وبين فى التوكيد عدة مسائل:

(١) سورة الروم، آية ٥٤.
 (٢) الزركشى: البرهان ج ٤ ص ٩٨.
 (٣) سورة المزمل، آية ١٥-١٦.
 (٤) سورة الروم، آية ٥٥.

الأولى: حول وقوعه في القرآن والسنة: ويين أن الذي عليه الجمهور وقوعه في القرآن والسنة وهو لا يعتد بمن قال بعدمه وهو يستند على الذين قالوا إن القرآن نزل على لسان القوم وفي لسانهم التأكيد والتكرار وطعن فيمن أنكر، بأنه مكابر ودليله أنه لولا وجوده لم يكن بتسميته تأكيداً فائدة فإن الاسم لا يوضح إلا لمسمى معلوم وله فوائد كثيرة (١).

الثانية: بين أنه حيث وقع فهو حقيقة واستند في ذلك على ما حكاه الطرطوسي في العمدة ودليله أنه لو سمي الثاني مجازاً يسمى الأول أيضاً لأنهما في لفظ واحد وإذا بطل حمل الأول على المجاز بطل حمل الثاني عليه.

الثالثة: أنه خلاف الأصل.

الرابعة: قسم إلى توكيد صناعي، ومعنوي.

أ - التوكيد الصناعي:

حدد أنه قسمان: لفظي ومعنوي.

١. اللفظي:

وهو تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه.

ويين أن مثال مرادفه قوله تعالى: ﴿... فِجَاجًا سُبُلًا﴾ (٢)

﴿... وَعَرَائِبٍ سُودٌ﴾ (٣) وحدد أن اللفظي يكون في الآتي:

الأول: في الاسم النكرة بالإجماع نحو: ﴿... قَوَارِيرًا ﴿٤﴾ قَوَارِيرًا...﴾ (٤)، ونبه على أن ما عده ابن مالك وابن عصفور مثل: "دكاً دكاً"، "صفاً صفاً"، مردود وعلته في ذلك

(١) الزركشي: البرهان، ج ٢ ص ٣٨٤.

(٢) سورة الأنبياء، آية ٣١.

(٣) سورة فاطر، آية ٢٧.

(٤) سورة الإنسان، آية ١٥-١٦.

استناده على ما جاء فى تفسيرها من أن "دكاً دكاً" أى دكاً بعد دك وصفاً بعد وصف، وعلى ذلك يكون المراد بهما التكرير لا التكرار (١).

ثانياً: فى اسم الفعل ومثاله قوله تعالى: ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (٢).

ثالثاً: فى الجملة ومثاله قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۖ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ (٣) وهو ينبه أن الأكثر فى القرآن فصل الجملتين بتم كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۖ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (٤).

رابعاً: فى المجرور، كقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (هود من الآية: ١٠٨) ويرى أن الأكثر فى القرآن فيه اتصاله بالمذكور (٥).

عند هذا الحد ينتهى ما كتبه الزركشى لوجود بياض فى ورقتين نبه عليهما المحقق ورجعنا إلى المخطوط فوجدنا الأمر كذلك وبهذا سقط منا بقية التوكيد الصناعى بقسميه اللفظى والمعنوى (٦)، إذ أنه بدأ بعد هذا البياض بالآتى: "ريب أنهم اجتمعوا فى الهلاك وأن قوم موسى اجتمعوا فى النجاة ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿ ... وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (٧)، فلم يرد بهذا أن يجتمعوا عنده وإن جاءوا واحداً بعد واحد، وإضا المراد اجتماعهم فى المعنى إليه وألا يتخلف منهم أحد، وهذا يعلم من السياق والقرينة، ومن القرينة الدالة على ذلك فى قصة الملائكة لفظاً أن قولهم "كلهم" يفيد الشمول والاحاطة فلا بد أن يفيد "أجمعون" قدراً زائداً على ذلك وهو اجتماعهم فى السجود" (٨).

(١) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٨٦.

(٢) سورة المؤمنون، آية ٣٦.

(٣) سورة الشرح، آية ٥.

(٤) سورة التكاثر، آية ٣-٤.

(٥) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٨٧.

(٦) راجع: البرهان ج ٢ ص ٣٨٧، وراجع مخطوطة دار الكتب رقم ٢٥٦ تفسير تيمورية.

(٧) سورة يوسف، آية ٩٣، ونص الآية: ﴿ وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾، إلا أنها جاءت أجمعون بالرفع فى

نص الزركشى وهو خطأ من الناسخ لم يتنبه له المحقق.

(٨) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٨٨.

وهذا النص يدل على أنه بدأ فى القسم الثانى هو المعنوى من التوكيد الصناعى، إذ

أن تقسيم النحاة للتوكيد المعنوى:

١- ما يجئ لرفع توهم مضاف إلى المؤكد وهو لفظان: النفس والعين.

٢- ما يجئ لرفع عدم الشمول وألفاظه: كلا وكلتا كل وجميع عامة.

ولما كان القسم الثانى قد فقد فلا يمكننا استيفاء تقسيماته ولو وقفنا عليه لأفادنا

كثيراً ولكن ما الحيلة والنص مفقود؟ ونكتفى بذكر تنبيهات فى التأكيد:

الأول: أن التأكيد إنما يؤتى به للحاجة وذلك أن المخاطب إذا كان ساذجاً ألقى إليه

الكلام خالياً من التأكيد وإن كان متردداً فيه حسن تقويته بمؤكد وإن كان منكراً

وجب تأكيده.

الثانى: أنهم إذا قصدوا الخبر أتوا بالجملة الفعلية، وإن أكدوا بالجملة الاسمية ثم بيان ثم

بها واللام. وقد تؤكد الفعلية بقدر، وإن احتيج بأكثر جئ بالقسم مع كل من

الجملتين - وقد تؤكد الجملة الاسمية باللام فقط نحو: لزيد قائم^(١).

وينبه الزركشى على أنه يلحق بالتأكيد الصناعى أمور:

- تأكيد الفعل بالمصدر ومثاله قوله تعالى: ﴿... جَزَأُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾^(٢) المصدر

قد يجيئ تارة من لفظ الفعل وتارة من مرادفه، ومثال مرادفه:

﴿... ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا...﴾^(٣) فإن الجهار أحد نوعى الدعاء، وأما قوله تعالى ﴿يَوْمَ

تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾^(٤) فقال بعضهم الجملة الفاعلية تحتل المجاز

فى مفرديهما جميعاً وفى كل منهما مثاله ها هنا أنه يحتل أن المجاز فى تمور وأنها ما تمور بل تكاد

أو يخيل إلى الناظر أنها تمور، ويزيل الأشكال بقوله: إن موراً فى تقدير تمور فكأنه قال: تمور السماء

(١) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٩١.

(٢) سورة الإسراء، آية ٦٣.

(٣) سورة نوح، آية ٨.

(٤) سورة الطور، آية ٩-١٠.

تمور السماء، تسير الجبال، تسير الجبال، فأكد كلاً من الجزأين بنظيره، وينبه أن المصدر المؤكد يجيء إبتاعاً لفعل نحو ﴿... وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (١).

- وقد يجيء التأكيد به لمعنى الجملة، كقوله تعالى:

﴿... صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ...﴾ (٢)، فإنه تأكيد لقوله تعالى:

﴿... تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ...﴾ (٣).

- وقد يجيء التأكيد مع حذف عامله، كقوله تعالى:

﴿... فِيمَا مَتَّأ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً...﴾ (٤).

وينبه أن مما يلحق بالتأكيد الصناعي أيضاً: الحال المؤكدة، وهي الآية على حال واحدة، عكس المبينة، فإنها لا تكون إلا منتقلة، وهي لتأكيد الفعل كما سبق في المصدر المؤكد لنفسه، وقد سميت مؤكدة لأنها تعلم قبل ذكرها، فيكون ذكرها توكيداً، لأنها معلومة من ذكر صاحبها كقوله تعالى: ﴿... وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾ (٥).

وربين (ووزن) التأكيد، وتسمها إلى:

أ - أدوات لتوكيد الجملة الاسمية، وهن:

إن: ومثاله قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا...﴾ (٦).

ذكر الزركشي أنها أقوى من التأكيد باللام.

- أن: إنها مؤكدة ذكر ذلك النحاة.

- كأن: تستعمل حيث يقوى الشبه، حتى يكاد الرائي يشك في أن المشبه هو المشبه به أو

غيره ولذلك قالت بلقيس: ﴿... كَأَنَّهُ هُوَ...﴾ (٧).

(١) سورة النساء، آية ١٦٤.

(٢) سورة النحل، آية ٨٨.

(٣) سورة النحل، آية ٨٨.

(٤) سورة محمد، آية ٤.

(٥) سورة مريم، آية ٣٣.

(٦) سورة فاطر، آية ٥.

(٧) سورة النمل، آية ٤٢.

- لكن: ذكر أنها لتأكيد الجمل واستند إلى ما ذكره ابن عصفور والتنوخي ومثلها لبت ولعل ولعن في لغة بنى تميم (١).
- لام الابتداء: ومثاله قوله تعالى: ﴿... إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ...﴾ (٢)، ونبه أنها تفيد توكيد الجملة، وبين أن لهذا زحلقوها في باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين، ولأنها تدل بجهتين: العمل والتأكيد والدال بجهتين مقدم على الدال بجهة كنظيره في الإرث (٣).
- الفصل: وهو من مؤكدات الجملة ومثاله قوله تعالى: ﴿... إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا...﴾ (٤)، فعد أنا "وصف للياء في ترن يزيد تأكيداً وهذا صحيح لأن المضمر يؤكد الضمير، وأما تأكيد المظهر بالمضمر فلم يعهد ولهذا سموه عامة (٥).
- ضمير البيان للمذكر، والقصة للمؤنث، وهو الذى سموه: ضمير الشأن والقصة بين الزركشى أنه يتقدم على الجملة وتكون الجملة خبراً عنه ومفسره له. وقد يكون للتعظيم نحو قوله: ﴿... إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا...﴾ (٦)، وقد يفيد الانفراد كقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص من الآية: ١) أى المنفرد بالأحدية وهو ضمير الشأن، أما ضمير القصة فكما فى قوله تعالى: ﴿... فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (٧)، فالهاء فى "فإنها ضمير القصة وتعمى الأبصار فى موضع رفع خبر إن.
- تأكيد الضمير: نبه الزركشى بأنه يجب أن يؤكد المتصل بالمنفصل إذا عطف عليه كقوله تعالى: ﴿... أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ...﴾ (الأعراف من الآية: ١٩) (٨).

(١) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٠٨.

(٢) سورة إبراهيم، آية ٣٩.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٠٨.

(٤) سورة الكهف، آية ٣٩.

(٥) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٠٩.

(٦) سورة طه، آية ١٤.

(٧) سورة الحج، آية ٤٦.

(٨) سورة البقرة، آية ٣٨.

- تصدير الجملة بضمير مبتدأ يفيد التأكيد ولهذا قيل بإفادة الحصر ومثاله قوله تعالى:
- ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ ءَامَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ (١).
- هاء التنبيه فى النداء نحو: ﴿ يَأْتِيهَا ﴾.
- يا الموضوع للبعيد إذا نودى بها القريب.
- الواو الداخلة على الجمل الحالية ومثاله:
- ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَهَآ كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (٢).
- إما المكسورة: كقوله تعالى: ﴿ ... فَمَا يَأْتِيكُمْ مِنِّي هُدًى ... ﴾ (٣)، ذكر الزركشى أن أصلها إن الشرطية زيدت ما تأكيداً.
- أما المفتوحة: كقوله تعالى:
- ﴿ فَمَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ... ﴾ (٤).
- ألا الاستفاحية: كقوله تعالى:
- ﴿ ... أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٥).
- ما النافية: واستند إلى ما قاله سيبويه وابن الحاجب.
- الباء فى الخبر: نحو: ما زيد بمنطلق.

ب: مؤكدات الجملة الفعلية، وهى:

- قد، وهى للتحقيق وهو معنى التأكيد كقوله تعالى:
- ﴿ وَمَنْ يَعْصِمِ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٦).

(١) سورة الملك، آية ٢٩.
 (٢) سورة الحجر، آية ٤.
 (٣) سورة البقرة، آية ٣٨.
 (٤) سورة البقرة، آية ٢٦.
 (٥) سورة يونس، آية ٦٢.
 (٦) سورة آل عمران، آية ١٠١.

- السين التى للتنفيس: ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾^(١) ويعترض على الزمخشري فيما جرى عليه فى قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾^(٢). بقوله من أن السين تفيد وجود الرحمة لا محالة فهى تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد، وعلل اعتراضه بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين، وبأن الموجوب المشار إليه بقوله لا محالة لا إشعار للسين به، ومن هذا المنطلق بين دلالة السين وفائدتها^(٣) وبين باقى أدوات تأكيد الجملة الفعلية ومنها: النون الشديدة والخفيفة، لن^(٤).

ثم قسم (التوكيد العنوى) إلى أقسام منها:

الأول: الصفة:

- وحدد أن الصفة مخصصة إن وقعت صفة للنكرة، وموضحة للمعرفة وتأتى لأسباب منها: للمدح والثناء: كقوله تعالى: ﴿...مَحْكُمٌ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا...﴾^(٥)
- لزيادة البيان: بين الزركشى أن الصفة تكون مثل الموصوف أو دونه فى التعريف وأما فوqe فلا لأنها تابعة والتابع دون المتبوع^(٦).
- لتعيينه للجنسية كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٧). وبين فوائد تتعلق بالصفة منها:
- ١- أن الصفة العامة لا تأتى بعد الصفة الخاصة فلا تقول: هذا رجل فصيح متكلم لأن الكلام أعم من الفصاحة، إذ كل فصيح متكلم ولا عكس.
- ٢- تأتى الصفة لازمة لا للتقيد كقوله تعالى: ﴿بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾^(٨).

(١) سورة الضحى، آية ٥.

(٢) سورة التوبة، آية ٧١.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤١٩.

(٤) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٢٠.

(٥) سورة المائدة، آية ٤٤.

(٦) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٢٥.

(٧) سورة الأنعام، آية ٢٨.

(٨) سورة آل عمران، آية ١٥١.

٣- قد تأتي الصفة بلفظ والمراد غيره كقوله: ﴿... صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ...﴾^(١) والمراد سوداء ناصع لونها.

٤- قد تجئ للتنبيه على التعميم كقوله تعالى ﴿... كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ...﴾^(٢).

٥- إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل قدم الاسم المفرد، ثم الظرف، أو عديلة، ثم اللمة كقوله تعالى: ﴿... وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٣).

٦- الأصل في الموصوف التقدم على الصفة، وإذا قدمت كان ذكر الموصوف بعده عيباً إلا أن يكون المعنى أوجب تقديم ومثاله قوله تعالى: ﴿... صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ...﴾^(٤).

٧- إذا تكررت النعوت لواحد، فتارة يترك العطف كقوله تعالى:

﴿... هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ ...﴾^(٥).

٨- أن الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراه لأنها إنما يؤتى بها للبيان وللتخصيص، أو المدح والذم^(٦).

ثانياً: البديل:

والمقصود به الإيضاح بعد الإبهام، وهو يفيد البيان والتأكيد فأما البيان فإنك إذا قلت: رأيت زيداً أخاك، بينت أنك تريد زيد الأخ لا غير، وأما التأكيد فلأنه على نية تكرار العامل وهو يجرى مجرى التأكيد لدلالة الأول عليه، أو المطابقة كما في بديل الكل أو التضمين كما في بديل البعض، أو الالتزام كما في بديل الاشتمال.

ثم يفرق بين البديل والصفة: فالبديل في تقدير تكرار العامل وكأنه في التقدير من جملتين بدليل تكرار حرف الجر في قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ

(١) سورة البقرة، آية ٦٩.

(٢) سورة الأنعام، آية ٩٩.

(٣) سورة آل عمران، آية ٤٦.

(٤) سورة البقرة، آية ٦٩.

(٥) سورة القلم، آية ١١.

(٦) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٤٥٣.

قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوْا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ...؟^(١)، وبديل بدل النكرة من المعرفة والمظهر من المضمَر، وهذا مما يمتنع فى الصفة.

ويبين أن فى بدل البعض وبدل الاشتمال بياناً وتخصيصاً للبدل منه وفائدته أن ذلك الشئ يصير مذكوراً مرتين ومثاله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١٥٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ...﴾^(٢) وهو يجوز بدل المعرفة من المعرفة، وبدل النكرة من المعرفة، والنكرة من النكرة نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿١٥٧﴾ حَدَآئِقٍ وَأَعْنَابًا ﴿١٥٨﴾ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ﴿١٥٩﴾﴾^(٣) ثم يعرف أن البدل: أن يكون فى الثانى بيان ليس فى الأول، وذلك بأن يذكر الخاص بعد العام مبيناً وموضحاً^(٤).

ويبين أن البدل ينقسم إلى بدل مفرد من مفرد، وجملة من جملة، وجملة من مفرد كقوله تعالى: ﴿كَمْثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾^(٥)، بدل مفرد من مفرد، ومثل لتلك الأقسام^(٦).

ونبه إلى أنه قد يكرر البدل كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ...﴾^(٧)، فقوله ﴿... إِذْ هُمَا...﴾ بدل من قوله "إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا" وقوله ﴿... إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ (التوبة من الآية: ٦)، بدل من "إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ"^(٨).

(١) سورة الأعراف، آية ٧٥.

(٢) سورة الفاتحة، آية ٦-٧.

(٣) سورة عم، آية ٣١-٣٢.

(٤) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٥٨.

(٥) سورة آل عمران، آية ٥٩.

(٦) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٦١.

(٧) سورة التوبة، آية ٤٠.

(٨) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٦١.

ثالثاً: عطف البيان:

وهو كالنعت في الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه^(١)، وفرق بينه وبين الصفة فعطف البيان وُضِعَ ليدل على الإيضاح باسم يختص به وإن استعمل في غير الإيضاح كالمدح في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾^(٢) "فالبيت الحرام عطف بيان جي للمدح لا للإيضاح، أما الصفة فوضعت لتدل على معنى حاصل في متبوعه، وإن كان في بعض الصور مقيدة للإيضاح للعلم بمتبوعها من غيرها^(٣) .

وفرق بينه وبين البديل: فالبديل يقرر الثاني في موضع الأول، وكأنك لم تذكر الأول أما عطف البيان: أن تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يعرف إلا بالثاني، وإن ذكرت الثاني لم يعرف إلا بالأول فجئت بالثاني مبيناً للأول، قائماً له مقام النعت والتوكيد^(٤) .

رابعاً: ذكر الخاص بعد العام:

بين أن الخاص يؤتى به معطوفاً بالواو على العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام، وهذا يسمى بالتجريد: أي كأنه جرد من الجملة، وأفرد بالذكر تفصيلاً وذكر أن ابن مالك اشترط له شرطين: أحدهما: كون العطف بالواو، ثانيهما كون المعطوف ذا مزية، وطبق ذلك الزمخشري على قوله تعالى: ﴿... فِي جَنَّتٍ وَعَيُْونٍ ﴿٧﴾ وَرُزُوعٍ وَمَخَلٍ طَلَعَهَا هَظِيمٌ﴾^(٥)، ومثل الزركشي له بقوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾^(٦)، على القول بأنها إحدى الصلوات الخمس^(٧)، ونبه أنه إذا اجتمع في الكلام معطوفان هل يجعل الآخر معطوفاً على الأول؟، أو عليه ما يليه؟ والزمخشري جوز

(١) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٤٦٢ .

(٢) سورة المائدة، آية ٩٧ .

(٣) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٤٦٣ .

(٤) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٤٦٤ .

(٥) سورة الشعراء، آية ١٤٧-١٤٨، وراجع الكشاف، ج ٣ ص ٢٥٨ .

(٦) سورة البقرة، آية ٢٣٨ .

(٧) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٤٦٧ .

الأمرين ومثل لذلك له تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ (الأنعام من الآية: ١٤٥) فإنه عطف اللحم على الميتة مع دخوله في عموم الميتة، لأن الميتة كل ما ليس له زكاة شرعية والقصد به التنبيه على شدة التحريم فيه (١).

خامساً: ذكر العام بعد الخاص:

نبه الزركشى أنه لا عبرة لمن أنكر هذا النوع بل له فائدة ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي...﴾ (٢)، والنسك العبادة، فهو أعم من الصلاة (٣) وبين الزركشى أن هذا النوع والنوع السابق عليه يقعان في الأفعال والأسماء وأن وقوعهما في الأفعال لا يأتي إلا في النفي، وأما في الإثبات فليس من هذا الباب، بل من عطف المطلق على المقيد أو المقيد على المطلق (٤).

سادساً: عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه في المعنى والقصد منه التأكيد:

وذلك إنما يجيء عند اختلاف اللفظ ويحسن بالواو ويكون في الجمل كقوله تعالى أَوْلَى ﴿لَكَ فَأَوْلَى﴾ (٥) ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى ﴿

سابعاً: الإيضاح بعد الإيهام:

وذلك ليرى المعنى في صورتين ومثاله: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (٦) أعاد ذكر العشرة، لما كانت الواو تجيء في بعض المواضع للإباحة وقوله "كَامِلَةٌ" تحقيق لذلك وتأكيد له (٧).

(١) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٧٠.

(٢) سورة الأنعام، آية ١٦٢.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٧١.

(٤) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٧٢.

(٥) سورة القيامة، آية ٣٤-٣٥.

(٦) سورة البقرة، آية ١٩٦.

(٧) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٧٨.

ثامناً: وضع الظاهر موضع المضمَر:

يبين أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة، والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يذكر مضمراً للاستغناء عنه بالظاهر السابق، كقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً﴾ (١).

وقد يخرج عن ذلك: بقصد التعظيم أو الإهانة والتحقير، أو الاستهزاء بذكره أو زيادة التقدير، أو إزالة اللبس ومثاله قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مَنْ تَشَاءُ...﴾ (٢)، وغير ذلك من الأسباب التي ذكرها ودلل عليها من القرآن (٣).
تاسعاً: قد تجيء اللفظة الدالة على التكثير والمبالغة بصيغة من صيغ المبالغة: كفعيل وفعال وعلان، وكل ذلك أبلغ من فاعل (٤).

وأوضح القول في تلك الصيغ حيث بين ما جاء في صيغة فعيل، وأنها أبلغ من فعيل، وعلى هذا يكون الرحمن أبلغ من الرحيم، واستند في ذلك على ما ذكره أبو عبيدة والزمخشري وغيرهم، ويذكر أقوال من خالف ذلك وأنهى ذلك الخلاف بقوله: إن الرحمن علم لا صفة، بينما الرحيم صفة لا علم واستند في ذلك على قول الأعمش وابن مالك (٥).
وأما فعيل: فذكر أنه عند النحاة من صيغ المبالغة والتكرار: كرحيم وسميع والزمخشري يحدد أنه محول من فاعل.

وأما فعّال: نحو "غفار" "منان" ومثاله قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (٦).
وأما فعال: فمثله ﴿... إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ...﴾ (٧).
وأما فعول: كغفور ومثاله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَفَّارٌ﴾ (٨).

(١) سورة النصر، آية ٣.

(٢) سورة آل عمران، آية ٢٦.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٤٩٦ وما بعدها.

(٤) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٥٠٢.

(٥) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٥٠٨.

(٦) سورة البروج، آية ١٦.

(٧) سورة ص، آية ٥.

(٨) سورة إبراهيم، آية ٣٤.

وأما فعل: كقوله تعالى: ﴿ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا ﴾ (١).

وأما فعلى: كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ أَلْرُجْعَىٰ ﴾ (٢).

عاشراً: المثني وإرادة الواحد:

ومثل له بقوله تعالى ﴿ ... عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرِيبِينَ عَظِيمٍ ﴾ (٣)، وبين أن ظاهر اللفظ

يقضى أن يكون من مكة والطائف جميعاً، ولما لم يكن أن يكون منهما دل المعنى على

تقدير: ﴿ ... عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرِيبِينَ عَظِيمٍ ﴾ وذلك قال به أبو على الفارسي وقوله

تعالى: ﴿ ... نَسِيًا حُوتَهُمَا ... ﴾ (٤) والناسى كان يوشع، بدليل قوله لموسى: ﴿ ... فَإِنِّي

نَسِيتُ الْحَوْتَ ﴾ (٥) ولكن أضيف النسيان لهما جميعاً لسكوت موسى عنه (٦).

الحادى عشر: إطلاق الجمع وإرادة الواحد:

مثل له بقوله تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوًا مِنَ الطَّيِّبَاتِ ... ﴾ (المؤمنون من الآية: ٥١)

إلى قوله ﴿ ... فَذَرَهُمْ فِي عَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ (٧)، فالخطاب للنبي ﷺ وحده غدلا

نبي معه ولا بعده، ومنه قوله تعالى: ﴿ يُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ ... ﴾ (٨) والمراد

جبريل عليه السلام.

ثانى عشر: إطلاق لفظ التثنية والمراد الجمع:

مثل له بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ (٩)، فإنه وإن كان لفظه لفظ

التثنية فهو جمع، والمعنى "كرات" لأن البصر لا يحسر بالجمع (١٠).

(١) سورة البلد، آية ٦.

(٢) سورة العلق، آية ٨.

(٣) سورة الزخرف، آية ٣١.

(٤) سورة الكهف، آية ٦١.

(٥) سورة الكهف، آية ٦٣.

(٦) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٤.

(٧) سورة المؤمنون، آية ٥٤-٥١.

(٨) سورة النحل، آية ٢.

(٩) سورة الملك، آية ٤.

(١٠) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٨.

ثالث عشر: التكرار على وجه التأكيد:

معناه التردد والإعادة وهو عند الزمخشري من أساليب الفصاحة بل من محاسنها لاسيما إذا تعلق بعبءه ببعض وهو يبين أن من عادة العرب إذا أبهت بشئ إرادة لتحقيقه وقرب وقوعه كررته توكيداً، فلقد نزل القرآن بلسانهم وكانت مخاطباته جارية فيما بين بعضهم وبعض وعلى ذلك استحكمت الحجة عليهم فى عجزهم عن المعارضة وعلى ذلك يحتمل ما ورد من تكرار المواعظ والوعود والوعيد، لأن الإنسان مجبول عن الطباع المختلفة، وكلها داعية إلى الشهوات، ولا يجمع ذلك إلا تكرار المواعظ والقوارع، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾^(١)، قال الزمخشري: أى سهلناه للذكر أى للإدكار والاتعاظ بأن نسجناه بالمواعظ الشافية وصرفنا فيه من الوعد والوعيد^(٢).

فوائد التكرار على ذلك هى:

- ١- التأكيد: نبه الزركشى أن التكرير أبلغ من التأكيد، لأنه وقع فى تكرار التأسيس ولأن التأكيد يقرر إرادة معنى الأول وعدم التجوز، كما فى قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾^(٣)، أن الثانية تأسيس لا توكيد، لأنه جعل الثانية أبلغ فى الإنشاء، والزركشى يبين بالأمثلة أن التكرار أبلغ من التأكيد.
- ٢- زيادة التنبيه على ما ينفى التهمة، ليكمل تلقى الكلام بالقبول، ومثاله: قوله تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِي ءَامَنَ يَنْقُومِ اتَّبِعُونَ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾^(٤)، فإنه كرر النداء للتنبيه.

(١) سورة القمر، آية ١٧.

(٢) الكشاف، ج ٢ ص ٣٤٦.

(٣) سورة التكاثر، آية ٣-٤.

(٤) سورة غافر، ٣٨-٣٩.

٣- إذا طال الكلام وخشى تناسي الأول أعيد ثانياً تطرية له، وتجديداً لعهد، كقوله تعالى:

﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّنَا لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنَّا مِن بَعْدِ مَا فَتَنَّاوَا ثُمَّ جَنَّهُدُوا
وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّنَا مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾^(١)

٤- فى مقام الوعيد والتهديد، كقوله تعالى:

﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٢﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (التكاثر الآيات: ٣-٤)

٥- فى مقام التعظيم والتهويل، كقوله تعالى: ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٢) إلى غير ذلك من فوائد التكرير ومنها التعجب ومثل لها بأمثلة من القرآن وهو فى معالجته للتكرير بين لنا وجه إعجاز القرآن ومن إعجازه تكرار الأمثال كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي
الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ... ﴾^(٣) الآية، وتكرار القصص إعجازها من عدة أمور:

١- أنه إذا كرر القصة زاد فيها شيئاً على عادة البلغاء.

٢- أنه كرر القصص لتسلية قلب النبي ﷺ لقوله تعالى:

﴿ وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِّنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾^(٤)

٣- إن إبراز الكلام الواحد فى فنون كثيرة وأساليب مختلفة لا يخفى ما فيه من الفصاحة^(٥)

٤- أن الله تعالى أنزل هذا القرآن وعجز القوم عن الإتيان بمثل آية لصحة نبوة محمد ﷺ ثم بين وأوضح الأمر فى عجزهم، بأن كرر ذكر القصة فى مواضع إعلماً بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله بأى نظم جاءوا بأى عبارة عبروا، وهذا هو بيت القصيد إلى غير ذلك مما ذكره من فوائد التكرير مما يدل على اتساع ثقافة الزركشى وإعماله للفكر مع النظر الثاقب^(٦)

(١) سورة النحل، آية ١١٠.

(٢) سورة الحاقة، آية ٢-١.

(٣) سورة فاطر، آية ٢٢.

(٤) سورة هود، آية ١٢٠.

(٥) الزركشى: البرهان، ج ٣ ص ٢٦.

(٦) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٢٧.

رابع عشر: الزيادة فى بنية الكلمة:

بين الزركشى أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان نقل إلى وزن آخر أعلى منه فلا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً، لأن الألفاظ أدلة المعانى، فإذا زيدت فى الألفاظ وجب زيادة المعانى ضرورة، ومثاله قوله تعالى: ﴿... فَأَخَذْنَا مِنْهُمُ أُخُذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾^(١)، فهو ابلغ من "قادر" لدلالته على أن قادر متمكن القدرة، لا يرد شئ عن اقتضاء قدرته ويسمى هذا قوة اللفظ لقوة المعنى^(٢).

خامس عشر: التفسير:

ونبه على أن التفسير تفعله العرب فى مواضع التعظيم، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ...﴾^(٣) فقوله "لا تأخذه سنة" تفسير للقيوم، كما قال البيهقى، والتفسير يجيئ لبيان العلة والسبب.

والزركشى إن كان قد قصد إلى التطبيق مباشرة لم يبين لنا حد التفسير، فى حين نجد العسكرى عرفه بقوله: وهو أن يورد معانى فيحتاج إلى شرح أحوالها فإذا شرحت تأتى فى الشرح، بتلك المعانى من غير عدول عنها أو زيادة فيها كقول الله تعالى:

﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ...﴾

(القصص من الآية: ٧٣)

فجعل السكون لليل وابتغاء الفضل للنهار فهو فى غاية الحسن ونهاية التمام^(٤) والزركشى يبين أن الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب^(٥).

سادس عشر: خروج اللفظ مخرج الغالب:

مثل له بقوله تعالى: ﴿... وَرَبَّيْكُمْ أَلْتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّن نِّسَائِكُمْ...﴾^(٦)

(١) سورة القمر، آية ٤٢.

(٢) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٢٣٤.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٥٥.

(٤) أبو هلال العسكرى: الصناعتين ص ٣٢٦.

(٥) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٢٨.

(٦) سورة النساء، آية ٢٣.

أن الحجر ليس يقيد عند العلماء لكن فائدة التقييد تأكيد الحكم في هذه الصورة مع ثبوتها عند عدمها، ولهذا قال بعده: ﴿... فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ...﴾ (النساء من الآية: ٢٣) فهذا دليل على أن الحجر خرج مخرج العادة، والزركشي في هذا يخالف إمام الحرمين والشيخ عز الدين بن عبد السلام والعراقي ومن معهم في ذلك (١).

سابع عشر: القسم:

نبه أنه عند النحويين جملة يؤكد بها الخبر، والزركشي يرى أنه لما جاء تأكيداً للخبر سموه قسماً ويحترز بأن القسم لا يكون إلا باسم معظم وتأكيداً لذلك بين مواضع أقسم الله فيها بنفسه كقوله تعالى: ﴿... فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ...﴾ (٢) ومواضع أقسم فيها بمخلوقاته كقوله تعالى: ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾ (التين الآية: ١) فالله سبحانه ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها وذلك أن الحكم يفصل باثنين، إما بالشهادة وإما بالقسم فذكر الله النوعين حتى لا يبقى لهم حجة (٣).

وذكر الزركشي للقسم تسميتين حيث وُثر:

أ - أن الله أقسم بثلاثة أشياء:

- ١ - بذاته: كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (٤).
- ٢ - بفعله: كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَنَاهَا﴾ (٥).
- ٣ - بمفعوله: كقوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ (٦).

ب- ينقسم باعتبار آخر إلى مظهر ومضمر:

(١) الزركشي: البرهان ج ٣ ص ٣٨.
 (٢) سورة الذاريات، آية ٢٣.
 (٣) الزركشي: البرهان ج ٣ ص ٤١.
 (٤) سورة الذاريات، آية ٢٣.
 (٥) سورة الشمس، آية ٥.
 (٦) سورة النجم، آية ١.

فالمظهر كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (الذاريات من الآية: ٢٣)، ونحوه
والضمير ينقسم على تسمين:

- ١- قسم دلت عليه لام القسم: مثل قوله: ﴿... لَعَمْرُكَ...﴾ (الحجر من الآية: ٧٢).
- ٢- قسم دل عليه المعنى كقوله تعالى ﴿... وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا...﴾ (مريم من الآية: ٧١).
وهو يبين فرائد القسم منها:
- ١- أن أكثر الأقسام المحذوفة الفعل فى القرآن، لا تكون إلا بالواو، فإذا ذكرت الباء أتى
بالفعل كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾، (النور من الآية: ٥٣) ولا تجئ
الباء والفعل محذوف إلا قليلاً.
- ٢- أن القسم يجئ به لتوكيد المقسم عليه فتارة يزيدون فيه للمبالغة فى التوكيد ومثاله
قوله تعالى: ﴿... قُلْ إِي وَرَبِّي...﴾، (يونس من الآية: ٥٣) زاد لفظ "أى" بمعنى نعم وتارة
يحذفون منه للاختصار وللعلم بالمحذوف كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولٍ...﴾^(١)
أى "والله".

ثم يبين أنه قد يجتمع القسم والشرط ويحدد: أن تقدم القسم ودخل الشرط بين القسم
وجوابه كان الجواب للقسم وأغنى عن جواب الشرط وأيهما تصدر كان الاعتماد عليه
والجواب له ومثال تقدم القسم قوله تعالى: ﴿... لَئِن لَّمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ...﴾^(٢) تقديره:
"والله لئن لم تنته"^(٣).

ثامن عشر: إبراز الكلام فى صورة المستحيل على طريق المبالغة ليدل على
بقية الجملة:

مثل له بقول العرب: "لا أكلمك حتى يبيض القار، وحتى يشيب الغراب" وقوله
تعالى ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْحِيَاطِ...﴾^(٤)، ووجه

(١) سورة الأحزاب، آية ٢١.

(٢) سورة مريم، آية ٤٦.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٤٦.

(٤) سورة الأعراف، آية ٤٠.

التأكيد فيه كدعوى الشئ ببينة لأنه جعل ولوح الجمل فى السم غاية لنفى دخولهم الجنة وتلك غاية لا توجد، فلا يزال دخولهم الجنة منتفياً^(١).

تاسع عشر: الاستثناء والاستدراك:

عد الزركشى الاستثناء والاستدراك شيئاً واحداً، وفرق غيره بينهما^(٢)، ولم يعرفه الزركشى لنا سوى أنه ذكر أن فائدته أن وجه التأكيد فيه أنه ثنى ذكره مرتين، مرة فى الجملة ومرة فى التفصيل^(٣)، بينما نجد العسكرى قد خصص فصلاً فى الصناعتين للاستثناء وعرفه: بأنه على ضربين: الأول أن تأتى معنى تريد توكيده والزيادة فيه فتستثنى بغيره فتكون الزيادة التى قصدتها، والتوكيد الذى توخيتة فى استثنائك والثانى استقصاء المعنى والتحرز من دخول النقصان^(٤)، ومثل له الزركشى بقوله تعالى ﴿... فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٦﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ...﴾^(٥).

العشرون: المبالغة:

عرف الزركشى المبالغة بأن يكون للشئ صفة ثابتة فتزيد فى التعريف بمقدار شدته أو ضعفه فيدعى له من الزيادة فى تلك الصفة ما يستبعد عند السماع أو يحيل عقله ثبوته^(٦)، فى حين أن العسكرى جعل المبالغة أن تبلغ بالمعنى أقصى غاياته وابعدها نهائيه ولا تقتصر فى العبارة عنه على أدنى منازله وأقرب مراتبه^(٧)، ومثل الزركشى لذلك بقوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي تَحْرِيرِ لُجِّي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ

(١) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٤٧.

(٢) راجع خزانة الألب: للحموى ص ٦٥، ص ١١٧ إذ فصل من الاستثناء والاستدراك وعدهما من البيوع.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٤٨.

(٤) أبو هلال العسكرى: الصناعتين ص ٣٩٦.

(٥) سورة الحجر، آية ٣٠-٣١.

(٦) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٥١.

(٧) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٥١.

سَحَابٌ ظَلَمْتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ^(١)، وهى ظلمة البحر وظلمة الموج وظلمة السحاب فوق الموج^(٢).

ثم بين أن (البالغة من محاسن الكلام) ولها طريقتان:

١- أن يستعمل اللفظ فى غير معناه لغة كما فى الكناية والتشبيه والاستعارة وغيرهم من أنواع المجاز

٢- أن يشفع ما يفهم المعنى بالمعنى على وجه يقتضى زيادة فتترادف الصفات بقصد التهويل.

الحادى والعشرون: الاعتراض:

بين الزركشى أن قدامة سماه إلتفاتا، وحده أن يؤتى فى أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى بشئ يتم الغرض الأصلى بدونه ولا يفوت بفواته فيكون فاصلاً بين الكلام أو الكلامين، وقوله أو فى مما ذكره ابن الأثير حيث يقول: هو كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب لبقى الأول على حاله^(٣)، وقول العسكري: الاعتراض: هو اعتراض كلام فى كلام لم يتم^(٤)... ثم يرجع إليه قيمته^(٥)، ومثل له الزركشى بقوله تعالى: ﴿... تَأَلَّه لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ...﴾^(٦)، بأن "لقد علمتم" اعتراض^(٧).

الثانى والعشرون: الاحتراس:

عرفه الزركشى بأن يكون الكلام محتملاً لشئ بعيد فيؤتى بما يدفع ذلك الاحتمال كقوله تعالى: ﴿... أَسَلُّكَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ...﴾^(٨)

(١) سورة النور، آية ٤٠.

(٢) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٥٢.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٥٢.

(٤) ابن الأثير: المثل السائر ص ٢٤٤.

(٥) العسكري: الصناعتين ص ٣٨٥.

(٦) سورة يوسف، آية ٧٣.

(٧) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٥٧.

(٨) سورة القصص، آية ٣٢.

فاحترس سبحانه بقوله: ﴿... مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ (القصص من الآية: ٢٢) عن إمكان أن يدخل فى ذلك البهق والبرص (١).

الثالث والعشرون: التذليل:

ومثل له بقبوله تعالى: ﴿... ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا﴾ (سبا من الآية: ١٧) ثم قال: ﴿... وَهَلْ نَجْزِي إِلَّا الْكُفُورَ﴾ (٢)، ومعناه: أن يؤتى بعد تمام الكلام مستقل فى معنى الأول تحقيقاً لدلالة منطوق الأول أو مفهومه ليكون معه كالدليل ليظهر المعنى عند من لا يفهم ويكمل عند من فهمه (٣).

الرابع والعشرون: التميم:

وهو أن يتم الكلام فيلحق به ما يكمله، إما مبالغة أو احترازاً أو احتياطاً وهو عند العسكرى: أو توفى المعنى حظه من الجودة وتعطيه نصيبه من الصحة ثم لا تغادر معنى يكون فيه تمامه إلا تورده أو لفظاً يكون فيه توكيده إلا تذكرة (٤)، ومثل له الزركشى بقوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (٥) فالتميم فى قوله "على حبه" جعل الهاء كناية عن الطعام مع اشتهاؤه (٦).

الخامس والعشرون: الزيادة:

ذكر الزركشى أن الزيادة ينكرونها فى كتاب الله ويسمونها التوكيد أو الصلة أو المقحم وهى عند الزركشى إما أن تكون لتأكيد النفى كالباء فى خبر ليس وما أو لتأكيد الإيجاب كاللام الداخلة على المبتدأ وعدّ من حروف الزيادة: إن، أن، ولا، وما، ومن والباء واللام، بمعنى أنها تأتى فى بعض الموارد رائدة إلا أنها لازمة للزيادة ثم ليس المراد حصر

(١) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٦٥.

(٢) سورة سبا، آية ١٧.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٦٩.

(٤) العسكرى: الصناعتين ص ٣٨٠.

(٥) سورة الإنسان، آية ٨.

(٦) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٧٠.

الزوائد فيها فقد زادوا الكاف وغيرها، بل المراد أن الأكثر في الزيادة أن تكون بها^(١)، وقد مثل لما جاء في القرآن لما زيدت فيه تلك الحروف للتوكيد^(٢).

وإن كنا نرى أن تخصيص الزركشى لهذا القسم من أقسام التوكيد لا يتفق وبلاغة القرآن الكريم ولا مقامه فليس في القرآن زائد، ذلك لأن الزيادة تنسم بالحشو ومجال ذلك في أبلغ القول الذي نزل من عند الله تعالى، كما أن تعبير الزركشى الذي بدأ بمعالجته لهذا الجانب قوله: إن الزيادة ينكرونها في كتاب الله ويسمونها التوكيد أو الصلة أو المقحم يدل على متابعة لمن قال بها ونحن لا نوافق الزركشى على ذلك بل الأصوب أن تلك الحروف لم تكن زائدة فهي إما أنها جاءت للتوكيد أو أنها جاءت لمقتضى المقام الذي توجه أحوال البيان المعجز^(٣).

السادس والعشرون: الاشتغال:

بين الزركشى أن الشيء إذا اضمر ثم فسر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار نحو قوله تعالى: ﴿... وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ...﴾^(٤).

السابع والعشرون: التعليل:

وهو يحدد أن الشيء إذا ذكر معللاً أبلغ من ذكره بلا علة وحدد الطرق الدالة على العلة منها:

١- التصريح بلفظ الحكم، كقوله تعالى: ﴿... حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ...﴾^(٥).

٢- أنه فعل كذا وكذا كقوله تعالى:

﴿ذَلِكَ لِيَتْلَمُوا أَنْ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾^(٦).

٣- الإتيان بكى كقوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ

(١) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٧٥.

(٢) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٧٥.

(٣) راجع الشيخ محمد أبو زهرة: المعجزة الكبرى القرآن ص ١٧٢، ص ١٧٣.

(٤) سورة التوبة، آية ٦.

(٥) سورة القمر، آية ٥.

(٦) سورة المائدة، آية ٩٧.

دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ۗ ﴿١﴾ ، فلعل سبحانه قسمه الفيء بين هذه الأصناف كيلا يتداوله الأغنياء دون الفقراء.

٤- ذكر المفعول له وهو علة للفعل المعلن به كقوله تعالى:

﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً ۗ ﴾ (٢).

٥- الإتيان بإن كقوله تعالى: ﴿ وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣).

٦- أن والفعل المستقبل بعدها، تعليلاً لما قبله كقوله تعالى:

﴿ ... أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابُ عَلَيَّ طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ... ﴾ (٤).

٧- من أجل من قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ۗ ﴾ (٥)، فإنه لتعليل الكتاب.

٨- التعليل بعلة كقوله تعالى: ﴿ ... آعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۗ ﴾ (٦).

إلى غير ذلك مما افرد الزركشى في باب التوكيد الذي استوفى فيه أقسامه لبيان إعجاز القرآن من ناحية المؤكدات التي بينها وطبقها على النص القرآني.

٤- الحذف:

بين الزركشى أنه لغة: الإسقاط واصطلاحاً: إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل في حين أن عبد القاهر الجرجاني وصفه بأنه باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة

(١) سورة الحشر، آية ٧.

(٢) سورة النحل، آية ٨٩.

(٣) سورة المزمل، آية ٢٠.

(٤) سورة الأنعام، آية ١٥٦.

(٥) سورة المائدة، آية ٣٢.

(٦) سورة البقرة، آية ٢١.

النص القرآني عند الزركشى بين الفهم والتذوق

وتجدرك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر^(١).

تناول الزركشى الحذف من عدة جوانب فحدد: فائدته، وأسبابه، وأدلته وشروطه وأقسامه. فعد من فوائد الحذف: التفخيم والإعظام، لما فيه من الإبهام وزيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشد وأحسن، طلب الإيجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير، اللفظ القليل، التشجيع على الكلام.

ثم بين الأسباب (الرؤية للمحذف منها):

١- مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر نحو: الهلال والله أى هذا فحذف المبتدأ استغناء عنه بقريئة شهادة الحال.

٢- التفخيم والإعظام على ما قال به حازم من أنه يحسن الحذف ما لم يشكل به المعنى لقوة الدلالة عليه أو يقصد به تعديد أشياء فيكون فى تعدادها طول وسامة فيحذف ويكتفى بدلالة الحال عليه.

٣- التخفيف لكثرة دورانها فى كلامهم كما حذف حرف النداء فى نحو قوله تعالى ﴿...يُوسُفُ أَعْرَضُ عَنْ هَذَا...﴾^(٢).

٤- حذف نون التثنية والجمع وأثرها باقٍ نحو قوله تعالى: ﴿...وَأَلْمِمْىِى الصَّلْوةَ...﴾^(٣) كأن النون ثابتة فعلوا ذلك لاستطالة الموصول فى الصلة.

٥- رعاية الفاصلة، نحو قوله: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(٤)، واستند إلى ما قاله الرماني: إنما حذف الياء فى الفواصل لأنها على نية الوقف وهى فى ذلك كالقوافى التى لا يوقف عليها بغير ياء^(٥).

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٠٤.

(٢) سورة يوسف، آية ٢٩.

(٣) سورة الحج، آية ٣٥.

(٤) سورة الضحى، آية ٣.

(٥) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ١٠٦ وما بعدها.

- وهو يبين لنا أدلة الحذف بقوله: ولما كان الحذف لا يجوز إلا لدليل احتيج إلى ذكر دليله، والدليل تارة يدل على محذوف مطلق، وتارة على محذوف معين، فمنها:
- ١- أن يدل عليه العقل حيث تستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف كقوله تعالى: ﴿... وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ...﴾^(١)، فإنه يستحيل عقلاً تكلم الأمكنة إلا معجزة.
 - ٢- أن يدل العقل عليهما، أى على الحذف والتعيين، كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رُبُك...﴾ (الفجر من الآية: ٢٢) أى أمره أو عذابه أو ملائكته لأن العقل دل على ذلك.
 - ٣- أن يدل العقل على أصل الحذف وتدل عادة الناس على تعيين المحذوف كقوله تعالى ﴿... فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ...﴾^(٢).
 - ٤- أن تدل العادة على تعيين المحذوف كقوله تعالى: ﴿... لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا﴾^(٣) أى مكان القتال.
 - ٥- أن يدل اللفظ على الحذف والشرع فى الفعل على تعيين المحذوف كقوله ﴿بِسْمِ اللَّهِ...﴾ فإن اللفظ يدل على أن فيه حذفاً لأن حرف الجر لا بد له من متعلق ودل الشرع على تعيينه.
- ومن شروط الحذف عنده:
- أن تكون فى المذكور دلالة على المحذوف وهذا الشرط إنما يحتاج إليه إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا...﴾^(٤)، أى سلمنا سلاماً.
- وأما إذا كان المحذوف فضله فلا يشترط لحذفه دليل ولكن يشترط ألا يكون فى حذفه إخلال بالمعنى أو باللفظ كما فى حذف العائد المنصوب.

(١) سورة يوسف، آية ٨٢.

(٢) سورة يوسف، آية ٣٢.

(٣) سورة آل عمران، آية ١٦٧.

(٤) سورة هود، آية ٦٩.

وقد قسم الحرف إلى أقسام هي:

- أ - الاقتطاع: ومعناه ذكر حرف من الكلمة وإسقاط باقى الكلمة ومثل له بقوله تعالى ﴿...وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾^(١)، أن الباء هنا أول كلمة "بعض".
- ب- الاكتفاء: وهو أن يقتضى المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفى بأحدهما عن الآخر ويختص بالارتباط العطفى غالباً فإن الارتباط خمسة أنواع: وجودى ولزومى، وخبرى، وجوابى، وعطفى^(٢)، ومثل له بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ...﴾^(٣)، أى والشهادة.
- ج- الضمير والتمثيل: وهو يعنى بالضمير أن يضم من القول المجاور لبيان أحد جزئيه ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾^(٤).
- د- أن يستدل بالفعل لشيئين وهو في الحقيقة لأحدهما فيضمم للآخر فعل يناسبه كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾^(٥)، أى واعتقدوا الإيمان.
- هـ- أن يقتضى الكلام شيئين فيقتصر على أحدهما لأنه المقصود كقوله تعالى: حكاية عن فرعون: ﴿... فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَى﴾ (طه من الآية: ٤٩)، ولم يقل "وهارون" لأن موسى المقصود.
- و- أن يذكر شيئين، ثم يعود الضمير إلى أحدهما دون الآخر، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَواً أَنْفَضُوا إِلَيْهَا...﴾^(٦)، وتقديره: إذا، رأوا تجارة انفضوا إليها أو هواً انفضوا إليه فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه.

(١) سورة المائدة، آية ٦.

(٢) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ١١٨.

(٣) سورة البقرة، آية ٣.

(٤) سورة الأنفال، آية ٢٣.

(٥) سورة الحشر، آية ٩.

(٦) سورة الجمعة، آية ١١.

ز- الحذف المقابلي: وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَّهُ قُلْ إِنْ أَفْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تَجْرِمُونَ﴾^(١)، فتقديره إن افتريته فعلى إجرامي وأنتم براء منه وعليكم إجرامكم وأنا بريء منه، ودلالة السياق قاطعة بهذه المحذوفات.

ح- الاختزال: وهو الافتعال، من خزله، قطع وسطه، ثم نقل في الاصطلاح إلى حذف كلمة أو أكثر وهي إما اسم أو فعل أو حرف.

وحذف الاسم يكون في:

١- المبتدأ: ومثاله قوله تعالى: ﴿... بَلَّغْ فَهَلْ يَهْلِكُ...﴾^(٢)، أي هذا بلاغ وهو المبتدأ.

٢- الخبر: ومثاله قوله تعالى: ﴿... لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٣)، فأنتم مبتدأ والخبر محذوف أي حاضر، وهو لازم الحذف هنا، وبين ما يتحمل الأمرين حذف المبتدأ أو الخبر: ومثاله قوله تعالى: ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ...﴾^(٤)، فإنه يحتمل حذف المبتدأ أي فأمرى صبر جميل، أي حذف الخبر أي أجمل.

٣- حذف الفاعل: بين الزركشي أن المشهور امتناعه إلا في ثلاثة مواضع:

أ- إذا بنى الفعل للمفعول.

ب- في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل نحو ﴿أَوْ إِطْعَمُوا...﴾^(٥).

ج- إذا لاقى الفاعل ساكناً من كلمة أخرى كقوله تعالى:

﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٦)، أي الشمس.

(١) سورة هود، آية ٣٥.

(٢) سورة الأحقاف، آية ٣٥.

(٣) سورة سبأ، آية ٣١.

(٤) سورة يوسف، آية ١٨.

(٥) سورة البلد، آية ١٤.

(٦) سورة ص، آية ٣٢.

وبين أنه قد يحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه مع بناء الفعل للمفعول وعد لذلك أسباباً منها: العلم به كقوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾^(١)

وتعظيمه ومناسبة الفواصل نحو قوله تعالى:

﴿ ... وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى... ﴾^(٢)، ولم يقل تجزيها.

٤- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: مثل له بقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ﴾^(٣)، أى سد يأجوج ومأجوج، ونبه أن المضاف إذا علم جاز حذفه مع الالتفات إليه فيعامل معاملة الملفوظ به من عود الضمير عليه ومع إطراحه يصير الحكم فى عود الضمير القائم مقامه.

٥- حذف المضاف إليه: نبه الزركشى إلى أنه أقل استعمالاً كقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾^(٤)، وكل ما قطع عن الإضافة مما وجبت إضافته معنى لا لفظاً كقوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾^(٥) أى من قبل ذلك ومن بعده.

٦- حذف المضاف والمضاف إليه: حدد الزركشى أنه قد يضاف المضاف إلى مضاف فيحذف الأول والثانى ويبقى الثالث كقوله تعالى: ﴿ ... تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾^(٦) أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت.

٧- حذف الجار والمجرور: مثل له الزركشى بقوله تعالى: ﴿ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا ﴾^(٧) "أى بشئٍ وآخر شيئاً"، أى بصلاح وكذا بحذف الجار والمجرور بعد افعال التفضيل كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾^(٨) أى من السر.

(١) سورة الأنبياء، آية ٣٧.

(٢) سورة الليل، آية ١٩.

(٣) سورة الأنبياء، آية ٩٦.

(٤) سورة البقرة، آية ٢٥٣.

(٥) سورة الروم، آية ٤.

(٦) سورة الأحزاب، آية ١٩.

(٧) سورة التوبة، آية ١٠٢.

(٨) سورة طه، آية ٧.

- ٨- حذف الموصوف: ومثل له بقوله تعالى: ﴿... هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(١) أى القوم المتقين وهو كثير فى القرآن.
- ٩- حذف الصفة: حدده الزركشى بأن أكثر ما يرد للتفخيم والتعظيم فى النكرات وكان التنكير حينئذ علم عليه كقوله تعالى: ﴿... فَلَا تُقِيمُ هُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنَّا...﴾^(٢) أى وزناً نافعاً.
- ١٠- حذف المعطوف: كما فى قوله تعالى ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا...﴾^(٣) ، أى أمرنا مترفياً، فخالفوا الأمر، ففسقوا.
- ١١- حذف المعطوف عليه: ﴿... أَضْرِبَ بَعْصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ﴾^(٤) التقدير: فضرب فحذف المعطوف عليه، وهو ضرب وحرف العطف وهو الفاء المتصلة بـ "انفلق" فصار "فانفلق" فالفاء الداخلة على انفلق هى الفاء التى كانت متصلة بـ "ضرب" وأما المتصلة بـ "انفلق" فمحذوفة.
- ١٢- حذف المبدل منه: ذكر الزركشى أنهم اختلفوا فيه، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾^(٥) هو بدل من الكذب.
- ١٣- حذف الموصول: مثل له بقوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِالَّذِى أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ...﴾^(٦) أى والذى أنزل إليكم.

(١) سورة البقرة، آية ٢.

(٢) سورة الكهف، آية ١٠٥.

(٣) سورة الإسراء، آية ١٦.

(٤) سورة الشعراء، آية ٦٣.

(٥) سورة النحل، آية ١١٦.

(٦) سورة العنكبوت، آية ٤٦.

١٤- حذف المخصوص في باب نعم إذا علم من السياق: ومثل له بقوله تعالى: ﴿... نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ...﴾ (١)، التقدير: نعم العبد أيوب، أو نعم هو، لأن القصة في ذكر أيوب، فإن قدرت نعم العبد هولم يكن هو عائداً على العبد بل على أيوب.

١٥- حذف الضمير المنصوب المتصل: وهو في أربعة أبواب هي: الصلة، الصفة، الخبر والحال. ونبه على أن الصفة رتبة متوسطة بين الصلة والخبر لأن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة، ولهذا لا يفصل بينهما، ولهذا يكثر حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه والخبر دون ذلك فكان الحذف أكد في الصلة من الصفة لأن هناك شيئين يدلان على الحذف، الصفة تستدعي موصوفاً والعامل يستدعيه أيضاً (٢).

١٦- حذف المفعول: وهو ضربان:

أ - أن يكون مقصوداً مع الحذف فينوي لدليل ويقدر في كل موضع ما يليق به كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (٣)، أي يريدُه فحذف ضمير المفعول تخفيفاً وغرض الحذف في هذا المقام: إما قصد الاختصار عند قيام القرائن أو قصد الاحتقار، أو قصد التعميم أو رعاية الفاصلة نحو: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ أو ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ (٤) أي ما قلاك فحذف المفعول لأن فواصل الآي على الألف أو البيان بعد الإبهام كما في مفعول المشيئة والإرادة.

ب- ألا يكون المفعول مقصوداً أصلاً: وينزل الفعل المتعدى منزلة القاصر وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط وجعل المحذوف نسياً منسياً كما ينس الفاعل عند بناء الفعل فلا يذكر المفعول ولا يقدر غير أنه لازم الثبوت عقلاً لموضوع كل

(١) سورة ص، آية ٣٠.

(٢) الزركشي: البرهان ج ٣ ص ١٦٢.

(٣) سورة البروج، آية ١٦.

(٤) سورة الضحى، آية ٣-١.

فعل متعد، وغرض الحذف هنا: البيان بعد الإبهام، والمبالغة ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ﴾ (١) حذف منها المفعول خمس مرات لأنه غير مراد وهو قوله: "يسقون"، وقوله تذودان"، وقوله "لا نسقى حتى يُصْدر الرعاء" مواشيهم" فسقى لهما" عنهما.

١٧- حذف الحال: مثل له بقوله تعالى: ﴿...وَأَلْمَلْتِكُمْ يَدْحُلُونَ عَلَيْهِمْ مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٣٣﴾ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ...﴾ (٢) أى قائلين سلام عليكم، والعرب قد تحذف الحال إذا كانت بالفعل لدلالة مصدر الفعل عليه كقوله تعالى: ﴿... قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ (٣)، فدأبا يقدر بالفعل تقديره "تأدبون" دأباً فى موضع الحال.

١٨- حذف المنادى: مثل له بقوله تعالى: ﴿... أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ (٤)، على قراءة الكسائي بتخفيف ألا على أنها تنبيه و"يا" للنداء والتقدير، إلا يا هؤلاء اسجدوا لله ونبه أنه كثير فى القرآن حذف ياء المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يارب.

١٩- حذف الشرط: مثل له بقوله: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ...﴾ (٥) أى أن قلت لهم: أقيموا يقيموا.

٢٠- حذف جواب الشرط: مثل له بقوله تعالى: ﴿... إِنْ كَانَ مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِءِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِءِ فَأَمَنْ وَأَسْتَكْبَرْتُمْ﴾ (٦) أى أفلستم ظالمين، بدليل قوله تعالى: ﴿... وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

٢١- حذف الأجوبة: حدها الزركشى أنها تكثر فى جواب لو، ولولا، كقوله تعالى:

(١) سورة القصص، آية ٢٣.
(٢) سورة الرعد، آية ٢٣-٢٤.
(٣) سورة يوسف، آية ٤٧.
(٤) سورة النمل، آية ٢٥.
(٥) سورة إبراهيم، آية ٣١.
(٦) سورة الأحقاف، آية ١٠.

﴿... وَلَوْ تَرَىٰ إِذِذْ وَقُفُوا عَلَى النَّارِ﴾ ^(١)، وحذف للتخفيف، وكذا في مواقع

التفخيم والتعظيم ويقصد المبالغة.

٢٢- حذف جواب القسم: بين الزركشى أن جواب القسم يحذف لعلم السامع المراد منه

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَالنَّارُ عَتَتْ عَرْقًا﴾ ^(١) وَالنَّشِيطَاتِ نَشْطًا ^(٢) وَالسَّيِّحَاتِ سَبْحًا

﴿فَالسَّيِّقَاتِ سَبْقًا﴾ ^(٣) فَالْمُدْبِرَاتِ أَمْرًا ^(٤) يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ^(٥)، وتقديره:

لتبعثن ولتحاسبن بدليل إنكارهم البعث في قولهم: ﴿... أَيْنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ ^(٦).

٢٣- حذف الجملة: قسمها الزركشى إلى ثلاثة أقسام ثم مثل لها:

فالقسم الأول: هي مسببة عن المذكور كقوله تعالى: ﴿... لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ

الْبَاطِلَ...﴾ ^(٧)، فإن اللام الداخلة على الفعل لا بد لها من متعلق يكون سبباً

عن مدخول اللام، فلما لم يوجد لها متعلق في الظاهر وجب تقديره يقدر: فعل ما

فعل ليحق الحق.

الثاني: هي سبب له ومثاله كقوله تعالى: ﴿... فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ ^(٨)

فإن الفاء إنما تدخل على شئ مسبب عن شئ ولا مسبب إلا وله سبب فإذا وجد

السبب- ولا سبب له ظاهر أوجب أن يقدر ضرورة فيقدر فضربه فانفجرت.

الثالث: خارج عنها كقوله تعالى: ﴿... فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ﴾ ^(٩)، أى نحن هم نحن.

٢٤- حذف القول: ذكر الزركشى أنه كثير في القرآن حتى أنه في الإضمار بمنزلة الإظهار

كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا

لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ ^(١٠)، أى يقولون: ما نعبدهم إلا للقرية.

(١) سورة الأنعام، آية ٢٧.

(٢) سورة النازعات، آية ٦-١.

(٣) سورة النازعات آية ١٠.

(٤) سورة الأنفال، آية ٨.

(٥) سورة البقرة، آية ٦٠.

(٦) سورة الذاريات، آية ٤٨.

(٧) سورة الزمر، آية ٣.

ثانياً: حذف (الفعل):

قسمه الزركشي إلى عام وخاص:

فالخاص: قدره بأعنى مضمراً ويصف المفعول به في المدح كقوله تعالى ﴿...وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ...﴾^(١)، أى أمدح.

والعام: حدده الزركشي بأنه كل منصوب دل عليه الفعل لفظاً أو معنى أو تقدير

ويحذف لأسباب:

أ - أن يكون مفسراً كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾^(٢).

ب- أن يكون هناك حرف جرنحو ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٣)، فإنه يفيد أن المراد بسم الله أقرأ أو أقوم أو أقعد عند القراءة.

ج- أن يكون جواباً لسؤال وقع كقوله تعالى:

﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ...﴾^(٤).

د - أن يدل عليه معنى الفعل الظاهر كقوله تعالى:

﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾^(٥)، أى فضرب فانفجرت.

هـ- أن يدل عليه ذكره في موضع آخر.

و- المشاكلة لحذف الفاعل في ﴿بِسْمِ اللَّهِ...﴾ لأنه موطناً لا ينبغي أن يتقدم فيه سوى

ذكر الله فلو ذكر الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك مناقضاً للمقصود وكان في

حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى ليكون المبدوء به اسم الله.

(١) الزركشي: البرهان ج ٣ ص ١٩٨.

(٢) سورة الانشقاق، آية ١.

(٣) سورة الفاتحة، آية ١.

(٤) سورة لقمان، آية ٢٥.

(٥) سورة البقرة، آية ٦٠.

ثالثاً: حذف الحرف.

عين الزركشي أن منه الواو: تحذف لقصد البلاغة فإن في إثباتها ما يقتضى تباين المتعاطفين فإذا حذفت أشعر بأن الكل كالواحد كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ...﴾ (ال عمران من الآية: ١١٨) تقديره ولا يألونكم. ومنه الفاء فى جواب الشرط ومثاله: ﴿...إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ...﴾ (١)، أى فالوصية وكذا الفاء فى العطف ومنها جميع أدوات الاستفهام والشرط وغير ذلك.

رأينا فيما سبق كيف عالج الزركشي أسلوب الحذف فقد عالجه من نواحي ثلاثة حذف الاسم، حذف الفعل، حذف الحرف، وقد أوفى القول فى كل ناحية من تلك النواحي، وهو فى صنيعه هذا أوفى من صنيع عبد القاهر الجرجاني، فى دلائل الإعجاز حيث إن الجرجاني لم يتناول الحذف كله ولكن، اختار حذفاً واحداً من التركيب (٢).

أما الزركشي فقد حدد أقسام الحذف مفسراً لكل قسم من أقسامه إلا أنه غلب عليه الطابع النحوى وذلك لأن البلاغيين من عاداتهم إدراج الحذف فى علم المعانى تحت باب الإيجاز والإطناب والمساواة، أما بهذه التسمية فيرد عند النحاة وما دام صنيع الزركشي قد جمع فيه بين صنيع النحاة وأهل البلاغة فكان أولى به أن يكمل تقسيماته حيث بين تقسيمات الحذف باعتبار آخر فيقسم ثلاثة أقسام:

- ١- الصوت: حذف الحركة، حذف التنوين، حذف حرف التعريف.
 - ٢- بنية الكلمة: حذف حرف العلة، حذف النون، حذف التاء، ما يحذف لأسباب.
 - ٣- تركيب الجملة: حذف الأداة، حذف أحد الركنين، حذف المكمل، حذف الجملة.
- وبذلك يكون قد أتى على جميع المحذوفات فى اللغة العربية ويكون بهذا قد أكمل الدرس فى أسلوب الحذف.

(١) سورة البقرة، آية ١٨٠.

(٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ١٠٤ وما بعدها.

٥- التقديم والتأخير:

عزّ الزركشي أن له أسباباً منها:

أ- أن يكون أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كتقديم الفاعل على المفعول المبتدأ على الخبر وصاحب الحال عليها نحو ما جاء زيد ركباً.

ب- أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى كقوله تعالى:

﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ... ﴾^(١)، فإنه لو أخرج من آل فرعون فلا يفهم أنه منهم وذكر ابن الأثير أنه ضربان:

الأول: يختص بدلالة الألفاظ على المعاني ولو أخذ أو قدم المؤخر لتغير المعنى

الثاني: يختص بدرجة التقديم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك لو أخرج لما تغير المعنى^(٢).

ج- أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب فيقدم لمشكلة الكلام ولرعاية الفاصلة كقوله تعالى: ﴿...وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُمْ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾^(٣) بتقديم إياه على تبعدون لمشكلة رؤوس الآي.

د- لعظمه والاهتمام به، وذلك أن من عادة العرب الفصحاء، إذا أخبرت غير مخبر ما أو فيما أخبر به عنه وقد عطفت أحدهما على الآخر بالواو المقتضية عدم الترتيب فإنهم مع ذلك يبدؤون بالأهم والأولى.

هـ- أن يكون التقديم لإرادة التبيكيت والتعجيب من حال المذكور كتقديم المفعول الثاني على الأول كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ (الأنعام من الآية : ١٠٠) والأصل الجن شركاء وقدّم لأن المقصود التوبيخ شركاء ابلغ في حصوله.

(١) سورة غافر، آية ٢٨.

(٢) ابن الأثير: المثل السائر ص ١٨ وما بعدها.

(٣) سورة فصلت، آية ٣٧.

و- الاختصاص وذلك بتقديم المفعول والخبر والظرف، والجار والمجرور على الفعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَعْبُدُ...﴾ (الفاتحة من الآية: ٥) أى نخصك بالعبادة. وبين الزركشى أن أنواع التقديم والتأخير ثلاثة: إما أن يقدم والمعنى عليه أو يقدم وهو فى المعنى مؤخر، أو بالعكس، وبهذا زاد قسماً على ما ذكره الجرجانى فى دلائل الإعجاز

أ - ما قدم والمعنى عليه:

وهو عند الزركشى ينقسم إلى خمسة وعشرين تسمياً:

- ١- السبق: وقسم الزركشى إلى قسمين: سبق بالزمان سبق بالإيجاد ومثال السبق بالزمان قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ...﴾ (١).
- ٢- بالذات: كقوله تعالى: ﴿... مَثْنَى وَتُثْلَتَ وَرُبْعَ...﴾ (٢)، وجميع الأعداد كذلك كل مرتبة هى متقدمة على ما فوقها بالذات.
- ٣- بالعلة والسببية: كتقديم "العزیز" على الرحيم، لأنه عز محكم.
- ٤- بالرتبة: كتقديم "سمیع" على عليم بدأ بالسمیع لتعلقه بالأصوات.
- ٥- بالداعية: كتقديم الأمر بغض الأبصار على حفظ الفروج فى قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَحَفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ...﴾ (٣).
- ٦- التعظيم: كقوله ﴿... وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ...﴾ (٤).
- ٧- الشرف: ومنه شرف الرسالة، وشرف الحرية، وشرف الإيمان.
- ٨- الغلبة والكثرة: كقوله تعالى: ﴿فَمَنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ﴾ (٥)، قدم الظالم لكثرته.

(١) سورة آل عمران، آية ٦٨.

(٢) سورة النساء، آية ٣.

(٣) سورة النور، آية ٣٠.

(٤) سورة النساء، آية ٦٩.

(٥) سورة فاطر، آية ٣٢.

- ٩- سبق ما يقتضيه تقديم وهي دلالة السياق كقوله تعالى:
- ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْتَحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ (١)
- ١٠- مراعاة اشتقاق اللفظ: كقوله تعالى: ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴾ (٢).
- ١١- للحث على حقيقة من التهاون به: كتقديم تنفيذ الوصية على وفاء الدين في قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (٣).
- ١٢- لتحقيق ما بعده واستغنائه عنه في تصوره كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ... ﴾ (٤).
- ١٣- الاهتمام عند المخاطب كقوله تعالى: ﴿ ... فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِمَّا أَوْرَدُوهَا... ﴾ (٥)
- ١٤- للتنبيه على أنه مطلق لا مقيد: كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ (٦) على القول بأن الله في موضوع المفعول الثاني لـ "جعل" و"شركاء" مفعول أول ويكون "الجن" في كلام ثان مقدر كأنه قال: فمن جعلوا شركاء قيل الجن وهذا يقتضى وقوع الإنكار على جعلهم "لله شركاء" على الإطلاق.
- ١٥- للتنبيه على أن السبب مرتب: كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نُحْمِي عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ﴾ (٧)، قدم الجباه ثم الجنوب لأن مانع الصدقة في الدنيا كان يصرف وجهه أولاً على السائل ثم ينوء بجانبه، ثم يتولى بظهره.

(١) سورة النحل، آية ٦.

(٢) سورة المدثر، آية ٣٧.

(٣) سورة النساء، آية ١٢.

(٤) سورة مريم، آية ٩٦.

(٥) سورة النساء، آية ٨٦.

(٦) سورة الأنعام، آية ١٠٠.

(٧) سورة التوبة، آية ٣٥.

١٦- التنقل: وقد يكون من الأقرب إلى الأبعد كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٦﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً...﴾ (١) أو بالعكس وإما من الأعلى وإما من الأدنى.

١٧- الترقى: كقوله تعالى

﴿... أَلْهَمَ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ هُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا...﴾ (٢).

١٨- مراعاة الأفراد: كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ...﴾ (٣) فإن المفرد سابق على الجمع.

١٩- التحذير والتنفير عنه: كقوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً...﴾ (٤).

٢٠- التخويف منه: كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ (٥).

٢١- التعجيب من شأنه: كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ...﴾ (٦).

٢٢- كونه أدل على القدرة: كقوله تعالى: ﴿... فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ

مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ...﴾ (٧).

٢٣- قصد الترتيب: كما في آية الوضوء دليل على ذلك.

٢٤- خفة اللفظ: كما في قولهم: ربيعة ومضر مع أن مضر أشرف لكون النبي ﷺ منها.

٢٥- رعاية الفواصل: كقوله تعالى: ﴿خَذُوهُ فَعْلُوهُ ﴿٦٦﴾ ثُمَّ أَلْحِمِ صَلَوَهُ﴾ ولوقال:

صلوه الجحيم لأفاد المعنى.

ب. مما قدم النية به التأخير:

(١) سورة البقرة، آية ٢١-٢٢.

(٢) سورة الأعراف، آية ١٩٥.

(٣) سورة الكهف، آية ٤٦.

(٤) سورة النور، آية ٣.

(٥) سورة هود، آية ١٠٥.

(٦) سورة الأنبياء، آية ٧٩.

(٧) سورة النور، آية ٤٥.

يبين الجرجاني أن منه تقديم يقال أنه على نية التأخير وذلك فى كل شئ أقرته مع التقديم على حكمه الذى كان عليه وفى جنسه الذى كان فيه كخير المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل (١).

وقسمه الزركشى إلى قسمين:

١- ما يدل عليه الإعراب: كتقديم المفعول على الفاعل كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَحْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ... ﴾ (٢).

٢- ما يدل على المعنى كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا... ﴾ (٣) على جهة التوكيد.

ج- ما قدم فى آية وآخر فى أخرى:

عد منه الزركشى قوله تعالى فى سورة الفاتحة "الحمد لله" وفى خانة الجائية "فله الحمد" ونبه أن تقديم الحمد فى الأول جاء على الأصل والثانى على تقدير الجواب، وعد من أنواعه: أن يقوم اللفظ فى الآية ويتأخر فيها لقصد أن يقع البداية والختم به للإغناء بشأنه وذلك كقوله تعالى:

﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ... ﴾ (٤).

ومنها أن يقع التقديم فى موضع والتأخير فى آخر، واللفظ واحد والقصة واحدة

للتفنن فى الفصاحة وإخراج الكلام على عدة أساليب، كما فى قوله تعالى:

﴿... وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً... ﴾ (٥)

وقوله: ﴿... وَقُولُوا حِطَّةً وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا... ﴾ (٦).

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز ص ٨٢.

(٢) سورة فاطر، آية ٢٨.

(٣) سورة البقرة، آية ٧٢.

(٤) سورة آل عمران، آية ١٠٦.

(٥) سورة البقرة، آية ٥٨.

(٦) سورة الأعراف، آية ١٦١.

٦- القلب:

وهو جعل جزء من أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما الآخر.
عده (الزركشي من) البلاغة وفيه أنواع:

أ- قلب الاسناد:

وهو أن يشمل الإسناد إلى شيء والمراد غيره ومثل قوله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاحِحَهُ لَتُنُوُّ بِالْعُصْبَةِ...﴾^(١)، ظاهرة أن المفاتيح تنوء بالعصبة ومعناه عكسه لإسناده للعصبة.

ب- قلب المعطوف:

وذلك بأن تجعل المعطوف عليه معطوفاً، والمعطوف معطوفاً عليه كقوله تعالى ﴿... فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ، فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾^(٢) حقيقة: فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وعكسه.

ج- المستوي:

أن الكلمة أو الكلمات تقرأ من أولها إلى آخرها، ومن آخرها إلى أولها لا يختلف نقطها ومعناها كقوله: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾^(٣)، ﴿... كُلُّ فِي فَلَكٍ...﴾^(٤).

د- مقلوب البعض:

أن تكون الكلمة الثانية مركبة من حروف الأولى مع بقاء بعض حروف الكلمة الأولى كقوله تعالى: ﴿... فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ...﴾^(٥)
ف"بني" مركبة مع حروف "بين".

(١) سورة القصص، آية ٧٦.

(٢) سورة النمل، آية ٢٨.

(٣) سورة المدثر، آية ٣.

(٤) سورة الأنبياء، آية ٣٣.

(٥) سورة طه، آية ٩٤.

٧- المدرج:

وهو أن تجئ الكلمة إلى جنب أخرى كأنها فى الظاهر معها وهى فى الحقيقة غير متعلقة بها كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَزةً أَهْلَهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾^(١) وهذا من قول الله لا من قول المرأة.

٨- الترقى:

ومثل له بقوله تعالى: ﴿... لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ...﴾^(٢) (البقرة من الآية: ٢٥٥)

٩- الاقتصاص:

وحقيقته أن يكون كلام فى سورة مقتصاً من كلام فى سورة أخرى أوفى السورة نفسها ومثله بقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٣) والآخرة دار ثواب لا عمل فيها، فهذا مقتص من قوله:

﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مَوْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾^(٣).

١٠- الأغاز:

سمى الأغازاً لانحرافه عن نبط ظاهر الكلام ومثل له بقوله تعالى فى قصة إبراهيم لما سئل عن كسر الأصنام وقيل له: أنت فعلته؟ فقال ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا...﴾^(٤) قابلهم بهذه المعارضة ليقيم عليهم الحجة ويوضح لهم الحجة.

١١- الاستطراد:

بينه بأنه التعريض بعيب إنساني ذكر عيب غيره كقوله تعالى: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسْكِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾^(٥).

(١) سورة النمل، آية ٣٤.

(٢) سورة العنكبوت، آية ٢٧.

(٣) سورة طه، آية ٧٥.

(٤) سورة الأنبياء، آية ٦٣.

(٥) سورة إبراهيم، آية ٤٥.

١٢- الترديد:

وهو أن يعلق المتكلم لفضة من الكلام ثم يردّها بعينها ويعلقها بمعنى آخر كقوله تعالى: ﴿... حَتَّىٰ نُؤْتِيَ مَثَلًا مَّا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ۗ اللَّهُ أَعْلَمُ...﴾^(١)، فإن الأول مضاف إليه والثاني مبتدأ.

١٣- التغليب:

وحقيقته إعطاء الشيء حكم غيره وفيه أنواع:

أ- تغليب المذکور:

وذلك بأن يجعل المؤنث من المذكر بحكم التغليب كقوله تعالى: ﴿...إِلَّا أَمْرًا تَهُوَ كَانَتْ مِنَ الْغَيْبِينَ﴾^(٢)، الأصل "الغابرات" فعدت من المذكر بحكم التغليب.

ب- تغليب المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب:

ومثل له بقوله تعالى: ﴿... بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّجْهَلُونَ﴾^(٣)، فقد غلب جانب "أنتم" على جانب "قوم" والقياس أن يجيئ بالياء لأنه وصف القوم وقوم اسم غيبه ولكن حسن آخر الخطاب وصف لـ "قوم" لوقوعه خبراً عن ضمير المخاطبة.

ج- تغليب العاقل على غيره:

وحقيقته أن يتقدم لفظ يعم من يعقل ومن لا يعقل، فيطلق اللفظ المختص بالعاقل على الجميع كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾^(٤)، فلما تقدم لفظ الدابة والمراد بها عموم من يعقل ومن لا يعقل غلب من يعقل فقال: ﴿...فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي...﴾^(٥).

(١) سورة الأنعام، آية ١٢٤.

(٢) سورة الأعراف، آية ٨٣.

(٣) سورة النمل، آية ٥٥.

(٤) سورة النور، آية ٤٥.

(٥) سورة النور، آية ٤٥.

د- تغليب المتصف بالشئ على ما لم يتصف به :

مثل له بقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ (١).

هـ تغليب الأكثر على الأقل:

ومثل له بقوله تعالى: ﴿... لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ

لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا... ﴾ (٢) أدخل شعيب عليه السلام في قوله "لتعودن" بحكم التغليب إذا لم يكن في ملتهم أصلاً.

و- تغليب الجنس الكثير:

الإفراد على فرد من غير هذا الجنس مغموز فيما بينهم بأن يطلق اسم الجنس على

الجميع، كقوله تعالى: ﴿... إِلَّا إِبْلِيسَ... ﴾ (٣).

ز- تغليب الوجود على ما لم يوجد:

كقوله تعالى: ﴿... بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ... ﴾ (٤).

إلى غير ذلك من أنواع التغليب التي ذكرها ومنها تغليب الإسلام وتغليب الأشهر

وبين أن جميع باب التغليب من المجاز لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له والغالب فيه أن يراعى الأشرف.

١٤ - الالتفات:

هو نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر تطرية واستدرااراً للسامع وتجديداً

لنشاطه، وصيانة لخاطره من الملل والضجر بدوام الأسلوب الواحد على سماعه (٥)، وقد

قسمه الزركشي إلى الأقسام التالية:

(١) سورة البقرة، آية ٢٣.

(٢) سورة الأعراف، آية ٨٨.

(٣) سورة البقرة، آية ٣٤.

(٤) سورة البقرة، آية ٤.

(٥) الزركشي: البرهان، ج ٣ ص ٣١٥.

أ. الالتفات من المتكلم إلى الخطاب:

كقوله تعالى: ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ^(١) الأصل وإليه أرجع "فالتفت من التكلم إلى الخطاب وفائدته أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه وهو يريد نصح قومه، لطفاً وإعلاماً أنه يريد له نفسه ثم التفت إليهم لكونه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله ووجه حث السامع وبعثه على الاستماع.

ب. من المتكلم إلى الغيبة:

ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع حضر أو غاب كقوله تعالى: ﴿... يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا... ﴾ ^(٢).
ج. من الخطاب إلى التكلم:

كقوله تعالى: ﴿... فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ ^(٣) إِنَّا ءَامِنًا بِرَبِّنَا

د. من الخطاب إلى الغيبة:

كقوله تعالى: ﴿... حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بِهِم ﴾ ^(٤) فالتفت عن كنتم إلى جرين بهم.
هـ. من الغيبة إلى التكلم:

كقوله تعالى: ﴿ سُبْحٰنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا حَوْلَهُ... ﴾ ^(٥) حدد الزركشي أن الالتفات في أربعة مواضع فانتقل عن الغيبة في قوله: ﴿ سُبْحٰنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ... ﴾

(١) سورة يس، آية ٢٢.

(٢) سورة الأعراف، آية ١٥٨.

(٣) سورة طه، آية ٧٢-٧٣.

(٤) سورة يونس، آية ٢٢.

(٥) سورة الإسراء، آية ١

(الإسراء من الآية: ١) إلى التكلم في قوله: ﴿.... بَرَكْنَا حَوْلَهُ...﴾ ثم من التكلم إلى الغيبة في قوله: "ليريه" ثم من الغيبة إلى التكلم في قوله "آياتنا" ثم من المتكلم إلى الغيبة في قوله: ﴿.... إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الإسراء من الآية: ١) (١).

و. من الغيبة إلى الخطاب: كقوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿١﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ...﴾ (٢).

ز. بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمة:

كقوله تعالى: ﴿.... غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ...﴾ (٣).

وقد حدد أسباباً للالتفات منها: التفنن والانتقال من أسلوب إلى أسلوب لتنشيط السامع ومنها قصد التعظيم لشأن المخاطب ومنها التنبيه على ما حق الكلام أن يكون وراداً عليه ومنها قصد المبالغة ومنها قصد الدلالة على الاختصاص ومنها قصد التوبيخ ومثل لكل هذه الأسباب (٤).

وبين أن شرط الالتفات أن يكون الضمير المنتقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقل عنه، وأن يكون في كلامين مستقلين حتى يمتنع بين الشرط وجوابه (٥).

ونبه الزركشي إلى أنه يقرب من الالتفات نقل الكلام إلى غيره وهو في ستة أقسام وهي: الانتقال من خطاب الواحد لخطاب الإثنين، من خطاب الواحد إلى الجمع، ومن الاثنين إلى الواحد، ومن الاثنين إلى الجمع، ومن الجمع إلى الواحد، ومن الجمع إلى التثنية ومثل لكل تلك الأقسام.

(١) الزركشي: البرهان ج ٣ ص ٣٢٢.

(٢) سورة الفاتحة آية ٤-٥.

(٣) سورة الفاتحة، آية ٧.

(٤) الزركشي: البرهان ج ٣ ص ٣٢٥.

(٥) الزركشي: البرهان ج ٣ ص ٣٢٢.

١٥- التضمن:

حدد الزركشي بأنه إعطاء الشيء، معنى الشيء وهو يكون من الأسماء والأفعال والحروف، ففي الأسماء: أن يتضمن اسماً معنى اسم، لإفادة معنى الإسمين جميعاً كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَىٰ اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ...﴾^(١) ضمن "حقيق" معنى "حريص" ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه، وأما الأفعال: فيكون يتضمن فعل معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين معاً كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ...﴾^(٢)، فضمن "يشرب" معنى "يروي" لأنه لا يتعدى بالباء، فلذلك دخلت الباء وإلا ف"يشرب" يتعدى بنفسه والزركشي يعد التضمن نوعاً من أنواع المجاز بخلاف المجاز المطلق ومثل له بقوله تعالى: ﴿... جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ...﴾^(٣).

وبين (الزركشي أن التضمن يطلق على غير ما سبق وتسمه إلى تسمين

أ - ما يفهم من البنية، كقولك: معلوم، فإنه يوجب أنه لا بد من عالم.

ب- ما يفهم من معنى العبارة من حيث لا يصح إلا به كالصفة، فضارب يدل على مضروب.

١٦- النحت:

ذكر الزركشي بأنه نحو الحوقلة والبسمة، ومثل له بقوله تعالى: ﴿... وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤)، بين أن كفى من كفيته الشيء ولم يجئ للعرف كفيته بالشيء. فجعل بين الفعلين الفعل المذكور، وهو متعد وخص من الفعل اللازم وهو اكتفيت به بالياء وكذلك انتصبت شهيداً على التمييز أو الحال كأنه قيل: كفى بالله فاكتف به فاجتمع فيه الخبر والأمر.

(١) سورة الأعراف، آية ١٠٥.

(٢) سورة الأنسان، آية ٦.

(٣) سورة الكهف، آية ٧٧.

(٤) سورة الرعد، آية ٤٣.

١٧- الإبدال:

وإبدال عنده أن من كلامهم إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض يقولون مدحه ومدده، وفي هذا الجانب لم يبين الزركشى رأيه في هذا مما جعلنا نشك في: هل هو يقر ذلك الصنيع أو لا يقره^(١).

١٨- المحاذاة:

بين الزركشى أن حقيقته أن يؤتى باللفظ على وزن الآخر لأجل انضمامه إليه وإن كان لا يجوز فيه ذلك لو استعمل منفرداً، كقوله تعالى: ﴿... وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَنْتُلُوكُمْ....﴾^(٢)، فاللام التي في "لسلطهم" جواب "لو" ثم قال: "فقاتلوهم" فهذه حوزيت بتلك اللام وإلا فالعنى لسلطهم عليكم فقاتلوكم^(٣).

١٩- إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة لضرب من المسامحة وحسم العناد: ومثل له بقوله تعالى: ﴿... وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٤)، ذكر أنه يعلم أنه على الهدى وأنهم على الضلال لكنه أخرج الكلام مخرج الشك تقاضياً ومسامحة ولاشك عنده ولا ارتياب.

٢٠- الإعراض عن صريح الحكم:

كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَآغَمَا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ﴾^(٥)، أعرض عن ذكر مقدار الجزاء والثواب وذكر ما هو معلوم مشترك بين جميع أعمال البشر تفخيماً لمقدار الجزاء، فالسكوت عنها أبلغ من ذكرها^(٦).

(١) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٣٨٨ وما بعدها.

(٢) سورة النساء، آية ٩٠.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٣٩١.

(٤) سورة سبأ، آية ٢٤.

(٥) سورة النساء، آية ١٠٠.

(٦) الزركشى: البرهان، ج ٣ ص ٤١١.

٢١- الهدم:

عرفه الزركشى بقوله: أن يأتي الغير بكلام يتضمن معنى فيأتى بضده فإنك قد هدمت ما بناه المتكلم الأول كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصْرِيُّ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُرُ... ﴾ (١) هدمه بقوله: ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ... ﴾ (٢).

٢٢- التوسع:

عد منه الزركشى الاستدلال بالنظر فى الملكوت ونبه أنه يكثر فى تقديرات العقائد الإلهية لتتمكن فى النفوس كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ (٣) وذلك بعد ذكر النطفة وتغلبها فى مرات الوجود وتطورات الخلقة، وعد منه التوسع فى ترادف الصفات والتوسع فى الذم.

٢٣- فى وجوه المخاطبات والخطاب فى القرآن:

ويقصد الزركشى فى هذا النوع إلى التطبيق حيث بين وجوه وعد منها نحواً من أربعين نوعاً:

- ١- خطاب العام المراد به العموم: كقوله تعالى: ﴿... إِنْ لِلَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمٌ ﴾ (٤).
- ٢- خطاب الخاص والمراد به الخصوص كقوله تعالى: ﴿... أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ... ﴾ (٥).
- ٣- خطاب الخاص والمراد به العموم: كقوله تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ... ﴾ (٦) خطاب للنبي والمراد سائر من يملكون الطلاق.
- ٤- خطاب العام والمراد الخصوص: كقوله تعالى: ﴿ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ (٧)، وعمومه يقتضى دخول الناس جميعاً والمراد بعضهم والمراد بالأول نعيم ابن سعيد والثانى أبو سفيان وأصحابه.

(١) سورة المائدة، آية ١٨.
 (٢) سورة المؤمنون، آية ٩١.
 (٣) سورة القيامة، آية ٤٠.
 (٤) سورة المجادلة، آية ٧.
 (٥) سورة آل عمران، آية ١٠٦.
 (٦) سورة الطلاق، آية ١.
 (٧) سورة آل عمران، آية ١٧٣.

- ٥- خطاب الجنس: كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ...﴾ (البقرة من الآية: ٢١). المراد حنس الناس لا كل فرد.
- ٦- خطاب النوع: نحو: ﴿يَبْنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (البقرة من الآية: ٤٠) والمراد بنو يعقوب.
- ٧- خطاب العين: نحو: ﴿يَتَأَدَّمُ أَسْكَنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ...﴾ (١).
- ٨- خطاب المدح: نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾ (المجادلة من الآية: ٩) وهذا وقع خطاب لأهل المدينة.
- ٩- خطاب الذم: نحو: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ (٢).
- ١٠- خطاب الكرامة: نحو: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينِينَ﴾ (٣).
- ١١- خطاب الإهانة: نحو قوله لإبليس: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٦﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ (٤).
- ١٢- خطاب التهكم وهو الاستهزاء بالمخاطب كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (٥)، لأبي جهل.
- ١٣- خطاب الجمع بلفظ الواحد: كقوله ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ (٦).
- ١٤- خطاب الواحد بلفظ الجمع: كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ (٧).
- ١٥- خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين: كقوله تعالى: ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ (ق من الآية: ٢٤). والمراد مالك.

(١) سورة البقرة، آية ٣٥.

(٢) سورة التحريم، آية ٧.

(٣) سورة الحجر، آية ٤٦.

(٤) سورة الحجر، آية ٣٤ - ٣٥.

(٥) سورة النخان، آية ٤٩.

(٦) سورة الانفطار، آية ٦.

(٧) سورة المؤمنون، آية ٥١.

١٦- خطاب الاثنين بلفظ الواجد: كقوله تعالى: ﴿... قَالَ فَمَنْ رَكُمَا يَمُوسَىٰ﴾ (طه)

(من الآية: ٤٩).

١٧- خطاب الجمع بعد الواجد: كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا﴾ (يونس من الآية: ٦١) فجمع ثالثها.

١٨- خطاب عين والمراد غيره: كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ﴾ (١).

١٩- خطاب الاعتبار: كقوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولًا مِنْ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّصِيحِينَ﴾ (٢)، خاطبهم بعد هلاكهم.

٢٠- خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره: كقوله تعالى: ﴿... فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾

(هود من الآية: ١٤) الخطاب للنبي ثم قال للكفار: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾

(هود من الآية: ١٤) بدليل قوله ﴿... فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٣).

٢١- خطاب التلوين: كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ...﴾ (الطلاق من الآية: ١)

وأهل المعاني تسميه الالتفات.

٢٢- خطاب الجمادات خطاب من يعقل: كقوله تعالى: ﴿... فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِيَا

طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (٤).

٢٣- خطاب التهبيج: كقوله تعالى: ﴿... وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٥).

٢٤- خطاب الإعضاب: كقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً

فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٦).

(١) سورة الأحزاب، آية ١.

(٢) سورة الأعراف، آية ٧٩.

(٣) سورة هود، آية ١٤.

(٤) سورة فصلت، آية ١١.

(٥) سورة المائدة، آية ٢٣.

(٦) سورة النساء، آية ٨٩.

٢٥- خطاب التشجيع والتحريض: وهو الحث على الاتصاف بالصفات الحميدة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ بُنِينَ مَرَّصُونَ﴾ (١)

٢٦- خطاب التنفير: كقوله تعالى: ﴿... وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَتُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ...﴾ (٢)

٢٧- خطاب التمنن والاستعطاف: كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ...﴾ (٣)

٢٨- خطاب التحبيب: نحو: ﴿يَتَأْتِي لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ...﴾ (٤)

٢٩- خطاب التعجيز: نحو: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ...﴾ (٥)

٣٠- خطاب التحسير والتلهف كقوله تعالى: ﴿قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ...﴾ (٦)

٣١- خطاب التكذيب: نحو: ﴿... قُلْ فَاتُوا بِالَّذِينَ فَاتَلَوْهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٧)

٣٢- خطاب التشريف: نحو: ﴿قُلْ ءَأَمْنَا...﴾ (٨)

٣٣- خطاب المعدم: ويصح ذلك تبعاً لموجود، كقوله تعالى: ﴿يَنبِيَّ ءَادَمَ...﴾ (٩) فإنه

خطاب لأهل ذلك الزمان ولكل من بعدهم.

إلى غير ذلك من وجوه الخطاب التي تدل على دقة الزركشى في معالجته البلاغية

لهذا النوع والبيان بما يقع الإعجاز القرآني.

(١) سورة الصف، آية ٤.

(٢) سورة الحجرات، آية ١٢.

(٣) سورة الزمر، آية ٥٣.

(٤) سورة مريم، آية ٤٢.

(٥) سورة البقرة، آية ٢٣.

(٦) سورة آل عمران، آية ١١٩.

(٧) سورة آل عمران، آية ٩٣.

(٨) سورة آل عمران، آية ٨٤.

(٩) سورة الأعراف، آية ٢٦.

٢٤- فى الكلام على المفردات من الأدوات :

والبحت عن معانى الحروف، مما يحتاج إليه المفسر لاختلاف مدلولها (١)

الحق إن هذا النوع والأنواع التى تتعلق باللغة والتصريف والنحو يمكن أن تفرد بمبحث شامل فى جمال الإعجاز اللغوى والنحوى للقرآن (٢).

ومقصد الزركشى فى هذا النوع الكشف عن معانى الحروف التى يحتاج المفسر إليها لاختلاف مدلولاتها، ولهذا المقصد بين الزركشى الكلام فى تلك الحروف على حسب مواقعها ومجال استخدامها حسبما يقتضيه الحال.

وفى البداية يبين لنا الفرق بين استخدام حرفى "على"، "فى" فى قوله تعالى ﴿... وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (٣) فاستعملت "على" فى جانب الحق، و"فى" فى جانب الباطل لأن صاحب الحق كأنه مستعل يرقب نظره كيف شاء، ظاهره له الأشياء وصاحب الباطل كأنه منغمس فى ظلام ولا يدرى أين توجه (٤) وكما فى قوله تعالى: ﴿... وَقَدْ أَحْسَنَ بِي...﴾ (٥) فإنه يقال: أحسن بى وإلى، وهى مختلفة المعانى وألقيا بيوسف عليه السلام "بى"، لأنه إحسان درج فيه دون أن يقصد الغاية التى صار إليها (٦). وعلى ذلك تكون "بى" تختص بالأمر الذى درج فيه الإنسان دون أن يقصد الغاية.

والزركشى يرى أن مثل هذا كثير لا يمكن إحصاؤه، ويقرر أن المعين على ذلك معرفة معانى المفردات ولذلك أنشأ هذا النوع وإكمالاً للفائدة، ارتأينا أن نثبت أمثلة لما ذكره

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن: النوع السابع والأربعون ج ٤ ص ١٧٥.

(٢) د. مصطفى الصاوى الجوينى: راجع جماليات المضمون والشكل فى الإعجاز القرآنى ص ١٢٠ وما بعدها: حيث اقترح سيانته القيام ببحت شامل فى جمال الإعجاز النحوى كجزء من الإعجاز اللغوى للقرآن الكريم.

(٣) سورة سبأ، آية ٢٤.

(٤) الزركشى: المصدر السابق ج ٤ ص ١٧٥.

(٥) سورة يوسف، آية ١٠٠.

(٦) الزركشى: المصدر السابق، ج ٤ ص ١٧٦.

الزركشي من مفردات الأدوات في جدول مبين فيه الأداة واستعمالاتها ومعناها عند الزركشي وأمثلة ذلك في القرآن.

معالجة الزركشي للمفردات من (الأدوات)

م	الأداة	استعمالات الأداة ومعناها عند الزركشي	أمثلة الأداة في القرآن
١	الهمزة	أصل الهمزة الاستفهام "أى طلب الفهم وهي تأتي لطلب التصور والتصديق ^(١) بخلاف "هل" فإنه للتوصل خاصة ولأنها أكثر دورانا سميت أم الباب: وهي تدخل على الواو والفاء ثم وهي إن دخلت على رأيت حولت معناها الرؤية إلى الإخبار. وإذا دخلت على "لم" أفادت معنيين: أ- التنبيه والتذكير ب- التعجب من الأمر العظيم	ومن أمثلتها في القرآن: أ- دخولها على الفاء وتحويلها معنى رأيت. قوله ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا﴾ ^(٢) . ب- ودخولها على الواو، قوله ﴿أَوْ كَلَّمَا عَنْهُدَا﴾ ^(٣) . ج- دخولها على ثم: قوله ﴿.. أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ ^(٤) . د- دخولها على لم: قوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ ^(٥) .

(١) عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية: بين أن الذي يطلب به التصور والتصديق هو الهمزة، خاصة يقول: أ - فتأتي للتصور، أي طلب تعيين المفرد إذا كان المستفهم عالماً بالنسبة التي تضمنها الكلام أنه متردد بين شيئين فيطلب تعيين أحدهما ولا يلي الهمزة في تلك الحالة إلا المفرد المسنول عنه.
ب- وتكون لطلب التصديق أي لطلب تعيين النسبة وذلك أنه إذا كان المستفهم السائل متردداً في ثبوت النسبة أو نفيها وثليها جملة فعلية في الغالب، ص ١٩.

(٢) سورة مريم، آية ٧٧.

(٣) سورة البقرة، آية ١٠٠.

(٤) سورة يونس، آية ٥١.

(٥) سورة الفرقان، آية ٤٥.

معالجة (الزركشي للمفردات من اللوازم)

م	الأداة	استعمالات الأداة ومعناها عند الزركشي	أمثلة الأداة في القرآن
٢	أم	<p>أصلها: حرف عطف نائب توكيد الاسم والفعل، وهما قسمان: أمتمصلة: وهي الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد والمراد بها الاستفهام عند التعيين فلهذا يقدر بأى وشرطها أن تتقدمها همزة الاستفهام ويكون ما بعدها مفرداً أو في تقديره.</p> <p>ب- منفصلة: وهي التي فقد فيها الشرطان أو أحدهما وتقدر بـ "هل" والهمزة- و أم لا بد أن يتقدمها استفهام أو ما في معناه.</p>	<p>ومثال المتصلة: التي تكون في عطف المفرد على مثله قوله: ﴿...أَرْبَابٍ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَّاحِدُ﴾ (١)</p> <p>وتكون في عطف الجملة على الجملة المتأولتين بالمفرد، ومثال المنقطعة: إنما تكون على عطف الجمل وهي في الخبر والاستفهام بمثابة "بل" والهمزة ومعناها في القرآن التوبيخ كما كان في الهمزة ومثاله قوله تعالى ﴿أَمْ آتَّخَذَ مِنْ مِمَّا خَلَقَ بَنَاتٍ﴾ (٢)</p>
٣	إذن	<p>عدها: الزكشي نوعين (٣): الأول: وهي العاملة التي تدخل على الجملة الفعلية فتتصب المضارع المستقبل إذا صدرت ولم تفصل ولم يكن الفعل حالاً، وهي التي تدل على إنشاء السببية والشرط</p> <p>الثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم نحو: إن تأتني إذن أنك ويجوز توسطها وتأخرها.</p>	<p>ومثال ذلك:</p> <p>أ- المؤكدة للجواب والتي تربطه بما قدم: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٤)</p> <p>ب- العاملة التي تدخل على الجملة الفعلية لم يمثل لا.</p>

(١) سورة يوسف، آية ٣٩.

(٢) سورة الزخرف، آية ١٦.

(٣) راجع البرهان ج ٤ ص ١٨٧، والكتاب لبيويه ج ٣ ص ٣.

(٤) سورة البقرة آية ١٤٥.

معالجة الزركشي للمفردات من الأوزار

م	الأداة	استعمالات الأداة ومعناها عند الزركشي	أمثلة الأداة في القرآن
٤	إذا	عدها الزركشي نوعين: ظرف ومفاجأة فالتى للمفاجأة تجئ اسماً وحرفاً: فإن كانت اسماً كانت ظرف مكان وإن كانت حرف كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة وهي عبارة عن موافقة الشيء في حال أنت فيها أما الظرفية فهي ضربان: ظرف محض وظرف مضمن معنى الشرك: وهو الذى يقتضى شرطاً وجواباً ولهذا تقع الفاء بعدها على حد وقوعها بعد "إذا". وتجاب الشرطية بثلاثة أشياء: بالفعل والفاء وإذا المكانية وهي توافق إن فى طلب الشرط والجزاء وقد تلتى زائدة.	ومثال التى للمفاجأة قوله: ﴿.. فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ (١). ومثال الضرب الأول للظرفين: قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (٢). ومثال الظرف المضمن معنى الشرط الشرط، قوله: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ (٣). ومثال الزائدة قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ (٤). تقديره: انشقت السماء.
٥	إذ	عرفها الزركشي بأنها ظرف الماضى لزمان يضاف للجملتين، وينبه أنه حيث وقعت "إذ" بعد واذكر فالمراد به الأمر بالنظر إلى ما اشتمل	ومثالها قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ (٥). ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ أَنْتَبَدَتْ﴾ (٦).

- (١) سورة الأعراف، آية ١٠٧.
(٢) سورة الليل، آية ١.
(٣) سورة الأنفال، آية ٤٥.
(٤) سورة الإنشاق، آية ١.
(٥) سورة الأنفال، آية ٢٦.
(٦) سورة مريم، آية ١٦.

معالجة الزركشي للمفردات من (الأورات)

م	الأداة	استعمالات الأداة ومعناها عند الزركشي	أمثلة الأداة في القرآن
١٦	أما	بين الزركشي أنها كلمة فيها معنى الشرط بدليل لزوم إلغاء في جوابها والاسم الواقع بعدها إن كان مرفوعاً فهو مبتدأ وإن كان منصوباً فالناصب له ما بعد الفاء وتذكر لتفصيل ما أجمله المخاطب وللإقتصار على بعض ما أداى وقد تجئ مركبة من أم المنقطعة "ما" الاستفهامية وقد أدغمت الميم في الميم.	مثال ما بعدها مرفوعاً قوله: ﴿.. أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾ ^(١) ومثال المنصوب: قوله: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ ^(٢) ومثال التفضيل قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِئِي الْجَنَّةِ﴾ ^(٣) ومثال المركبة: قوله: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ^(٤)
١٧	إما	بينها أنها تكون للتفضيل أو للإبهام وتكون بمعنى الشرطية المركبة ويكثر في جوابها نون التوكيد.	ومثال التي للتفضيل قوله: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوْلَ مَنْ أَلْقَى﴾ ^(٥) ومثال التي للإبهام قوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ ^(٦) ومثال الشرطية: فهي لا تتكرر

- (١) سورة الكهف، آية ٧٩.
(٢) سورة الضحى، آية ٩.
(٣) سورة هود، آية ١٠٨.
(٤) سورة النمل، آية ٨٤.
(٥) سورة طه، آية ٦٥.
(٦) سورة الإنسان، آية ٣.

معالجة الزركشى للمفردات من (الألوات)

م	الأداة	استعمالات الأداة ومعناها عند الزركشى	أمثلة الأداة فى القرآن
١٨	أل	ورد تفصيلها فى التعريف والتذكير.	
١٩	الآن	بينها الزركشى أنها اسم للوقت الحاضر بالحقيقة وأشار إلى أنها تستعمل فى غيره مجازاً واستند إلى ما ذكره ابن مالك والعكبرى والفارسي.	مثل لها بقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ (١).
٢٠	أف	أشار الزركشى إلى أنه صوت يستعمل عند التكره والتضجر وهو يبين ما جاء من الاختلاف فيعدون أن يؤيد وجهة من الأخرى	ومثل للاختلاف بقوله ﴿.. فَلَا تَقُلْ هُمَا أَف...﴾ (٢)
٢١	أنى	بينها الزركشى بأنها مشتركة بين الاستفهام والشرط ففى الشرط تكون بمعنى "أين" أو "كيف" أو "من أين" ويقصد بها الاستفهام إذ ينهى بحثه بقوله والحاصل أنها للسؤال عن الحال وعن المكان	ومثاله معنى كيف قوله: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ (٣). ومثال من أين قوله: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ (٤).

(١) سورة الأنفال، آية ٦٦.
(٢) سورة الإسراء، آية ٢٣.
(٣) سورة البقرة، آية ٢٥٩.
(٤) سورة آل عمران، آية ٣٧.

النص القرآني عند الزركشي بين الفهم والتذوق

معالجة الزركشي للمفردات من الأعراف

م	الأداة	استعمالات الأداة ومعناها عند الزركشي	أمثلة الأداة في القرآن
٦٥	لما المنفية	مركبة من حرفين: اللام وما النافية.	
٦٧	لكن	للاستدراك مخففة ومثلة وحقيقة رفع مفهوم الكلام السابق، وإذا ثقلت فهي من أخوات "إن" تنصب الاسم وترفع الخبر، ولا يليها الفعل	ومثال المخففة قوله: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ (١). ﴿وَلَيْكِنَّا أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢)

(١) سورة الكهف، آية ٣٨.
(٢) سورة الأعراف، آية ١٣١.

النص القرآني عند الزركشي بين الفهم والتذوق

معالجة (الزركشي للمفردات من الأوزار)

م	الأداة	استعمالات الأداة ومعناها عند الزركشي	أمثلة الأداة في القرآن
٧١	ما	بين الزركشي أنها تكون على اثني عشر وجهاً: ستة في الأسماء وستة حروف فالاسمية ضربان، نكرة ومعرفة.	ومثال الأسماء الخبرية قوله ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ (١).
		والثاني: الشرطية ولها صدر الكلام ويعمل فيها ما بعدها.	ومثال الشرطية قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ ﴾ (٢).
		والثالث: الاستفهامية، ولها صدر الكلام ويسأل بها عن العاقل وغير العاقل.	ومثال الاستفهامية قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ (٣).
		والرابع: التعجبية وتكون في موضع رفع بالابتداء.	ومثال التعجبية قوله تعالى: ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ (٤).

- (١) سورة النحل، آية ٩٦.
 (٢) سورة البقرة، آية ١٩٧.
 (٣) سورة طه، آية ١٧.
 (٤) سورة البقرة، آية ١٧٥.

ثانياً: معالجة الزركشي لصور البيان (القرآني):

وأول ما نبدأ به من معالجة الزركشي لصور البيان القرآني، في بيان حقيقته ومجازه، وإن كان ابن تيمية يرى أن هذا التقسيم اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ونحوهم، وإنما هذا اصطلاح حادث والغالب أنه كان من جهد المعتزلة ونحوهم من المتكلمين^(١)

فلقد دار حد الحقيقة بين القائلين بهما وارتضاه الزركشي وعبر عنه بقوله: هي كل كلام بقى على موضوعه^(٢)، ونبه أنه لا خلاف أن كتاب الله يشتمل على الحقائق وهي كل كلام بقى على موضوعه كآيات التي لم يتجاوز فيها والآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه والداعية إلى أسمائه وصفاته، كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾^(٣).

أما المجاز: وهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضوع إلى هذا الموضوع. وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى مكان فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محل إلى محل^(٤).

نبه الزركشي أنه اختلف في وقوعه في القرآن والجمهور على الوقوع وأنكره جماعة والزركشي يرى وقوعه في القرآن ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف وتنبه القصص وغيره ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن^(٥)، وقد قسمه قسمين:

الأول: ويسمى المجاز اللغوي وهو الذي يتكلم فيه الأصولي وسماه الشبه.

(١) د. مصطفى الجويني: منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ص ٢٤٣ وما بعدها.

(٢) الزركشي: البرهان ج ٢ ٢٢٥٤، وراجع المثل السائر ص ٢٤، ومنهج الزمخشري ص ٢٤٤.

(٣) سورة الحشر، الآية ٢٢.

(٤) ابن الأثير: المثل السائر ص ٢٤.

(٥) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٢٥٥.

الثانى: ويسمى المجاز العقلى وهو الذى يتكلم فيه أهل اللسان وسماه الملايسة. وهو أن تسند الكلمة إلى غير ما هى له أصالة بضرب من التأويل.

وبين أن الأول مجاز فى المفرد، والثانى مجاز فى المركب: مثل المركب بقوله تعالى: ﴿.... وَإِذَا تَلَّيْتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(١)، وهو يبين الفرق بينهما، ففى قوله تعالى: ﴿.... فِى عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾^(٢)، قيل على النسب أى ذات رضا وقيل بمعنى مرضية ونبه أن كلاهما مجاز أفراد لا مجاز إسناد لأن المجاز فى لفظ "راضية" لا فى إسنادها ولكنهم كأنهم قالوا: رضيت عيشته، فقالوا "عيشة راضية".

وبين أقسام المركب:

- أ - ما طرفاه حقيقتان: كقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾^(٣).
- ب- ما طرفاه مجازيان: كقوله تعالى: ﴿.... فَمَا رِيحَتْ تَجْرَتُهُمْ...﴾^(٤) بينه السيوطى بقوله: أى ما ربحوا فيها وإطلاق الريح والتجارة هنا مجاز^(٥).
- ج- ما كان أحد طرفيه مجاز دون الآخر كقوله تعالى: ﴿تُوَوِّيْ أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾^(٦)، وقد اشترط فى هذا المجاز أن يكون للمسند إليه شبه بالمتروك فى تعلقه بالعامل أما المجاز الإفرادى فى القرآن فلقد نبه أنه كثير يعجز العد عن إحصائها، وقد حدد أنواع المجاز الإفرادى ومنها:

- ١- إيقاع المسبب موقع السبب: مثل له الزركشى بقوله تعالى: ﴿يَنْبِئُ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾^(٧)

(١) سورة الأنفال، الآية ٢.

(٢) سورة القارعة، آية ٧.

(٣) سورة الزلزلة، آية ٢.

(٤) سورة البقرة، آية ١٦.

(٥) السيوطى: الإتقان ج ٢ ص ٣٦.

(٦) سورة إبراهيم، آية ٢٥.

(٧) سورة الأعراف، آية ٢٧.

النص القرآني عند الزركشي بين الفهم والتذوق

ونبه إلى كيف يكون إيقاع المسبب موقع السبب بقوله: ولم يقل: "كما فتن أبويكم لأن الخروج من الجنة هو المسبب الناشئ عن الفتنة فأوقع المسبب موقع السبب (١).

٢- إيقاع السبب موقع المسبب: ومثل له بقوله تعالى: ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ (٢) بين أنه سمي الجزء الذي هو السبب سيئة واعتداء فسمى الشيء باسم سببه.

٣- إطلاق اسم الكل على الجزء: مثل له بقوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٣)، بين أن المراد هو البعض الذي هو الرسغ.

٤- إطلاق اسم الجزء على الكل: ومثل له بقوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ (٤)، والمراد بوجهه أى ذاته بدليل قوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ... ﴾ (٥).

٥- إطلاق اسم الملزوم على اللزوم: كقوله تعالى: ﴿ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يَشْرِكُونَ ﴾ (٦) فإطلاق اسم الملزوم على اللزوم يتبين بقوله أى أنزلناه برهاناً يستدلون به وهو يدلهم سمي الدلالة كلاماً لأنهما من لوازم الكلام.

٦- إطلاق اسم اللزوم على الملزوم: ومثل له بقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ (٧)، أى من المصلين.

(١) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٢٥٩.

(٢) سورة الشورى، آية ٤٠.

(٣) سورة المائدة، آية ٣٨.

(٤) سورة القصص، آية ٨٨.

(٥) سورة الرحمن، آية ٢٧.

(٦) سورة الروم، آية ٣٥.

(٧) سورة الصافات، آية ١٤٣.

- ٧- إطلاق اسم المطلق على المقيد: كقوله تعالى: ﴿... فَعَقَرُوا النَّاقَةَ﴾^(١)، بين أن العاقر له من قوم صالح قدار لكنهم لما رضوا الفعل نزلوا منزلة الفاعل.
- ٨- إطلاق اسم المقيد على المطلق: كقوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾^(٢)، أن المراد بها كلمة الشهادة وهي من عدة كلمات.
- ٩- إطلاق اسم الخاص وإرادة العام: كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣) أي رسله.
- ١٠- إطلاق اسم العام وإرادة الخاص: كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾^(٤)، بين أن الناس الأولى لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم بعد ذلك قوله تعالى: "إن الناس"، ولأن "الذين" من الناس فلا يكون الثاني مستغرقاً ضرورة خروج "الذين" منهم لأنهم لم يقولوا لأنفسهم.
- ١١- إطلاق الجمع وإرادة المثني: كقوله تعالى: ﴿... فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٥).
- ١٢- النقصان: بين الزركشي: أن من النقصان حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه^(٦).
- ١٣- الزيادة: كقوله تعالى: ﴿... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...﴾^(٧)، وقد فصل القول في الزائد الكاف أم مثل وأنهى ذلك بقوله: بل المراد حقيقة المثل ليكون نفيًا عن الذات

(١) سورة الأعراف، آية ٧٧.
 (٢) سورة آل عمران، آية ٦٤.
 (٣) سورة الزخرف، آية ٤٦.
 (٤) سورة آل عمران، آية ١٧٣.
 (٥) سورة التحريم، آية ٤.
 (٦) راجع القسم الخاص بذلك في علم المعاني.
 (٧) سورة الشورى، آية ١١.

بطريق برهاني كسائر الكتابات، ثم لا يشترط على هذا أن يكون لتلك الذات المدوحة مثل في الخارج حصل النفي عنه بل هو من باب التخييل في الاستعارة التي يتكلم فيها البياني.

١٤- تسمية الشيء بما يؤول إليه: كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾^(١) ﴿وَدَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾^(٢)، بين أن وصفه في حال البشارة بما يؤول إليه من العلم والحلم ونبه أن ليس هذا من الحال المقدرة كما يتبادر إلى الذهن لأن النذى يقترن بالفاعل أو المفعول إنما هو تقدير ذلك وإرادته فيكون المعنى فى قوله: ﴿فَتَبَسَّمْ صَاحِبًا حَكِيمًا...﴾^(٣)، مقدراً أضحكه.

١٥- تسمية الشيء بما كان عليه: كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا آلِيَتَمَىٰ أَمْوَالَهُمْ...﴾^(٤) بين ذلك بقوله: أى الذين كانوا يتامى، إذ لا يتم بعد البلوغ وقيل بل هم يتامى حقيقة ويستند فى ذلك على ما جاء بالحديث: "لا يتم بعد احتلام" أنه من تعليم الشرع لا اللغة ونبه أنه غريب^(٥).

١٦- إطلاق اسم المحل على الحال: مثل له بالتعبير باليد على القدرة كقوله تعالى: ﴿بِيَدِهِ الْمَلِكُ...﴾^(٦).

١٧- إطلاق اسم الحال على المحل: كقوله تعالى: ﴿يَبْنِي ۚ آدَمَ خُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ...﴾^(٧)، بين الزركشى بأن أخذ الزينة غير ممكن لأنها مصدر فيكون المراد

(١) سورة الصافات، آية ١٠١.

(٢) سورة الذاريات، آية ٢٨.

(٣) سورة النمل، آية ١٩.

(٤) سورة النساء، آية ٢.

(٥) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٢٨٠.

(٦) سورة الملك، آية ١.

(٧) سورة الأعراف، آية ٣١.

محل الزينة ولا يجب أخذ الزينة للمسجد نفسه فيكون المراد بالمسجد الصلاة فأطلق اسم المحل على الحال وفى الزينة بالعكس.

١٨- إطلاق اسم آلة الشيء عليه، كقوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلِ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾^(١) بين ذلك بقوله: أى ذاكراً حسناً وأطلق اللسان وعبر عن الذكر.

١٩- إطلاق اسم الضدين على الآخر: كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾^(٢)، بين أن الأول طاعة والثانى ثواب كأنه قال: هل جزاء الطاعة إلا الثواب.

٢٠- تسمية الداعى إلى الشيء باسم الصارف عنه نبه الزركشى بقوله لما بينهما من التعلق.

٢١- إقامة صفة مقام أخرى: فصيغة فاعل بمعنى مفعول، كقوله تعالى:

﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٣)، أى لا معصوم، ومفعول بمعنى فاعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا...﴾^(٤)، أى آتياً، ومنه فعيل بمعنى مفعول كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾^(٥)، أى مظهوراً.

٢٢- إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل على الحقيقة: بين الزركشى أن إضافة الفعل إلى ما ليس بفاعل له فى الحقيقة: إما على التشبيه، وإما لأنه وقع فيه ذلك الفعل وإما لأنه سببه ومثال ما وقع فيه الفعل قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾^(٦) فالغلبة واقعة بهم من غيرهم ثم قال: ﴿... وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾^(٧) فأضاف الغلب إليهم وإنما كان كذلك لأن الغلب وإن كان لغيرهم فهو متصل بهم لوقوعه بهم.

(١) سورة الشعراء، آية ٨٤.

(٢) سورة الرحمن، آية ٦٠.

(٣) سورة هود، آية ٤٣.

(٤) سورة مريم، آية ٦١.

(٥) سورة الفرقان، آية ٥٥.

(٦) سورة الروم، آية ٢.

(٧) سورة الروم، آية ٣.

النص القرآني عند الزركشي بين الفهم والتذوق

إلى غير ذلك مما ذكره الزركشي من أنواع المجاز الإفرادي الذي إن دل فإنما يدل على فكر صاحبه وحسن تخريجه للأمور لإظهار دقائق البيان القرآني.

٢- (التشبيه:

بين الزركشي أن التشبيه صنف فيه أبو القاسم بن البنداري كتاب الجمان في تشبيهات القرآن (١)، وتناوله الزركشي في مباحث ست هي:

أ - في تعريفه:

قال الرماني: التشبيه هو العقد على أن أحد الشئيين يسد مسد الآخر في حسي أو عقلي ولا يخلو التشبيه من أن يكون في القول أو النفس (٢)، وهذا قريب مما حدده الباقلاني (٣)، في حين نجد ابن الأثير يبين أن التشبيه هو اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي الجامع بين المشبه والمشبه به وصفه من الأوصاف (٤)، نجد الزركشي قد جمع بين كل هذا في عبارة وجيزة عرف بها التشبيه بأنه إلحاق شئ بذي وصف في وصفه (٥).

ب- في الغرض منه:

بين الزركشي أن الغرض من التشبيه هو تأسيس النفس بإخراجها من خفي إلى جلي، وإدناؤه البعيد من القريب، ليفيد بيانا (٦).

ج- في أنه حقيقة أو مجاز:

نبه أن الذي عليه المحققون أنه حقيقة واستند في ذلك على ما ذكره الزنجاني وابن عبد السلام.

د- في أدواته:

- (١) كتاب الجان بتحقيق الأستاذ الدكتور الجويني.
- (٢) ابن نايقا: نفسه ص ٤٩.
- (٣) ابن نايقا: نفسه ص ٥١.
- (٤) ابن الأثير: المثل السائر ص ٢٤٨.
- (٥) الزركشي: البرهان ج ٣ ص ٤١٤.
- (٦) الزركشي: البرهان ج ٣ ص ٤١٥.

ولكى يبين تلك الأدوات قسمه إلى: أسماء، وأفعال، وحروف، أما الأسماء: فهي مثل وشبه، ونحوهما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ...﴾^(١)، وأما الأفعال: نحو: ﴿تَحَسَّبُهُ الْأَظْمَانُ مَاءً﴾^(٢)، وهي: حسب- جعل- حاكى، وشبهه وأما الحروف فهي إما بسيطة أو مركبة، فالبسيطة كالكاف نحو:

﴿.... كَرَمَادٍ أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾^(٣)، وأما المركبة كقوله: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾^(٤)
 ه- فى أقسامه:

بين الزركشى أنه ينقسم باعتبارات:

الأول، إما أن يشبه بحرف وهو على ضربين

أ- يدخل عليه حرف التشبيه فقط كقوله تعالى: ﴿... مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾^(٥).
 ب- أن يضاف إلى حرف التشبيه حرف مؤكد ليكون ذلك علماً على قوة التشبيه وتأكيد كقوله تعالى: ﴿... كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(٦).

وإما أن يكون التشبيه بغير حرف: فيقصد به المبالغة، تنزيلاً للثاني منزلة الأول تجوزاً كقوله تعالى: ﴿... وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ...﴾^(٧).

وينبى على أن هذا القسم يشبه الاستعارة فى بعض المواقع ويبين الفرق بينهما كما قال حازم وغيره- أن الاستعارة وإن كان فيها معنى التشبيه فتقدير حرف التشبيه لا يجوز فيها، والتشبيه بغير حرف على خلاف ذلك لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه وأحياناً يترك التشبيه لفظاً ويراد معنى، وإذا لولم يرد معنى ولم يكن منوياً كان استعارة مثاله قوله

(١) سورة البقرة، آية ٧٠.
 (٢) سورة النور، آية ٣٩.
 (٣) سورة إبراهيم، آية ١٨.
 (٤) سورة الصافات، آية ٦٥.
 (٥) سورة النور، آية ٣٥.
 (٦) سورة الرحمن، آية ٥٨.
 (٧) سورة الأحزاب، آية ٦.

تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (البقرة من الآية: ١٨٧) فهذا تشبيه لا استعارة، لذكر الطرفين: الخيط الأسود، وهو ما يمتد معه من غسق الليل شبيهاً بخيط أسود وأبيض، مبيناً بقوله: من الفجر ولما كان أحدهما بياناً لاخر لدلالته عليه اكتفى به عنه، ولولا البيان كان من باب الاستعارة^(١).

الاعتبار الثاني، قسم التشبيه باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام

- ١- إما حسيان، كقوله تعالى: ﴿... حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾^(٢).
- ٢- وإما عقليان، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾^(٣).
- ٣- وإما تشبيه المعقول بالمحسوس كقوله تعالى ﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ تَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(٤) لأن حملهم التوراة ليس كالحمل على العاتق إنما هو القيام فيها.
- ٤- وإما تشبيه المحسوس بالمعقول: بين الزركشي أن هذا التشبيه لم يقع في القرآن ومنعه الإمام البلقيني لأن العقل مستفاد من الحس، فالمحسوس أصل للمعقول فتشبيهه به يستلزم جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً وهو غير جائز في القرآن.

وبهذا نرى أن الزركشي لم يقر بوقوع تشبيه المحسوس بالمعقول في القرآن، ولقد دار الخلاف على وقوعه، فأنكر بعضهم وقوعه فيه محتجاً بأن الكتاب الكريم جرى على الأصل الأبلغ في أن الحسى أصل للعقلي، ومنهم العسكري يقول: وليس هذا التشبيه بالمختار، ولو أن بعض الناس يستحيله لأنه أخرج ما يرى بالعيان إلى ما يعرف بالفكر^(٥)، وهو رأى جمهرة المتأخرين كالسكاكي، والخطيب والرازي، والجعدى وقد منعه البلقيني كما نوه

(١) الزركشي: البرهان ج ٣ ص ٤١٩.

(٢) سورة يس، آية ٣٩.

(٣) سورة البقرة، آية ٧٤.

(٤) سورة الجمعة، آية ٥.

(٥) أبى هلال العسكري: ديوان المعاني ج ١ ص ٣١٠.

الزركشى بذلك، وقد يؤول على جعل المعقول محسوساً على سبيل المبالغة وبدون التأويل والادعاء لا يجوز (١).

وقد جوزه البعض: منهم الرماني وابن رشيق (٢)، وذهب ابن سنان إلى جوازه وعده من قبيل المحسوس بالمحسوس (٣)، وابن الأثير يرى أنه أطف الأقسام الأربعة (٤).

ويقول العلوي: هو من لطيف التشبيهات وأرقها وأدخلها في البلاغة، ووجه البلاغة فيه، هو إلحاق المعاني بالأمر المحسوسة المدركة في الظهور والجلاء فيصير في الحقيقة كأنه تشبيه محسوس بمحسوس، وهذا في نهاية المبالغة (٥)، وإن كنا نرجح القائلين بجوازه وعله ذلك أنه ليس من مطالب الصورة التشبيهية أن توفر إقناعاً عقلياً بقدر ما تثير انفعالات نفسية تتجاوز حدود العقل.

كما عد الزركشى أن تشبيه المعقول بالمعقول موجود في القرآن ومثل له بقوله تعالى ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ (البقرة من الآية: ٧٤) وقد أنكره البعض ونحن نؤيد من أنكر ذلك لأنه من تشبيه المعقول بالمحسوس وعلى ذلك فتشبيه المعقول بالمعقول لا يوجد في القرآن أصلاً.

الاعتبار الثالث، وقد قسمه باعتبار آخر خمسة أقسام.

أ - قد يشبه ما تقع عليه الحاسة بما لا تقع، اعتماد على معرفة النقيض والضد فإن أدركهما أبلغ من إدراك الحاسة، كقوله تعالى: ﴿... كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ (٦) فشبه بما لا نشك أنه منكر قبيح لما حصل في نفوس الناس من بشاعة صور الشياطين، وإن لم نرها عياناً.

(١) الرازي: نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز، ص ٥٩.

(٢) ابن رشيق: الممددة ج ١ ص ١٩٥.

(٣) ابن سنان: سر الفصاحة، ص ٢٤٦.

(٤) ابن الأثير: المثل السائر ج ٢ ص ١٣٠.

(٥) الحموي: الطراز ج ١ ص ٣٠٦.

(٦) سورة الصافات، آية ٦٥.

ب- قد يشبهه ما لا تقع عليه الحاسة بما تقع، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابٍ﴾^(١)، أخرج ما لا يحس- وهو الأعمال إلى ما يحس وهو السراب والمعنى الجامع بطلان التوهم بين شدة الحاجة وعظم الفاقة.

ج- إخراج ما لم تجر العادة به إلى ما جرت به نحو: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ...﴾^(٢)، والجامع بينهما الانتفاع بالصورة.

د- إخراج ما لا يعرف بالبدئية إلى ما يعرف بها كقوله تعالى: ﴿... وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٣)، الجامع العظيم، وفائدته التشويق إلى الجنة بحسب الصفة.

هـ- إخراج ما لا قوة له فى الصفة إلى ما له قوة فيها كقوله: ﴿وَأَلَّهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالَّذِينَ كَانُوا يُطَيَّرُونَ﴾^(٤)، والجامع فيها العظم، والفائدة البيان عن القدرة على تسخير الأجسام العظام فى أعظم ما يكون من الماء، وعلى هذه الأوجه تجرى تشبيهات القرآن.

الاعتبار الرابع، قسمه إلى مفرد ومركب،

١- المركب أن ينزع من أمور مجموع بعضها إلى بعض، كقوله تعالى:

﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ تَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(٥)، فالتشبيه مركب من أحوال الحمار وذلك هو حمل الأسفار التى هى أوعية العلم، وخزائن ثمرة العقول ثم لا يحسن فيها ولا يفرق بينها وبين سائر الأحمال التى ليست من العلم فى شئ فليس له مما لا يحمل حظ سوى أنه يثقل عليه ويتعبه.

٢- وتشبيه المفرد بالمركب كقوله تعالى: ﴿... مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾^(٦).

(١) سورة النور، آية ٣٩.

(٢) سورة الأعراف، آية ١٧١.

(٣) سورة آل عمران، آية ١٣٣.

(٤) سورة الرحمن، آية ٢٤.

(٥) سورة الجمعة، آية ٥.

(٦) سورة النور، آية ٣٥.

ويبين في هذا البحث قواعد تتعلق بالتشبيه وهي:

أ - قد تشبه أشياء بأشياء، ثم تارة يصرح بذكر المشبهات، كقوله تعالى:

﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شْرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ... ﴾ (١)

ب- أعلى مراتب التشبيه في الأبلغية ترك وجه الشبه وأداته.

ج- قد تدخل الأداة على شئ وليس هو عين المشبه ولكنه ملتبس به واعتمد على فهم

المخاطب، كقوله: ﴿ وَإِذْ تَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ... ﴾ (الأعراف من الآية: ١٧١)،

وفيه زيادة وهو تشبيه الخارق بالمعتاد.

د- إذا كانت فائدته إنما هي تقريب الشبه في فهم السامع وإيضاحه له فحقه أن يكون

وجه المشبه به أتم، والقصد التنبيه بالأدنى على الأعلى.

هـ- الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به وهو الكامل كقولك "ليس العبد كالحر" وقد

تدخل على المشبه لأسباب:

منها وضوح الحال كقوله تعالى: ﴿... وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَى ﴾ (٢).

فإن الأصل وليس الأنثى كالذكر وإنما عدل عن الأصل، لأن معنى "وليس الذكر" الذي

طلب "كالأنثى" التي وهبت لها لأن الأنثى أفضل منه. وقيل لمراعاة الفواصل لأن قبله:

﴿... إِنْى وَضَعْتَهَا أَنْتَى... ﴾ (ال عمران من الآية: ٣٦)، ومنها قصد المبالغة.

و- أن التشبيه في الظم يشبه الأعلى بالأدنى، لأن الظم مقام الأدنى والأعلى ظاهر عليه

فيشبهه به في السلب، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَنْسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ

النِّسَاءِ... ﴾ (٣)، أي في النزول لا في العلو.

(١) سورة فاطر، آية ١٢.

(٢) سورة آل عمران، آية ٣٦.

(٣) سورة الأحزاب، آية ٣٢.

ز- قد يدخل التشبيه على لفظ وهو محذوف لامتناع ذلك، لأنه بسبب المحذوف كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ﴾^(١) والتقدير: كمثل واعظ الذين كفروا فالمشبه الواعظ، والمقصود تشبيهه حال الواعظ.



٢- الاستعارة:

بين الزركشي أنها من أنواع البلاغة، ونبه على أنها كثيرة في القرآن وحدد أن الاستعارة من المجاز وقسمها إلى مباحث:

المبحث الأول: في حقيقتها وحكمتها:

ذكر أن حقيقة الاستعارة هي: أن تستعار الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يعرف بها، وحكمتها إظهار الخفى وإيضاح الظاهر الذي ليس بجلى، أو بحصول المبالغة أو بهما.

ومثل لإظهار الخفى بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ...﴾^(٢)

فإن حقيقته أنه في أصل الكتاب فاستعير لفظ "الأم" للأصل وحكمة ذلك تمثيل ما ليس بمرئى حتى يصير مرئياً فينتقل السامع من حد السماع إلى حد العيان وذلك أبلغ في البيان^(٣).

المبحث الثاني: في أنها قسم من أقسام المجاز: لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له.

المبحث الثالث:

حدد الزركشي أنه لا بد لها من: مستعار ومستعار منه، وهو اللفظ "ومستعاره" وهو المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿... وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا...﴾^(٤)، المستعار الاشتعال

(١) سورة البقرة، آية ١٧٦.
(٢) سورة الزخرف، آية ٤.
(٣) الزركشي: البرهان ج ٣ ص ٤٣٣.
(٤) سورة مريم، آية ٤.

والمستعار منه النار، والمستعار له الشيب والجامع بين المستعار منه والمستعار له مشابهه ضوء النار لبياض الشيب، وفائدة ذلك وحكمته وصف ما هو أخفى بالنسبة إلى ما هو أظهر، وأصل الكلام أن يقال: واشتغل شيب الرأس، وإنما قلب للمبالغة، لأنه يستفاد منه عموم الشيب لجميع الرأس ولو جاء الكلام على وجهه لم يفد ذلك العموم^(١).

المبحث الرابع:

قسم الزركشى الاستعارة إلى مرشحة وتجريدية:

١- أما المرشحة نبه إلى أنها أحسنها، وهى أن تنظر إلى جانب المستعار وتراعيه كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾^(٢) فإن المستعار منه الذى هو الشراء هو المراعى هنا وهو الذى رشح لفظتى الريح والتجارة للاستعارة لما بينهما من الملائمة.

٢- التجريدية: وهى أن تنظر إلى جانب المستعار له، ثم تأتى بما يناسبه ويلائمه كقوله تعالى: ﴿... فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ...﴾^(٣)، فالمستعار له الجوع فمجرد الاستعارة يذكر لفظ الأداة المناسبة للمستعار له وهو الجوع لا المستعار وهو اللباس.

وأما الاستعارة بالكناية "المكنية" فهى ألا يصرح بذكر المستعار بل تذكر بعض لوازمه تنبيهاً عليه، ومن أقسامها: أن يسكت عن ذكر المستعار ثم يومئ إليه بذكر شئ من توابعه فروادفه تنبيهاً عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿... بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾^(٤) لأن حقيقته "عاتية" شديدة من العتو: وهو أبلغ لأنه شدة فيها تمرّد.

(١) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٤٣٥.

(٢) سورة البقرة، آية ١٦.

(٣) سورة النحل، آية ١١٢.

(٤) سورة الحاقة، آية ٦.

وتسمها تقسيم (آخر باعتبارها فرع التشبيه، فأنزلها كأنداعه خمسة هي:

أ - استعارة حسي لحسى بوجه حسى كقوله تعالى:

﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ... ﴾^(١)، أصل الموج حركة المياه فاستعمل فى حركتهم على سبيل المجاز.

ب- معقول لمعقول: كقوله تعالى: ﴿ مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا ﴾^(٢)، فالرقاد مستعار للموت وهما أمران معقولان، والوجه عدم ظهور الأفعال وهو عقلى. والاستعارة هنا تصريحية لكون المشبه به مذكوراً.

ج- حسى لحسى بوجه عقلى: كقوله تعالى: ﴿ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾^(٣) فالاستعار له الريح، والمستعار منه المرأة وهما حسيان، والوجه المنع من ظهور النتيجة والأثر هو عقلى وهو أيضاً استعارة بالكناية.

د- محسوس لمعقول كقوله تعالى: ﴿... مَسَّيْمُ البَّاسَاءِ وَالصَّرَّاءِ... ﴾^(٤)، أصل التماس فى الأجسام فاستعير لمقاساة الشدة وكون المستعار منه حسياً والمستعار له عقلياً وكونها تصريحية ظاهر، والوجه للحوق وهو عقلى.

هـ- استعارة معقول لمحسوس، كقوله تعالى: ﴿... إِنَّا لَمَّا طَغَا المَاءُ ﴾^(٥) المستعار منه التكبير والمستعار له الماء، والجامع الاستعلاء المفرط.



(١) سورة الكهف، آية ٩٩.

(٢) سورة يس، آية ٥٢.

(٣) سورة الذاريات، آية ٤١.

(٤) سورة البقرة، آية ٢١٤.

(٥) سورة الحاقة، آية ١١.

٤- في الكنايات والتعريض في القرآن:

بين الزركشى أن العرب تعد الكناية من البراعة والبلاغة وهي عندهم أبلغ من التصريح، وقد عرفها بقوله: الكناية عن الشيء الدلالة عليه من غير تصريح باسمه في حين عرفها ابن الأثير بقوله: إن الكناية في أصل الوضع أن تتكلم بشئ وتريد غيره^(١) موافقاً به الزمخشري في حده للكناية "الكناية أن تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له"^(٢)، وهو يبين معناها عند أهل البيان بقوله: وهي عند أهل البيان أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعانى فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجئ إلى معنى هو تاليه وورديه في الوجود فيومئ به إليه ويجعله دليلاً عليه فيدل على المراد من طريق أولى مثاله قولهم: "طويل النجاد كثير الرماد"^(٣).

وعر الزركشى للكناية أسباباً هي:

١- التنبيه على عظم القدرة كقوله تعالى:

﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾^(٤)، كناية عن آدم.

٢- فطنة المخاطب كقوله تعالى في قصة داود:

﴿ خَصَّمَانِ بَغِيٍّ بَعْضُهُمَا عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾^(٥)، فكنى داود بخضم على لسان ملكين تعريضاً.

٣- ترك اللفظ إلى ما هو أجمل منه كقوله تعالى:

﴿ ... إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٦)

فكنى بالمرأة عن النعجة كعادة العرب، إنها تكنى بها عن المرأة، والحق أن في هذه

(١) ابن الأثير: المثل السائر ص ٢٤٨.

(٢) د. الجويني: منهج الزمخشري ص ٢٤٩.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٠١.

(٤) سورة الأعراف، آية ١٨٩.

(٥) سورة ص آية ٢٢.

(٦) سورة ص آية ٢٣.

العبارة ليساً لأن اللفظ الظاهر فى قول الزركشى يدل على أن المكنى به المرأة والمكنى عنه النعجة وهذا بخلاف الآية الكريمة والأصوب أن يقول: فكنى بالنعجة عن المرأة.

٤- تحسين اللفظ كقوله تعالى: ﴿... بَيْضٌ مَّكُونٌ﴾^(١)، فإن العرب كانت عادتهم الكناية عن حرائر النساء بالبيض.

٥- قصد البلاغة كقوله تعالى:

﴿... أَوْ مَنْ يُنشِئُوا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾^(٢)، فإنه سبحانه كنى عن النساء بأنهن ينشأن فى الترفه والتزين والتشاغل عن النظر فى الأمور ولو أتى بلفظ النساء لم يشعر بذلك إلى غير ذلك من الأسباب التى بينها للكناية^(٣).

والحق أن الزركشى اقتصر بحثه فى الكناية على أسبابها دون التعرض لأقسامها وهى عادة أهل البيان القدامى حيث كان بحثهم لها مقصوداً على الغرض منها والهدف من وجودها ولكن المتأخرين من علماء البيان قسموا الكناية إلى تقسيمات عدة كالكناية عن صفة أو موصوف أو نسبة، أو تكون تعريضاً أو تلويحاً أو تلوحاً أو إشارة أو رمزاً، أو إيماء وقد تكون بعيدة أو قريبة؟، ظاهرة أو خفية:

١- فمثال الكناية عن صفة: قوله تعالى فى ذم أحد سادات قريش:

﴿سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرطومِ﴾^(٤)، فالوسم على الخرطوم: كناية عن صفة المهانة والزلة التى تلحقه.

٢- الكناية عن موصوف: كقوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَحٍ وَدُسِّرُ﴾^(٥) كنى بالألواح والدسر عن السفينة.

(١) سورة الصافات، آية ٤٩.

(٢) سورة الزخرفة آية ١٨.

(٣) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٠٩.

(٤) سورة القلم، آية ١٦.

(٥) سورة القمر، آية ١٣.

٣- الكناية عن نسبة كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَنْحَسِرْتَنِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾^(١)، فرط في جنبه وفي جانبه: يريد في حقه^(٢).

إلى غير ذلك من أقسام الكناية التي لم يبينها لنا الزركشي واكتفى بذكر التعريض والتلويح والتوجيه.

وهو بعد أن بين الكناية بين التعريض بقوله: "وأما التعريض فقليل: إنه الدلالة على المعنى من طريق المفهوم، وسمى تعريضاً لأن المعنى يفهم من عرض اللفظ أى جانبه ويسمى التلويح لأن المتكلم يلوح منه للسامع ما يريد في حين بينه الزمخشري بقوله أن تذكر شيئاً تدل به على شيء لم تذكره"^(٣)، وجعل الزركشي من أمثلة التعريض قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾^(٤) وبين أن من أقسام التعريض: أن يخاطب الشخص والمراد غيره سواء أكان لخطاب مع نفسه أو مع غيره كقوله تعالى: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٥) فهي مخاطبة للنبي ﷺ والمراد غيره وإخراج المحال عليه في صورة المشكوك والمراد غيره^(٥).

ثم يبين نوع ثالث وهو التوجيه بينه بأنه ما احتمل معنيين ويؤتى به عند فطنة المخاطب كقوله تعالى حكاية عن أخت موسى عليه السلام: ﴿هَلْ أَذُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَصِیحُونَ﴾^(٦) (القصص من الآية: ١٢) فإن الضمير "له" يحتمل أن يكون لموسى وأن يكون لفرعون.

(١) سورة الزمر، آية ٥٦.

(٢) د. عبد الفتاح لاشين: البيان في ضوء أساليب القرآن، دار المعارف، ج ١، ١٩٧٧.

(٣) د. الجويني: منهج الزمخشري ص ٢٤٩.

(٤) سورة الأنبياء آية ٦٣.

(٥) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣١٢.

(٦) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٣١٤.

ثالثاً: علم البرع:

جرت العادة عند البلاغيين إلى تقسيم علم البديع إلى قسمين:

محسنات معنوية، محسنات لفظية ولكن الدرس المستفاد من معالجة الزركشي البلاغية للنص القرآني يوقفنا على قسم ثالث وهو (١):

المحسنات اللفظية المعنوية: ومنها الطباق لأنه قسمان لفظي ومعنوي، ومنها معرفة المناسبات بين الآيات، ومنها معرفة الفواصل ورؤوس الآي، وعلى ذلك يمكننا كيفية معالجة الزركشي لهذا القسم من هذا المنطلق.

أولاً: المحسنات المعنوية:

١- المقابلة:

يقتضينا البحث في هذا النوع أن نبين فهم السابقين للمقابلة لنقف على كيفية معالجة الزركشي لهذا النوع البديع، فنجد العسكري عرفها بقوله: المقابلة إيراد الكلام ثم مقابله بمثله في المعنى واللفظ على جهة الموافقة أو المخالفة^(٢)، في حين أن الزركشي أوضح معنى المقابلة بقوله: "وهي ذكر الشيء مع ما يوازيه في بعض صفاته ويخالفه في بعضها وهي من باب المفاعلة كالمقابلة والمضاربة"^(٣)، ومع أن الزركشي عدها قريبة من الطباق إلا أنه فرق بينهما في وجهين:

الأول: أن الطباق لا يكون إلا بين الضدين غالباً، والمقابلة تكون لأكثر من ذلك.

الثاني: لا يكون الطباق إلا بالأضداد والمقابلة بالأضداد وغيرها ولهذا جعل ابن الأثير الطباق أحد أنواع المقابلة.

(١) ونحن وإن كنا لا نسلم بهذا التقسيم لاندراج الجميع تحت المحسنات اللفظية المعنوية لكننا أوردناه كذلك تيسيراً للفهم وبعداً عن التثقيقات.

(٢) العسكري: الصناعتين ص ٣٢٨.

(٣) الزركشي: البرهان ج ٣ راجع القسم الخاص بالمقابلة.

وقد بين الزركشى أن المقابلة تنقسم إلى ثلاثة أنواع: نظيرى ونقيضى وخلافى ونبه أن الخلافى أتمها فى التشكيك وألزمها بالتأويل والنقيض ثانيها، والنظيرى ثالثها ثم مثل لكل نوع من تلك الأنواع:

فمثال مقابلة النظيرين: قوله تعالى: ﴿... لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ...﴾ (١)

مقابلة السنة والنوم ذكر أنهما جميعاً من باب الرقاد المقابل باليقظة.

ومثال النقيضى: قوله تعالى: ﴿وَحَسْبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ (٢)، بين الزركشى

أن هذه هى مقابلة النقيضين، ثم السنة والنوم بانفرادهما متقابلان فى باب النظيرين ومجموعهما يقابلان النقيض الذى هو اليقظة، ولو قرب الزركشى الصورة السابقة إلى الذهن بجعلها مقابلة اثنين باثنين لكان أيسر على الفهم، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ (٣)، فقابل الضحك والقللة بالبكاء والكثرة ولكن الزركشى سمى هذا التقسيم بالشكل الرباعى ومثل له بقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ (٤) ، وبين أن "صدق" تقابل "كذب"، و"صلى" الذى هو اقبل ب "تولى".

ومثال الخلافين: مقابلة الشر بالرشد فى قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدُ

بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشْداً﴾ (٥) فقابل الشر بالرشد وهما خلافيان و ضد الرشده الغى، و ضد الشر الخير (٦).

والزركشى يذكر تقسيماً آخر للمقابلة حيث بين أن بعضهم قسم المقابلة إلى أربع:

١- أن يأتى بكل واحد من المقدمات مع قرينة من الثوانى، كقوله تعالى:

- (١) سورة البقرة، آية ٢٥٥.
- (٢) سورة الكهف، آية ١٨.
- (٣) سورة التوبة، آية ٨٢.
- (٤) سورة القيامة، آية ٣١-٣٢.
- (٥) سورة الجن، آية ١٠.
- (٦) الزركشى: البرهان ج ٢ ص

﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ۗ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ۗ ﴾^(١)

٢- أى يأتى بجميع الثوانى مرتبة من أولها كما قال تعالى:

﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ۗ ﴾^(٢)

وإن كان الزركشي لم يبين بالشرح كيف جاءت الثوانى مرتبة من أولها فى هذه الآية إلا أنه من الواضح أن الليل والنهار جاء فى صدر الكلام ثم قابلهما فى عجز الكلام بضدين وهما السكون والحركة على الترتيب، ثم عبر عن الحركة بلفظ الأرداف فاستلزم الكلام ضرباً من المحاسن زائداً عن المقابلة فجمعت هذه الكلمات: المقابلة، والتعليل والإشارة والإرداف واكتلاف اللفظ مع المعانى وحسن البيان وحسن النسق، فلذلك جاء الكلام آخذاً بعضه بأعناق بعض ثم أخبر بالخبر الصادق أن جميع ما عدده من النعم بلفظه الخاص وما تضمنته العبارة من النعم التى يلزم من لفظ الأرداف بعض رحمته حيث قال بحرف التبعية ومن رحمته" وكل هذا فى بعض آية عدتها عشر كلمات^(٣).

٣- أن يأتى بجميع المقدمات ثم بجميع الثوانى مرتبة من آخرها، ويسمى رد العجز على

الصدر كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ۗ ﴾^(٤)

٤- أن يأتى بجميع المقدمات ثم بجميع الثوانى مختلطة غير مرتبة ويسمى اللف كقوله

تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ؕ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ۗ ﴾^(٥)، فنسبة قوله: "متى نصر الله" إلى قوله: "...وَالَّذِينَ ءَامَنُوا..." كنسبة

(١) سورة النبا آية ١٠-١١.

(٢) سورة القصص آية ٧٣.

(٣) ابن أبى الإصبع: تحرير التعبير ص ١٨٠، تحقيق د. حفى شرف.

(٤) سورة آل عمران، آية ١٠٦-١٠٧.

(٥) سورة البقرة، آية ٢١٤.

قوله: "... يَقُولَ الرَّسُولُ ... " ... أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ... "، لأن القولين المتباينين يصدران عن متباينين.

ثم ذكر تقسيماً آخر للمقابلة حيث عد من أقسامها:

أ - مقابلة الشيء بمثله وهو ضربان:

- ١- مقابل في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا... ﴾ (١).
- ٢- مقابل في المعنى دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّيَ... ﴾ (٢). ينبه الزركشى أنه لو كان التقابل هنا من جهة اللفظ لكان التقدير: وإن اهتديت فإنما اهتديت لها" وينبه أن باب المعنى باب عظيم يحتاج إلى فضل تأمل وهو يتصل بالفواصل.

ب- المقابلة تنقسم باعتبار آخر:

- ١- تكون من مقابلة اثنين باثنين كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ (٣).
- ٢- ومن مقابلة أربعة بأربعة كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَىٰ ﴾ (٤).
- ٣- ومن مقابلة خمس بخمس كقوله تعالى: ﴿ إِنْ أَلَّهَ لَا يَسْتَحْيِي - أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ (٥)، للدلالة على الحقير والكبير وهو من الطباق الخفى.

وينبه أنه قد يجئ نظم الكلام على غير صورة المقابلة في الظاهر وإذا توهم كان أكمل

المقابلات ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۗ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ﴾ (٦)، فقابل الجوع بالعرى والظمأ بالضحى.

(١) سورة النمل، آية ٥٠.

(٢) سورة سبأ، آية ٥٠.

(٣) سورة التوبة، آية ٨٢.

(٤) سورة الليل آية ٥.

(٥) سورة البقرة، آية ٢٦.

(٦) سورة طه، آية ١١٨-١١٩.

وأفرد مباحث للتورية وجعل من أقسامها: المرشحة، والمجردة، كما تناول الاستخدام وفرق بينه وبين التورية ومثل له بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ (الرعد من الآية: ٢٨)، فالكتاب يستعمل لمعنيين كما تناول التجريد وعرفه بأن: تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر كأنه مباين له، فيخرج ذلك إلى ألفاظه بما اعتقدت ذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...﴾ (ال عمران من الآية: ١٩٠)، فظاهر هذا أن في العالم من نفسه آيات وهو عينة ونفسه تلك الآيات.



ثانياً: المحسنات اللفظية:

١- التجنيس:

عد الزركشى التجنيس من المحاسن اللفظية لا المعنوية، وسيأتى تفصيل ذلك وعرف العسكري التجنيس بقوله: أن يورد المتكلم كلمتين تجانس كل واحدة منهما صاحبتهما في تأليف حروفها، وعد منها ما تكون الكلمة تجانس الأخرى لفظاً واثنان معنى ^(١)، في حين لم يعرف الزركشى التجنيس وإنما جاء مطبقاً مقسماً على حسب وقوعه في القرآن وأقسام التجنيس عنده هي:

أ- أن تتساوى فيه حروف الكلمتين، كقوله تعالى:

﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾ ^(٢)
 وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ ﴾ ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ﴾ ^(٣) ينبه الزركشى أن هذا رد على من قال: ليس في القرآن غير الآية الأولى

(١) العسكري: الصناعتين، ص ٣١٠.

(٢) سورة الروم، آية ٥٥.

(٣) سورة الصافات، آية ٧٢-٧٣.

والذي قال بذلك هو ابن الأثير^(١)، في حين أن ابن أبي الحديد لم يعد تلك الآية من التجنيس بل عد الساعة في الموضوعين بمعنى واحد، على أن إحداهما حقيقة والأخرى مجازاً.

ب- أما زيادة في إحدى الكلمتين كقوله تعالى:

﴿وَأَلْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴿١٨﴾ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾^(٢).

ج- وأما لاحق بأنه يختلف أحد الحرفين، كقوله تعالى:

﴿وَأَنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴿٧﴾ وَأَنَّهُ رَاحِبٌ أَحْسَبٌ لَشَدِيدٍ﴾^(٣).

د- وأما في الخط وهو أن تشبها في الخط لا في اللفظ كقوله تعالى:

﴿وَهُمْ مُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾^(٤).

هـ- وأما في السمع لقرب أحد المخرجين من الآخر كقوله تعالى:

﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾^(٥)، وينبئ أنه قريب من هذا

الاقتضاب، وهو أن تكون الكلمات يجمعها أصل واحد في اللغة كقوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾^(٦).

وعد الزركشي كما نوهنا سالفاً الجناس من المحاسن اللفظية لا المعنوية، ولهذا تركوه

عند قوة المعنى بتركه كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(٧).

قال: معناه: وما أنت مصدق لنا، فيقال: ما الحكمة في العدول عن الجناس وهلا

قيل: "وما أنت مصدق لنا ولو كنا صادقين" فإنه يؤدي معنى الأول مع زيادة رعاية

التجنيس اللفظي، والجواب: أن في "مؤمن لنا من المعنى ما ليس في "مصدق" ذلك أنك

إذا قلت: مصدق لي فمعناه قال لي صدقت وأما "مؤمن" فمعناه مع التصديق إعطاء الأمن

(١) ابن الأثير: المثل السائر ص ٩٩.

(٢) سورة القيامة، آية ٢٩-٣٠.

(٣) سورة العاديات، آية ٧-٨.

(٤) سورة الكهف، آية ١٠٤.

(٥) سورة القيامة، آية ٢٢-٢٣.

(٦) سورة الواقعة، آية ٨٩.

(٧) سورة يوسف، آية ١٧.

النص القرآني عند الزركشى بين الفهم والتدقيق

ومقصودهم التصديق وزيادة وهو طلب الأمن فهذا أعدل إليه وينبى أن تتأمل هذه اللطائف الغريبة، والأسرار العجيبة فإنها نوع من الإعجاز القرآني.

ثم ينبى أن الجنس إذا دخله نفى عد طباقاً كقوله تعالى:

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(١) لأن ﴿...الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ هم الجاهلون ونبى أن فى هذا يختلط التجنيس بالطباق.

٢- رد العجز على الصدر:

بين العسكرى بأن رد العجز على الصدر يكون فى النثر ويكون فى النظم، فى النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين أى المتفقين فى اللفظ والمعنى أو المتجانسين فى اللفظ دون المعنى والمحققين بالمتجانسين وهما اللذان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق فى أول الفقرة والآخر فى آخرها، كقوله تعالى: ﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴾^(٢).

عد الزركشى رد العجز على الصدر قسماً من أقسام المقابلة وهو أن يأتى بجميع المقدمات ثم يجمع الثوانى مرتبة من آخرها كقوله تعالى:

﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾^(٣) وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فِى رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِىهَا خَالِدُونَ^(٤) وكقوله تعالى: ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا ﴾^(٥).

٣- عكسه أى رد الصدر على العجز:

ينبى الزركشى بقوله: هو أن يقدم فى الكلام جزء ثم يؤخر كقوله تعالى: ﴿... لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ... ﴾^(٥).

(١) سورة الزمر، آية ٩.

(٢) سورة الأحزاب، آية ٣٧.

(٣) سورة آل عمران، آية ١٠٦-١٠٧.

(٤) سورة المائدة، آية ٩٦.

(٥) سورة الممتحنة، آية ١٠.

٤- الجام الخضم بالحجة:

نبه الزركشى أنه من أساليب القرآن ومعناه الاحتجاج عن المعنى المقصود بحجة عقلية تقطع المعاند له فيه وهو ينكر على ابن المعتز إنكاره لهذا النوع فى القرآن وبين أن منه قوله تعالى: ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ... ﴾ (١)

بين الزركشى أن ذلك حجة عقلية تقديرها أنه لو كان خالقان لاستبد كل منهما بخلقه فكان الذى يقدر عليه أحدهما لا يقدر عليه الآخر يودى إلى تناهى مقدراتهما وذلك يبطل الإلهية فوجب أن يكون الألهة واحد، ثم زاد فى الحاج فقال:

﴿... وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (٢)، أى لغلّب بعضهم بعضاً فى المراد ولو أراد أحدهما إحياء جسم والآخر إماتته لم يصح ارتفاع مرادهما لأن رفع النقيض محال ولا وقوعها للقضاء، فنفى وقوع أحدهما دون الآخر وهو الغلوب وهذه تسمى دلالة التمانع وهى كثيرة فى القرآن، كقوله تعالى: ﴿... إِذَا لَا تَبْتَغُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ (٣).

ومنه نوع منطقى: وهو استنتاج النتيجة عن مقدمتين وذلك من أول سورة الحج إلى قوله: ﴿... وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ (٤)، فنطق على خمس نتائج فى عشر مقدمات فالمقدمات من أول السورة: ﴿... وَأَنْبِئْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ (ق من الآية: ٧) والنتائج من قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (الحج من الآية: ٦) إلى قوله: ﴿... أَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ (الحج من الآية: ٧) ومنه قوله تعالى: ﴿... وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ...﴾ (٥)، مقدمتان ونتيجة لأن إتباع الهوى يوجب الضلال والضلال يوجب سوء

(١) سورة المؤمنون، آية ٩١.
(٢) سورة المؤمنون، آية ٩١.
(٣) سورة الإسراء، آية ٤٢.
(٤) سورة الحج، آية ٧.
(٥) سورة ص آية ٢٦.

العذاب، فأتتج: أن إتباع الهوى يوجب سوء العذاب، ومن هذا يتضح تأثر الزركشى بالمنطق مما جعله يشفق على تلك التشقيقات التي أوردتها تطويماً لفكره^(١).

٥- التقسيم:

يبين الزركشى أنه ليس المراد به القسمة العقلية التي يتكلم عليها المتكلم لأنها قد تقتضى أشياء مستحيلة كقوله: الجواهر لا تخلو إما أن تكون مجتمعة أو مفترقة أولاً مفترقة ولا مجتمعة أو مجتمعة ومفترقة، معاً أو بعضها مجتمع وبعضها مفترق فإن هذه القسمة صحيحة عقلاً لكن بعضها يستحيل وجوده، وهو استيفاء المتكلم أقسام الشئ بحيث لا يغادر شيئاً وهو آلة الحصر ومظنه الإحاطة بالشئ، كقوله تعالى:

﴿... فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنًا...﴾^(٢)، بين أن العالم لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة: إما ظالم لنفسه وإما سابق صادر إلى الخيرات، وإما مقتصد فيها وهذا من أوضح التقسيمات وأكملها.

٦- التعديد:

بين الزركشى أن حده: هو ارتفاع الألفاظ المبددة على سياق واحد وأكثر ما يؤخذ فى الصفات ومقتضاها إلا يعطف بعضها على بعض لاتحاد حملها ويجربها مجرى الوصف فى الصدق على ما صدق ولذلك يقل عطف بعض صفات الله على بعض فى التنزيل كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ...﴾^(٣) وإنما عطف: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ...﴾^(٤)، لأنها أسماء متضادة المعانى فى موضوعها فوق الوهم بالعطف عن يستبعد ذلك فى ذات واحدة لأن الشئ الواحد لا يكون ظاهراً باطناً من وجه لذلك كان العطف فيه أحسن.

(١) الزركشى: البرهان، ج ٣ ص ٤٧٠.

(٢) سورة فاطر، آية ٢٢.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٥٥.

(٤) سورة الحديد آية ٣.

وقد جاء قليلاً في غير الصفات كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ....﴾^(١) أنهما جنسان مختلفان، إذا اشتركا في حكم لم يكن بد من توسيط العاطف بينهما وأما العطف الثاني فمن عطف الصفة على الصفة بحرف الجمع، فكان معناه: أن الجامعين والجامعات لهذه الصفات أعد لهم مغفرة^(٢).

ثالثاً: المحسنات اللفظية المعنوية:

١- الطباق:

يبينه الزركشى بقوله: أن تجمع بين متضادين مع مراعاة التقابل كالبياض والسواد والليل والنهار، وقسمه إلى قسمين: لفظي ومعنوي:

أ- فالطباق اللفظي: هو ما كانت المقابلة بين الشئ وضده في اللفظ ومنه قوله تعالى ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٣)، فذكر الليل والنهار وهما ضدان ثم قابلهما بضدين وهما الحركة والسكون على الترتيب، ثم عبر عن الحركة بلفظ الأرداف، فاستلزم الكلام ضرباً من المحاسن زائداً على المبالغة^(٤).

ب- الطباق المعنوي: وهو ما كانت المقابلة بين الشئ وضده في المعنى لا في اللفظ كقوله تعالى: ﴿.... الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾^(٥) قال أبو علي في الحجة: لما كان البناء رفعا للمبنى قوبل بالفرش الذي هو على خلاف البناء ومن ثم وقع البناء على ما فيه ارتفاع في نصيبه إن لم يكن مقدراً^(٦).

(١) سورة الأحزاب، آية ٣٥.
 (٢) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٤٧٦.
 (٣) سورة القصص، آية ٧٣.
 (٤) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٤٥٥.
 (٥) سورة البقرة، آية ٢٢.
 (٦) الزركشى: البرهان ج ٣ ص ٤٥٦.

ونبه إلى أن هناك طباقاً يسمى الطباق الخفى كقوله تعالى: ﴿... مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ
أَغْرَقُوا فَأَدْخِلُوا نَارًا﴾^(١)، لأن الفرق من صفات الماء فكأنه جمع بين الماء فى النار
والنار وبين أن ابن منقذ ذكر أنه أخفى طباقاً فى القرآن.

٢- معرفة المناسبات بين الآيات:

بين الزركشى أن علم المناسبة علم شريف تحرز به العقول ويعرف به قدر القائل فيما
يقول والمناسبة فى اللغة: المقاربة وفى القياس: الوصف المقارب للحكم، ونبه على أنواع
العلاقات بين فواتح الآتى وخواتمها ومرجعها إلى معنى ما رابط بينهما: عام أو خاص، عقلى
أو حسى أو خيالى، أو تلازم ذهنى: كالسبب والمسبب والعلة والمعلول والنظيرين والضدين
ونحوه أو التلازم الخارجى: كالترتب على ترتيب الوجود الواقع فى باب الخبر، وفائدة ذلك
جعل أجزاء الكلام بعضها آخداً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله
حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء واستند الزركشى إلى أقوال الرازى وابن العرى
والشهرابانى وابن عبد السلام الذين اهتموا بعلم المناسبة وجعلوه من لطائف القرآن
وأشاروا إلى أن أكثرها مودعة فى الترتيبات والروابط.

وهو يبين أن الذى ينبغى فى كل آية أن يبحث أول كل شئ عن كونها مكملة لما
قبلها أو مستقلة، ثم المستقلة ما وجه مناسبتها لما قبلها ففى ذلك علم جم وهكذا فى السور
يطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقى له وعلى ذلك بين أن ترتيب السور توقيفى وينبه
على أنه إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته فى غاية المناسبة لما ختم به السورة قبلها ثم
هو يخفى تارة ويظهر أخرى كافتتاح سورة الأنعام بالحمد فإنه مناسب لختام سورة المائدة
من فصل القضاء كما قال سبحانه: ﴿... وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

(١) سورة نوح، آية ٢٥.

﴿الْعَامِينَ﴾^(١) وكافتتاح سورة البقرة بقوله: ﴿الْمَرْحُومَةِ﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ...﴾^(٢)

إشارة إلى الصراط فى قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٣)، كأنهم لما سألوا الهداية إلى الصراط المستقيم قيل لهم: ذلك الصراط الذى سألتم الهداية إليه هو الكتاب وهذا معنى حسن يظهر فيه ارتباط البقرة بالفاتحة.

وهو يرى ارتباط الآى بطريق آخر حيث يقول: ومن لطائف سورة الكوثر إنها كالمقابلة للتى قبلها وهى سورة الماعون، لأنها قد وصف الله فيها المنافق بأمر أربعة البخل وترك الصلاة، والرياء فيها ومنع الزكاة، فذكر هنا فى مقابلة البخل: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر من الآية: ١)، أى الكثير وفى مقابلة ترك الصلاة: "فَضْلٌ" أى دم عليها وفى مقابلة "الرياء" لريك أى لرضاه لا للناس وفى مقابلة منع الماعون "وانحر" وأراد به التصدق بلحم الأضاحى فاعتبر هذه المناسبة العجيبة^(٤)، وبهذا الارتباط يظهر أن القرآن كله كالكلمة الواحدة^(٥).

وهو يبين أنواع ارتباط الآى بعضها ببعض ويقسم قسمين:

- أ - أن يظهر الارتباط بينهما لتعلق الكلام بعضها ببعض وعدم تمامه بالأولى.
- ب- وإما ألا يظهر الارتباط بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى وأنها خلاف النوع المبدوء به فإما أن تكون معطوفة على ما قبلها بحرف من حروف العطف المشترك فى الحكم، أو لا تكون.

(١) سورة الزمر، آية ٧٥.

(٢) سورة البقرة، آية ١، ٢.

(٣) سورة الفاتحة، آية ٦.

(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٤.

(٥) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٤.

الأول: أن تكون معطوفة ولا بد أن تكون بينهما جهة جامعة على ما سبق تقسيمه كقوله

تعالى: ﴿.... يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا خَرَجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾^(١)، وقوله ﴿.... وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٢)

وفائدة العطف جعلهما كالنظيرين والشريكين ونبه الزركشى أن العلاقة بينهما المضادة، وهذا كمناسبة ذكر الرحمن بعد ذكر العذاب والرغبة بعد الرهبة وعادة القرآن العظيم إذا ذكر أحكاماً ذكر بعدها وعداً ووعداً ليكون ذلك باعثاً على العمل بما سبق أو تكون العلاقة من باب الاستطراد أو من قبيل التمثيل لما هم عليه من تعكيسهم في سؤالهم وأن مثلهم كمثله من يترك باباً ويدخل من ظهر البيت

فقليل لهم: ليس البر ما أنتم عليه من تعكيس الأسئلة ولكن البر من اتقى ذلك ثم قال الله سبحانه: ﴿.... وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ مِنْ آبَائِهِمْ...﴾ (البقرة من الآية: ١٨٩)^(٣)، أى باشروا الأمور من وجوهها التي يجب أن تباشر عليها ولا تعكسوا.

وينبه أن القرآن يشتمل على نوع عظيم يسمى التخلص ومثاله ما جاء في سورة النور ومتى قصد التخلص فلا بد من التوطئة له ومن بديعة قوله تعالى ﴿خُنُفٌ نَقْصٌ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ...﴾^(٤)، يشير إلى قصة يوسف عليه السلام فوطأ بهذه الجملة إلى ذكر القصة يشير إليها بهذه النكته من باب الوحي والرمز^(٥).

الثاني: ألا تكون معطوفة فلا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام وهى قرائن معنوية مؤذنة بالربط والأول مزج لفظي وهذا مزج معنوي تنزل الثانية من الأولى منزلة جزئها الثاني وله أسباب:

(١) سورة الحديد، آية ٤.

(٢) سورة البقرة آية ٢٤٥.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٤١.

(٤) سورة يوسف، آية ٣.

(٥) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٤٢.

أ - التنظير فإن إلحاق التنظير بالتنظير من دأب العقلاء، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ...﴾^(١)، عقب قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا هُمْ دَرَجَتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾^(٢).

ب- المضادة: ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ...﴾^(٣) فإنه أول السورة كان حديثنا عن القرآن الكريم وأن من شأنه كيت وكيت وأنه لا يهدى القوم الذين من صفاتهم كيت وكيت فرجع الحديث عن المؤمنين فلما أكمله عقب بما هو حديث عن الكفار فبينهما جامع وهى بالتضاد من هذا الوجه.

ج- الاستطراد كقوله تعالى: ﴿يَنْبِئُ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوَاءَ بَعْضِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾^(٤)، ونبه أنه قد يكون اللفظ متصلاً بالآخر والمعنى على خلافه كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لِيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ...﴾^(٥) فقولته: ﴿... كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ...﴾ (النساء من الآية: ٧٣) منظوم بقوله: قال قد أنعم الله على لأنه موضع الشماتة.

٣- معرفة الفواصل ورؤوس الآي:

حدد الزركشى أن الفاصلة هي كلمة آخر الآية كقافية الشعر وقريضة السجع واستند فى ذلك على ما ذكره، الدانى والجعبى والباقلانى وقد عرفها الدانى: بأن الفاصلة هي الكلام المنفصل مما بعده، وبين أن الفاصلة تقع عند الاستراحة فى الخطاب لتحسين الكلام بها وهى الطريقة التى يباين القرآن بها سائر الكلام وسميت فواصل لأنه ينفصل عنها الكلامان وذلك أن آخر الآية فصل بينهما وبين ما بعدهما ولم يسموها أسجاعاً.

(١) سورة الأنفال، آية ٥.

(٢) سورة الأنفال، آية ٤.

(٣) سورة البقرة، آية ٦.

(٤) سورة الأعراف، آية ٢٦.

(٥) سورة النساء، آية ٧٣.

ثم فرق بين الفواصل والأسجاع: فذكر ما قال به الرماني من أن السجع عيب والفواصل بلاغة^(١)، وما قال به الباقلائي من أن السجع يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي إلى السجع وليس كذلك ما اتفق مما هو في تقدير السجع من القرآن لأن اللفظ يقع فيه تابعاً للمعنى^(٢)، وما قال به ابن سنان من أنه أثبت السجع القرآني ورد مذهب المخالفين فقد بدأ بذكر مذهب المخالفين في تسمية أواخر الكلمات فواصل لا أسجاعاً وتفرقتهم بين الأسجاع والفواصل بأن الأولى تقصد لذاتها وتخضع للفظ والثانية تتبع المعاني ولا تكون مقصود لذاتها.

والزركشي يفرق بين الفواصل والأسجاع فيبين أن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول وأن الفواصل منها ما يكون متماثل الحروف في المقاطع فيكون سجعاً ومنها ما يكون متقارباً لا متماثلاً فلا يكون سجعاً وكل من المتماثل والمتقارب إما أن يكون طوعاً سهلاً تابعاً لمعناه وإما أن يكون على الضدين ذلك فالأول محمود والثاني مذموم، والقرآن ورد فيه القسمان جميعاً المتماثل والمتقارب وكلاهما في القسم المحمود واستند في ذلك على ما قال به ابن سنان الخفاجي ثم بين قول حازم من أنه كيف يعاب السجع على الإطلاق أو إنما نزل القرآن على أساليب الفصيح من كلام العرب وإنما لم يجئ على أسلوب واحد لأنه لا يحسن في الكلام جميعاً أن يكون مستمراً على نبط واحد لما فيه من التكلف ولما في الطبع من الملل عليه ولأن الافتنان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضرب واحد، فلهذا وردت بعض آي القرآن متماثلة المقاطع وغيرهما غير متماثل^(٣).

وهو بعد أن بين ما قال به العلماء من الفرق بين السجع والفواصل بين إيقاع المناسبة على مقاطع الفواصل متأكد جداً، ومؤثر في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من

(١) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص ١٦٥.

(٢) الباقلائي: إعجاز القرآن ص ٨٨.

(٣) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٦٠.

النفس تأثيراً عظيماً ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها فى مواضع وقد حصر تلك المواضع حصراً دقيقاً فذكر منه زيادة حرف لأجل الفاصلة ولهذا ألحقت الألف بـ "الظنون" فى قوله تعالى ﴿.... وَتَظُنُّونَ بِأَلَلِّهِ الظُّنُونَا﴾^(١)، لأن مقاطع فواصل هذه السورة ألفت من منقلبة عن تنوين فى الوقت فزيد النون ألف لتساوى المقاطع وتناسب نهايات الفواصل ومثله ﴿.... فَأَصَلُّونَا السَّبِيلَا﴾^(٢) (الأحزاب من الآية: ٧٦) ﴿.... وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾^(٣) (الأحزاب من الآية: ٦٦) إلى غير ذلك من الفواصل^(٤).

ثم بين عن طريق التفريقات ما تختص به (الفواصل) وعمرتها:

١- قد كثر فى القرآن الكريم ضم كلمة المقطع من الفاصلة بحروف المد واللين وإلحاق النون، وحكمته وحدد التمكن من التطريب بذلك.

٢- أن مبنى الفواصل على الوقف، ولهذا أشاع مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس كقوله تعالى ﴿.... إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾^(٥)، مع تقدم قوله: ﴿.... عَذَابٌ وَأَصِيبٌ﴾^(٦).

٣- إنه لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجرد هذا إلا مع بقاء المعانى على سداها.

٤- أن الفواصل تنقسم إلى ما تماثلت حروفه فى المقاطع، ومثاله:

﴿وَالطُّورِ﴾ و﴿كَتَبِ مَسْطُورٍ﴾ فى ﴿رَقِي مَنشُورٍ﴾ و﴿وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾ و﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ﴾^(٧). ونبه إلى أن هذا يكون فى السجع، وإلى ما تقاربت حروفه فى المقاطع ولم تتماثل وهذا لا يكون سجعاً ومثال المتقارب فى الحروف قوله: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٨) و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٩)، وقد نبه الزركشى هذا لا يسمى سجعاً قطعاً عند القائلين

(١) سورة الأحزاب، آية ١٠.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٦٨ وما بعدها.

(٣) سورة الصافات، آية ١١.

(٤) سورة الصافات، آية ٩.

(٥) سورة الطور، آية ١-٥.

(٦) سورة الفاتحة، ٣-٤.

بإطلاق السجع فى القرآن لأن السجع ما تماثلت حروفه ونبه أن فواصل القرآن الكريم لا تخرج عن هذين القسمين بل تنحصر فى المتماثلة والمتقاربة^(١).

٥- قسم البديعيون السجع والفاصل إلى متوازن ومطرف وأشرفها المتوازى، وهو أن تتفق

الكلمتان فى الوزن وحروف السجع كقوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُورٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿٢﴾﴾، والمطرف أن يتفقا فى حروف السجع لا فى الوزن كقوله تعالى:

﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿٣﴾﴾.

٦- بين الزركشى أن من المواضع التى يتأكد فيها إيقاع المناسبة مقاطع الكلام وأواخره

وإيقاع الشئ فيها بما يشاكله فلا بد أن تكون مناسبة للمعنى المذكور أولاً وإلا خرج

بعض الكلام عن بعض ومنه ما يستخرج بالتأمل اللبيب وقد عدها الزركشى منحصرة

فى أربعة أشياء: التمكين، التوشيح، الإيفال، التصدير^(٤).



(١) راجع الزركشى: البرهان ج ١ ص ٧٢.

(٢) سورة الفاشية، آية ١٣-١٤.

(٣) سورة نوح، آية ١٢-١٣.

(٤) راجع الزركشى: البرهان ج ١ ص ٧٩ وما بعدها.

obeikandi.com

الخاتمة

نحاول في هذه الخاتمة أن نثبت النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسة، وتناولها

من جانبين:

الأول: جهود (السابقين) على (الزركشي) من (أفغوا) في علوم (القرآن) مجتمعة:

١- أثبتت الدراسة أن الفضل الأول في تأليف علوم القرآن مجتمعة يرجع لأصحاب كتب التفسير الذين افردوا لتفاسيرهم مقدسات قيمة عن علوم القرآن التي باننا من خلال درس أربع مقدسات أشهر كتب التفاسير ذات الاتجاهات المختلفة خلال خمسة قرون من نهاية القرن الثالث الهجري وبداية القرن الرابع الهجري حتى نهاية القرن الثامن الهجري.

٢- انتهت الدراسة إلى إثبات البداية الحقيقية في تأليف علوم القرآن مجتمعة، ترجع إلى الباقلاني ت ٤٠٣هـ بمؤلفه: نكت الانتصار لنقل القرآن، وإن القول بأن البداية الحقيقية للتأليف كانت بمؤلف عجائب علوم القرآن لابن الأنباري ت ٣٢٨هـ مردود، لما أثبتته الدراسة من أن كتاب عجائب علوم القرآن هو نفسه كتاب فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن لابن الجوزي ت ٥٩٧هـ لما حدث من لبس على الناسخ أدى إلى تضليل الباحثين بعد ذلك، كما أن القول بأن البداية في التأليف ترجع إلى الحوفي ت ٤٣٠هـ بمؤلفه: البرهان في علوم القرآن، مردود أيضاً لما أثبتته الدراسة من أن هذا المخطوط في تفسير القرآن ويسمى البرهان في تفسير القرآن، وهو تفسير على طريقة النحاة، وليس في علوم القرآن. وبذلك حددت الدراسة مؤلفات علوم القرآن مجتمعة بالآتي:

أ- نكت الانتصار لنقل القرآن: للباقلاني ت ٤٠٣هـ

ب- فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن: لابن الجوزي ت ٥٩٧هـ

ج- المجتبا من المجتبا لنفس المؤلف.

د- جمال القراء وكمال الإقراء. للسخاوي ت ٦٤٣هـ.

٣- بينت الدراسة أن أحداً قبل المائة الرابعة للهجرة لم يؤلف أو يحاول أن يؤلف في علوم القرآن مجتمعة، لأن الدواعي لم تكن موفورة لديهم نحو هذا النوع من التأليف وأنها كانت مجموعة في صدور المبرزين من العلماء، على الرغم من أنهم لم يدونوها في كتاب، ولم يفردها باسم ومثال ذلك ما حدث مع الشافعي وما دار بينه وبين الخليفة

٤- أن جهود السابقين على الزركشي والتي حددنا مؤلفاتهم فيما سبق لم تكون متكاملة حيث تناول كل عالم- سواء في مقدمات كتب التفسير أو كتب علوم القرآن- موضوعات غلب عليها طابعه أو منهجه أو مذهبه الفقهي، لذلك جاءت تلك المقدمات وهذه الكتب غير وافية التأليف في علوم القرآن، وهذا ما أشار إليه الزركشي في مقدمة برهانه.

٥- أن تلك المقدمات وهذه الكتب وغيرها كانت من أهم مصادر الزركشي في جميع مادة كتابه البرهان.

(الجانب الثاني: جهود الزركشي):

تتبعت الدراسة الجهد التي بذلها الزركشي، وبينتها من ثلاثة جوانب،

١- بيان قيمة الزركشي كعالم من العلماء الذين ألفوا في علوم القرآن.

٢- منهج الزركشي في فهم النص القرآني.

٣- محاولات الزركشي في تذوق النص القرآني.

ولكي تكتمل الفائدة نبين النتائج التي توصلت إليها الدراسة في كل جانب من هذه

الجوانب على حدة:

أولاً: بيان قيمة الزركشي كعالم من العلماء الذين ألفوا في علوم القرآن:

قسمت الدراسة نتائج هذا الجانب ثلاثة أقسام:

١- إذا كان مجموع علوم القرآن فى كل مؤلف مما أشرنا إليه لم يتجاوز الخمسة عشر علماً، فإن مجموع تلك العلوم عند الزركشى بلغ سبعة وأربعين علماً، بل أدرج تحت كل علم أنواعاً كثيرة، يستأهل كل نوع أن يكون موضوعاً لمؤلف خاص.

٢- وإذا كان كل مؤلف من المؤلفات السابقة على الزركشى غلب عليه طابع مؤلفه أو منهجه أو مذهبه الفقهي، فإن الزركشى قد جمع بين المناهج المختلفة والمذاهب الفقهية المتعددة.

٣- وإذا كان الغالب على منهج السابقين على الزركشى فى التأليف قصد التطبيق، فإن الزركشى قصد إلى التعقيد والتطبيق معاً.

٤- استفاد الزركشى من مؤلفات السابقين عليه فى جمع مادة كتابه إذا كانت تلك المؤلفات من أهم مصادر الزركشى فى برهانه.

ب- بين الزركشى واللاحقين له:

إكمالاً للفائدة رأينا أن تثبت أثر الزركشى فيمن جاء بعده بداية من عصره حتى العصر الحاضر، فكل من ألف فى علوم القرآن نهل من كتاب البرهان - سواء منهم من نسب إليهم القول أو من أغفل ذلك، ونرى هذا الصنيع عند السيوطى فى كتابه الإتقان فى علوم القرآن، ومعتك الأقران فى إعجاز القرآن.

فالسيوطى يعترف فى مقدمة كتابه الإتقان أنه أطلع على كتاب البرهان للإمام الزركشى حيث يقول: "بلغنى أن الشيخ الإمام بدرالدين محمد بن عبد الله الزركشى أحد متأخرى أصحابنا الشافعيين، ألف كتاباً فى ذلك حافلاً، يسمى: البرهان فى علوم القرآن فتطلبته حتى وقفت عليه، فوجدته، قال فى خطبته "بين السيوطى ما جاء بمقدمة كتاب البرهان، ثم بين الأنواع التى ذكرها الزركشى، بعد هذا ذكر السيوطى بقوله: "ولما وقفت على هذا الكتاب ازددت به سروراً وحمدت الله كثيراً، وقوى العزم على إبراز ما أضمرته

وشددت الحزم في إنشاء التصنيف الذي قصدته، فوضعت هذا الكتاب العلى الشأن الجلى البرهان، الكثير الفوائد والإتقان، ورتبت أنواعه ترتيباً أنسب من ترتيب البرهان، وأدمجت بعض الأنواع في بعض وفصلت ما حققه أن يبان وزدته على ما فيه من الفوائد والفرائد والقواعد والشوارد، ما يشنف الأذان، وسميته بالإتقان في علوم القرآن^(١).

وبهذا يبين لنا السيوطي أنه اعتمد على كتاب البرهان في إخراج كتابه الإتقان والحق أن المطلع على الأنواع التي ذكرها السيوطي في كتابه الإتقان هي نفسها الأنواع التي ذكرها الزركشي مع بعض التعديلات وهي: أن بعض الأقسام التي جاءت داخل أنواع الزركشي عدها السيوطي أنواعاً مستقلة ورأينا أن صنيع الزركشي أدق من صنيع السيوطي، فالزركشي في تقسيمه للمكي والمدني جاء بأقسامه متكاملة، أما صنيع السيوطي حيث افرد في المكي والمدني الآتي: المكي والمدني، النوع الثاني: الحضري والسفري، والنوع الثالث: النهاري والليلي، النوع الرابع: الصيفي والشتائي، النوع الخامس: الفرائشي والنومي، النوع السادس: الأرضي والسماوي^(٢).

ولذلك فإننا إن دمجنا لك الأنواع التي عدها السيوطي تحت النوع الخاص بها نجد السيوطي كان تابعاً للزركشي في تقسيمات البرهان، بل تكاد تكون الأنواع واحدة. ثم إذا انتقلنا إلى صنيع السيوطي في تكوين مادة كتابه الإتقان نراه قد أخذ فقرات متكاملة وفصولاً من كتاب البرهان وهو يغزو بعضها للزركشي ويغفل آخرها، وهو وإن كان قد نبه الناس إلى كتاب البرهان إلا أنه كان من الأسباب التي أدت إلى إظهار كتاب الإتقان وظفره بمنزلة مرموقة بين العلماء، فصار بذلك مرجعاً عند الباحثين، والحق أني لا أستطيع أن أحصر تلك الفقرات والفصول لكثرتها وهذا متروك لمن تحفز همته نحو هذا الصنيع.

(١) السيوطي: الإتقان ج ١ ص ٢٣ وما بعدها.

(٢) السيوطي: الإتقان، ج ١ ص ٣٦.

وإذا طالعنا الكتب التي ألفت في علوم القرآن في العصر الحاضر نجدها قد اعتمدت على كتاب الإتقان ونسبت إلى السيوطي آراء الزركشي حتى قال عنه بعض الدارسين: "وكان المنتهى فيما كتبه الكاتبون في هذا العلم بالمعنى الفني ما كتبه المجلى في حلبة هذا الميدان والميرز في هذا السياق من بين الأقران حيث كان فرس رهانه كتاب الإتقان في علوم القرآن ذلك البحر الخضم الذي تستخدمه الجداول والخلجان اعتمد عليه من جاء بعده ولم يقاربه في الإتقان من كان قبله، وغير ذلك كثير، والحق أن فضل كل هذا يرجع للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي.

ج- ما يحسب للزركشي من جهد في علوم القرآن:

١- حفظه لعدد كبير من مصادر التراث العربي، فلقد استعان بمصادر فاقت الثلاثمائة مصدر، بينت الدراسة المطبوع منها والمخطوط، وما لم نقف عليه، إلى جانب بيانه لمصنفات كل علم من علوم القرآن.

٢- إلزام نفسه ببذل جهد كبير في الاستقصاء والتحليل حين يعرض للآراء التي قيلت في نوع من الأنواع حيث يناقشها ويرجع أصحابها.

٣- توفيقه بين الآراء حينما يستدعيه الأمر إلى ذلك مثل فعله في الجمع بين الأقوال حول ما جاء في أول ما نزل حيث يقول: وطريق الجمع بين الأقوال أن أول ما نزل من الآيات "اقرأ"، وإن ما نزل من أوامر التبليغ ﴿يَتْلُوهَا الْمُدِّتِرُّ﴾ (المدر الآية: ١) وأول ما نزل من السور "الفاتحة".

٤- ابتكاره لمنهج في العرض، وذلك بإحاطته بجميع جوانب النوع الذي يتناوله بالدرس.

٥- عدم تعصبه لمذهب فقهي معين:

أ- فمع أنه شافعي المذهب فهو عند عرضه لقضية فقهية يتناول آراء الحنابلة والشافعية والمالكية والحنفية ليدلل على هذه القضية.

ب- استقلاله بالرأى دون الجمود عند حد المذهب ومثال ذلك ما جاء فى بيان حقيقة القرآن ومجازه حيث يقول: وأما المجاز فاختلفت فى وقوعه فى القرآن والجمهور على الوقوع وأنكره جماعة منهم:

١- ابن القاص أحد فقهاء الشافعية.

٢- وابن خوير منذان من المالكية^(١).

٣- وداود الظاهري وابنه.

٤- وأبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني أحد فقهاء المعتزلة.

حيث يبطل أقوالهم مستدلاً على ذلك بأنه لو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن.

٦- مما يؤخذ على الزركشى وقوفه عند بعض الآراء دون إبداء لرأيه وعلى ذلك يمكننا تقسيم ما أورده من أقوال إلى ثلاثة أقسام:

أ- قسم يناقشه ويرجح أصحه، وقد بيناه فيما سبق.

ب- قسم يبطله ويأتى بنقيضه، وهذا بيناه أيضاً فيما سبق.

ج- قسم يترك الخيار فيه للقارئ، فلا يقطع فيه برأى، وهذا القسم يمكن أن نعه مأخذاً عليه.

٧- ومما يؤخذ عليه أيضاً اقتضابه لبعض الأنواع دون أن يفصل فيها القول، فكتابه ينقسم قسمين:

أ- قسم أفاض فيه القول وأحاط بجميع جوانبه.

(١) ذكر المحقق أن خوير منذان: بمعجمتين أو إهمال الأولى من علماء المالكية، تلميذ البهرى، من أهل البصرة توفى فى حدود الأربعمئة: هامش ٣ ج ٢ ص ٢٥٥، البرهان.

ب- قسم أشار إليه وأوجز فيه دون تفصيل، وبهذا الصنيع لم تكن الأنواع عنده على مستوى واحد من المعرفة.

٨- انتهت الدراسة إلى بيان الأنواع التى تدخل تحت فهم الزركشى لعلوم القرآن وقسمتها قسمين:

أ- مباحث تدور حول توثيق النص القرآنى: ويندرج تحتها من العلوم التى ذكرها الزركشى: كيفية إنزال القرآن، جمع القرآن ومن حفظه، عدد سور القرآن وآية وتحزيبه وتجزئته وترتيب سوره، ووجوب تواتره، آداب تلاوته وكيفيتها.

ب- أدوات تعين المفسر فى فهم النص القرآنى: وتتعلق بأسباب النزول والناسخ والمنسوخ، والمكى والمدنى، واللغات والقراءات والمحكم والمتشابه، والموهوم والمختلف، وتفسير القرآن وأحكامه واللغة والنحو والتصريف.

٩- كما بينت الدراسة الأنواع التى تدخل تحت تذوق الزركشى للنص القرآنى وهى معرفة المناسبات بين الآيات ومعرفة الفواصل ورؤوس الآى، معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأوضح، معرفة إعجازه، فى وجوه المخاطبات والخطاب فى القرآن، بيان حقيقته ومجازه فى الكناية والتعريض فى القرآن، فى أقسام معنى الكلام فى أساليب القرآن وفنونه البليغة.

ثانياً: منهج الزركشى فى فهم النص القرآنى:

بينت الدراسة منهج الزركشى فى فهم النص القرآنى إلى جانب فهمه لعلوم القرآن، فمن فهمه للنص القرآنى:

١- عند عرض الزركشى لمعرفة تفسير القرآن وتأويله، بين أن أحسن طرق التفسير: أن يفسر القرآن بالقرآن، أن يبين القرآن بالسنة، أن يكون المفسر محيطاً بعلم اللغة أى أن يحكم التفسير الظاهر، التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع. نراه قد طبق ذلك عند تعرضه لتفسير آية من القرآن:

أ- فهم فى تفسير القرآن بالقرآن، يبين فى علم المبهمات أنه قد يكون أبهم فى موضع استغناء ببيانه فى آخر فى سياق الآية كقوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بينه بقوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ ﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ ﴿يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ (البقرة من الآية: ٣٠) وقوله تعالى:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾

والمراد آدم والسياق بيينه.

ب- وهو فى بيان السنة للكتاب: ينبه الزركشى أن قوله ﷺ: "من قال لا إله إلا الله حرمه الله على النار" فى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولٰٓئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ﴾ (الأنعام من الآية: ٨٢) بين الزركشى أنه مفهوم من قوله:

﴿إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، (الصفات من الآية: ٣٥) فأخبر أنهم

دخلوا النار من أجل استكبارهم وإبائهم من قول: لا إله إلا الله، مفهوم هذا أنهم إذا قالوها مخلصين بها حرموا على النار.

ج- الأخذ بمطلق اللغة: والزركشى بارع فى التخريجات اللغوية محيط بها، قادر على الأخذ بزمامها، فهو ينبه أن هذا هو الطريق الذى تعرفه العرب، فهو الذى يرجع فيه إلى لسانهم وذلك شأن اللغة والإعراب، وبين أن اللغة يجب أن يعرفها المفسر، فيعرف معانيها ومسميات أسمائها، وهو يطبق ذلك فيذكر تخرج كل من أبى بكر وعمر عن تفسير كلمة "الأب"، ذكر الزركشى أنهما لم يجهلا معنى "الأب"، وإنما يحتمل والله أعلم أن "الأب" من الألفاظ المشتركة فى لغتهما أو فى لغات، فخشيا إن فسراه بمعنى من معانيه أن يكون المراد غيره، ولهذا اختلف المفسرون فى معنى الأب على سبعة أقوال على ما بيناه سابقا.

ويتضح تخريجاته اللغوية عندما يتعرض لتفسير قوله تعالى ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ
لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ (الشعراء الآية: ١٧٦)، حيث يقول: ليكة أصلها "الأيكة" نقلت
همزتها على لام التعريف وسقطت همزة الوصل لتحريك اللام وحذفت ألف
عضد الهمزة ووصل اللام فاجتمعت الكلمتان فصارت "ليكة" علامة على اختصار
وتلخيص وجمع فى المعنى وذلك فى حرفين، أحدهما: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ
الْمُرْسَلِينَ﴾ (ص الآية: ١٣) جمع فيه قصتهم مختصرة وموجزة فى غاية البيان
وجعلها جملة والثانى: قوله تعالى: ﴿وَتُمُودٌ وَقَوْمٌ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ
أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾ (ص الآية: ١٣) جمع الأمم فيها بألقابها وجعلهم جهة
واحدة، هم آخر أمة فيها ووصف الجملة قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾،
وليس الأحزاب وصفاً لكل منهم، بل هو وصف لجمعهم.

أما الإعراب: فقد أفاض فيه القول، حيث ذكر أن على الناظر فى كتاب
اللّه الكاشف عن أسراره النظر فى هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها، ككونها مبتدأ
أو خبراً، أو فاعله أو مفعوله، أو فى مبادئ الكلام أو فى جواب، إلى غير ذلك من
تعريف أو تنكير أو جمع قلة أو كثرة، نراه يطبق ذلك على قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ
هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ (الرعد الآية: ٢٣)
فيقال: أى ارتباط بينهما؟ وجوابه أن المبتدأ وهو "من" خبره محذوف أى أفمن
هو قائم على كل نفس تترك عبادته؟ أو معادل الهمزة تقديره: أفمن هو قائم على
كل نفس كمن ليس بقائم؟ ووجه العطف على التقديرين واضح أما الأول
فالمعنى أن ترك عبادة من هو قائم على كل نفس، ولم يكف التحرك حتى جعلوا
له شركاء، وأما الثانى فالمعنى: إذا انتفت المساواة بينهما فكيف تجعلون بغير
المساوى حكم المساوى فانظر إليه كيف فهم المعنى عن طريق الإعراب.

د- التفسير بالمقتضى من معنى الكلام: يرى الزركشى أن الاجتهاد لا يكون إلا إذا احتمل اللفظ معنيين، وبينه أنه لا يجوز التفسير بالرأى والاجتهاد من غير أصل نراه يفسر قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿ (الغاشية من الآية: ١٧) الآية يقول: فإنه يقال: ما وجه الجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض في هذه الآية؟ والجواب أنه جمع بينها على مجرى الألف والعادة بالنسبة إلى أهل الوبر، فإن كل انتفاعهم فى معاشهم من الإبل فتكون عنايتهم معروفة إليها، ولا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر وهو سبب تقلب وجوههم فى السماء، ثم لا بد لهم من مأوى يؤويهم وحصن يتحصنون به، ولا شئ فى ذلك كالجمال، ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم فى المنزل، عند التنقل من ارض إلى سواها، فإذا نظر البدوى فى خياله وجد صورة هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور.

٢- والزركشى فى فهمه للنص القرآنى متأثر بالنزعات الصوفية والتيارات الفكرية التى عمت العالم الإسلامى حتى عصره.

٣- ما عده الزركشى من أدوات المفسر طيقة على النص القرآنى الذى يمكن الإطلاع عليها من خلال فهمه لعلوم القرآن والتي سبق أن نبهنا عنها.

ثالثاً: محاولات الزركشى فى تذوق النص القرآنى:

بينت الدراسة أن محاولات الزركشى فى تذوق النص القرآنى ظهرت من خلال معالجته البلاغية للنص القرآنى، والتي قصد بها بيان الإعجاز القرآنى، والتي حددنا الأنواع التى تدخل تحت تذوق الزركشى للنص القرآنى، فإن تلك المعالجات جاءت نتيجة براعته البلاغية وسعة إطلاعه واستيعابه لأقسام البلاغة، وجهده فى استقصاء ذلك من القرآن الكريم، وإن كان يتبع فى ذلك منهجاً مغايراً حيث ضمن معظم علوم البلاغة الثلاثة تحت نوع واحد هو: أساليب القرآن وفنونه البلاغية، وتيسيراً على القارئ تابعنا الدرس البلاغى فى

النص القرآني عند الزركشى بين الفهم والتذوق

تقسيماته الثلاثة، وهو فى معالجته البلاغية للنص القرآني استعان ثقافته فى تعديد الأنواع البلاغية وكيفية معالجتها مستخلصاً كل ذلك من القرآن الكريم وإليك أمثلة من تذوق الزركشى للنص القرآني.

أ - فى الحقيقة والمجاز:

ينبه الزركشى فى قوله تعالى: ﴿... لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَالِدِهَا...﴾ (البقرة من الآية : ٢٣٣)، يجوز أن يقال: أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين فى القولين، أما إذا قلنا: بجواز استعمال المشترك فى معنياه فظاهر وأما إذا قلنا المنع فبأن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين: مرة أريد هذا ومرة هذا.

ب- الحذف:

كقوله تعالى: ﴿... وَتَرْتَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ...﴾ (النساء من الآية : ١٢٧) قيل معناه ترتبون فى نكاحهن لما لهن، وقيل معناه: عن نكاحهن لزمانتهن وقلة ما لهن، والكلام يمثل الوجهين لأن العرف تقول رغبت عن الشئ إذا زهدت فيه ورغبت فى الشئ إذا حرصت عليه فلما ركب الكلام تركيباً حذف معه حرف الجراحتل التأويلين جميعاً.

ج- التقديم والتأخير:

كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ (طه من الآية : ١٢٩) تقديره: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا...﴾ ولولا هذا التقدير لكان منصوباً كالإلزام.

د - الخبر والإنشاء:

فهو يقول في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ... ﴾

(البقرة من الآية: ٢٢٨) فإن صيغته صيغة الخبر ولكن لا يمكن حمله على حقيقته، فإنهن قد لا يتربصن فيقع خبر الله بخلاف مخبره وهو محال فوجب اعتبار هذه القرينة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال.
هـ - الكناية:

بين أن قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ... ﴾ (الأعراف من الآية: ١٨٩)

كناية عن آدم.

إلى غير ذلك من طرق تذوقه للنص القرآني والتي يمكن استخلاصها من معالجاته

البلاغية للنص القرآني.

هذه بعض النتائج التي انتهت إليها الدراسة التي نأمل لها أن تعد لبنة صغيرة تكمل

جهود من سبقوني إلى دراسة علوم القرآن.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (هود من الآية: ٨٨)

المصادر والمراجع

أولاً:

١- القرآن الكريم

ثانياً: (المخطوطات)

- ٢- ابن الجوزي: "أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، توفي ٥٩٧هـ"
فنون الأفتان في عجائب علوم القرآن، مخطوطة دار الكتب رقم ٢٢٢ تفسير تيمور.
- ٣- ابن الجوزي: المجتبا من المجتبا، مخطوطة دار الكتب رقم ٥٣٩، معارف عامة.
- ٤- الحوفي: "علي بن إبراهيم بن سعيد توفي ٤٣٠هـ":
البرهان في تفسير القرآن مخطوطة دار الكتب رقم ٥٩.
- ٥- السخاوي: "ابن الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين، توفي ٦٤٣هـ" جمال
القرآء وكمال الإقرآء، مخطوطة دار الكتب رقم ٢٥٩ قراءات طلعت.
- ٦- ابن قاضي شهبه الأسدی: طبقات الشافعية، مخطوطة دار الكتب رقم ١٥٦٨ تاريخ.
- ٧- عبد الحلیم هاشم حسن الشریف (دكتور): السيوطی وكتابه الإتقان، رسالة دكتوراة
مخطوطة رقم ٢١١هـ بمكتبة كلية بنات عين شمس.

ثالثاً: (المطبوعات)

- ٨- د. إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر، طبع مطبعة الأنجلو المصرية، ط ٣، سنة ١٩٦٥.
- ٩- ط. أحمد الشرباصی: قصة التفسير، المكتبة الثقافية، عدد ٥٤، سنة ١٩٦٢.
- ١٠- ابن حجر العسقلانی: "شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد، توفي ٨٥٢هـ":
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، طبع بالهند، سنة ١٩٢٩، مخطوطة
دار الكتب ٤٢١٣ تاريخه.
- ١١- الشيخ أحمد مصطفى المراغی: علوم البلاغة.
- ١٢- ابن كثير: "أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤هـ":

تفسير القرآن العظيم طبع دار التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع بمصر.

١٣- ابن كثير: الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث

طبع مطبعة محمد علي صبيح، ط٣.

١٤- بن كثير: البداية والنهاية، طبع القاهرة سنة ١٣٤٨م.

١٥- ابن كثير: فضائل القرآن، طبع مطبعة المنار بالقاهرة، سنة ١٣٤٧

تحقيق محمد رشيد رضا.

١٦- ابن رشيقي: أبي علي الحسين بن رشيقي القيرواني توفي ٤٥٦هـ

العمدة طبع بالقاهرة سنة ١٣٤٤ بتحقيق

محمد محي الدين عبدالحميد

١٧- العسكري: أبي هلال الحسن بن عبد الله سهل ت ٣٩٥هـ:

الصناعتين الكتابة والشعر، طبع مطبعة محمد علي صبيح، ط٢، بدون تاريخ

١٨- العسكري: ديوان المعاني.

١٩- د. الشحات السيد زغلول: الاتجاهات الفكرية في التفسير.

٢٠- ابن عماد الحنبلي: شذرات الذهب، مكتبة القدس، سنة ١٣٥٠هـ.

٢١- حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبع مطبعة العالم سنة ١٣١٠هـ.

٢٢- حازم القرطاجني: أبي الحسن حازم بن محمد القرطاجني، توفي ٦٨١هـ:

منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد بن خوجة، طبع تونس ١٩٦٦.

٢٣- الخطيب البغدادي توفي ٤٦هـ: تاريخ بغداد أو مدينة السلام، طبع مطبعة السعادة

القاهرة سنة ١٣٤٩هـ

٢٤- خير الدين الزركلي: الأعلام، القاهرة، المطبعة العربية، سنة ١٩٢٧م.

٢٥- مركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، مطبعة سركيس بمصر سنة ١٩٢٨م.

٢٦- السيوطي: أبي بكر عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، توفي ٩١١هـ

- حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة، طبع عيسى الحلبي سنة ١٣٨٧هـ
بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٢٧- السيوطى: المزهرة، مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥هـ، جزءان.
- ٢٨- السيوطى: معترك الأقران فى إعجاز القرآن، طبع دار الفكر، تحقيق البيجاوى.
- ٢٩- ابن الجوزى: أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن محمد، توفى ٥٩٧هـ:
مناقب الإمام أحمد بن حنبل.
- ٣٠- د. عبد الله بن إبراهيم الوهيبى: العزبن عبد السلام حياته وآثاره ومنهجه فى التفسير،
طبع مطبعة السلفية بالقاهرة، سنة ١٩٧٩م.
- ٣١- عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية فى النحو العربى، طبع الخانجى بمصر سنة
١٩٧٩، ط٢.
- ٣٢- د. عبد الله خورشيد البرى: القرآن وعلومه فى مصر، طبعة دار المعارف بالقاهرة سنة
١٩٧٠.
- ٣٣- ابن نايقا: "أبى القاسم عبد الله محمد بن حسين المعروف بابن نايقا توفى ٤٨٥هـ":
الجمان فى تشبيهات القرآن، طبع منشأة المعارف بالإسكندرية
سنة ١٩٧٨م بتحقيق الأستاذ الدكتور/ مصطفى الصاوى الجوينى.
- ٣٤- ابن سنان الخفاجى: "أبى محمد عبد الله محمد بن سنان الخفاجى توفى ٤٦٦هـ"
سر الفصحاة، طبع المطبعة الرحمانية بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ
- ٣٥- ابن أبى الأصبع: "زكى الدين عبد العظيم بن عبد الواحد، توفى سنة ٦٥٤هـ"
تحرير التحبير، طبع القاهرة.
- ٣٦- د. عبد الفتاح لاشين: البيان فى ضوء أساليب القرآن، طبعة دار المعارف سنة ١٩٧٧م، ط١.
- ٣٧- ابن السبكى: "تاج الدين عبد الوهاب بن السبكى توفى ٧٧١هـ":

طبقات الشافعية تحقيق محمود الطناحى وعبد الفتاح الحلوى، عشرة

أجزاء، طبعة عيسى الحلبي، ط١.

٣٨- الإمام عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز فى علم المعانى، مكتبة صبيح

ط٦ سنة ١٩٦٠.

٣٩- د. عفت الشرقاوى: اتجاهات التفسير فى مصر فى العصر الحديث مطبعة الكيلانى

سنة ١٩٧٢م.

٣٠- د. عفت الشرقاوى: قضايا إنسانية فى أعمال المفسرين، دار النهضة العربية للطباعة

والنشر، بيروت، سنة ١٩٨٠.

٤١- الواحدى: "أبى الحسن على بن أحمد الواحدى":

أسباب النزول، مكتبة المتنبي بالقاهرة.

٤٢- ابن حجة الحموى: "الشيخ تقى الدين أبى بكر على المعروف بابن حجة الحموى"

خزانة الأدب وغاية الإرب، طبع المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٤هـ

٤٣- الجوهرى: "على بن داود الخطيب الجوهرى":

نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان من سنة ٧٨٤هـ إلى سنة ٨٥٠هـ

٤٤- القفطى: "جمال الدين الوزير أبى الحسن على بن يوسف بن إبراهيم توفى ٦٤٦هـ

أنباه الرواة على أنباه النحاة، طبع القاهرة، سنة ١٩٥٠م.

٤٥- سيبويه: "أبى بشر عمر بن عثمان بن قنبر":

الكتاب، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧، تحقيق عبد السلام

محمد هارون.

٤٦- كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربى، طبعة دار المعارف بمصر

تحقيق د. عبد الحليم النجار وآخرين.

٤٧- أبى الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم، توفى ٢٦١هـ:

- صحيح مسلم طبع مطبعة عيسى البابى الحلبي بمصر
٤٨- د. مصطفى الصاوى الجوينى: أعلام الدراسات القرآنية فى ١٥ قرناً
طبع مطبعة منشأة المعارف بالإسكندرية، سنة ١٩٨٣.
- ٤٩- د. مصطفى الصاوى الجوينى: جماليات المضمون والشكل فى الإعجاز القرآنى مطبعة
منشأة المعارف بالإسكندرية، سنة ١٩٨٢م.
- ٥٠- د. مصطفى الصاوى الجوينى: منهج الزمخشري فى تفسير القرآن وبيان إعجازه طبع
دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٩م.
- ٥١- القرطبي: "أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي توفى ٦٧١هـ":
الجامع لأحكام القرآن، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٥٢- ابن جزى: "محمد بن أحمد بن جزى الغرناطى توفى ٧٤٢هـ":
التسهيل لعلوم التنزيل، طبع دار الكتب الحديث بمصر بتحقيق محمد
عبد المنعم اليونسى، إبراهيم عطوة.
- ٥٣- د. محمد حسين الذهبي: علم التفسير، دار الكتب الحديثة.
- ٥٤- ابن جرير الطبرى: "أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى توفى ٣١٠هـ":
جامع البيان عن تأويل آى القرآن، طبعة دار المعارف بمصر سنة
١٣٧٤هـ، بتحقيق محمود محمد شاكر.
- ٥٥- الشيخ محمد أبو زهرة: المعجزة الكبرى للقرآن، طبع دار الفكر العربى، سنة ١٩٧٠م.
- ٥٦- ابن النديم: "محمد بن إسحاق توفى سنة ٣٩٥هـ":
الفهرست، المطبعة الرحمانية بمصر.
- ٥٧- البخارى: "أبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى توفى ٢٥٦هـ" صحيح
البخارى، طبع المطبعة الخيرية بالقاهرة، سنة ١٣٢٩هـ

- ٥٨- الباقلائي: "أبي بكر محمد بن الطيب توفي ٤٠٣هـ":
إعجاز القرآن تحقيق السيد أحمد صقر، طبعة دار المعارف بمصر سنة
١٩٦٣، ط١
- ٥٩- الباقلائي: نكت الانتصار لنقل القرآن، مطبعة منشأة المعارف بالإسكندرية تحقيق
د. محمد زغلول سلام.
- ٦٠- الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة الحلبي بمصر.
- ٦١- أبي بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني، ت ٣٣٠هـ:
كتاب المصاحف طبع بالقاهرة، سنة ١٩٣٦م.
- ٦٢- د. محمد عبد الله دراز: النبأ العظيم، طبعة دار الفكر العربي سنة ١٩٧٠م.
- ٦٣- الزركشى: "الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى توفي سنة ٧٩٤هـ"
البرهان في علوم القرآن، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان
ط٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٦٤- الرازي: "فخر الدين محمد بن عمر الرازي":
نهاية الإيجاز ودراية الإعجاز، طبع مطبعة الآداب والمؤيد بمصر.
- ٦٥- الزمخشري: "محمود بن عمر الزمخشري توفي ٥٣٨هـ":
الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل
ط١، المطبعة العامرة الشرقية سنة ١٣٠٧هـ
- ٦٦- الداودي: "محمد بن علي بن أحمد توفي ٩٤٥هـ":
طبقات المفسرين، بتحقيق علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى
سنة ١٣٩٢هـ، ط١.
- ٦٧- سزكين: "محمد فؤاد سزكين":

النص القرآني عند الزركشي بين الفهم والتذوق

تاريخ التراث العربي، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، بمصر سنة ١٩٧٨م.

٦٨- أبو حامد الغزالي: "محمد بن محمد أبو حامد الغزالي توفي ٥٠٢هـ":
إحياء علوم الدين، طبع عيسى الحلبي بمصر.

٦٩- مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، طبع مكتبة وهبة، القاهرة.

٧٠- أبو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلى توفي ٦٣٧هـ:

المثل السائر في أدب الكتاب الشاعر، طبعة مطبعة بولاق سنة ١٣٥٤هـ

٧١- هبة الله بن سلامة: الناسخ والمنسوخ، مطبوع بهامش أسباب النزول للواحدي مكتبة المتنبى بالقاهرة.

٧٢- ياقوت الحموي توفي ٦٢٦هـ، معجم الأدياء، طبع مطبعة دار المأمون بمصر
نشر د. أحمد فريد رفاعي، سنة ١٩٣٨م.

٧٣- العلوي: "يحيى بن حمزة العلوي اليمنى توفي ٧٤٩هـ":

الطراز، طبع بمطبعة المقتطف بمصر سنة ١٩١٤م، في ثلاثة أجزاء نشرة سيد المرصفي.

٧٤- السكاكي: "سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي
توفي ٦٢٦هـ": مفتاح العلوم، طبعة مطبعة الحلبي، القاهرة
سنة ١٣٥٦هـ

٧٥- ابن تغري بردي: "جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي توفي ٨٧٤هـ
المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٧٦- ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٦ جزء، طبعة مصورة عن
طبعة دار الكتب المصرية، الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٤٢م.

رابعاً: الفهارس والدروريات والاعاجم:

النص القرآنى عند الزركشى بين الفهم والتذوق

- ٧٧- فهارس المكتبة الأزهرية.
٧٨- فهارس المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.
٧٩- فهارس المخطوطات بدار الكتب.
٨٠- فهارس مكتبة بلدية الإسكندرية.
٨١- مجلة المورد العراقية عدد أكتوبر سنة ١٩٨١م.
٨٢- المعجم الوسيط: معجم اللغة العربية.

